

النزاع العرشي الأسري

في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي
مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية

تأليف

الدكتور عبد العزيز محمد سرهان

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة عين شمس



القاهرة

١٩٨٧

النزاع العرشي الإسباني

في ضوء ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي
مع التركيز على موقف الولايات المتحدة الأمريكية

تأليف

الدكتور عبد العزيز محمد سرعان

أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

القاهرة

١٩٨٧

محتويات الدراسة

- ١ - أهداف الدراسة وطابعها العام .

الفصل الأول

مشكلة الشرق الأوسط أمام الأمم المتحدة

- ٢ - عرض موجز لمراحل النزاع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٤٧! حتى الآن .

المبحث الأول

مرحلة العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧

- ٣ - بدء ظهور المقاومة الفلسطينية ومسارعة اسرائيل للقضاء عليها .
- ٤ - سحب قوة الطوارئ الدولية .
- ٥ - موقف الولايات المتحدة الأمريكية التحيز لاسرائيل في الفترة الزمنية السابقة واللاحقة مباشرة لعدوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧
(أ) موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن قبل العدوان مباشرة .
(ب) موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن بعد العدوان .
(ج) موقفها في الدورة الطارئة للجمعية العامة سنة ١٩٦٧

المبحث الثاني

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧

- ٦ - مضمون القرار :
- ٧ - الفشل في تطبيق القرار سواء في اطار مهمة يارنج ، او المحادثات الرباعية او المبادرة الأمريكية يرجع أساسا الى التفسير الخاطئ للقرار من جانب اسرائيل .
- ٨ - تحديد معنى الانسحاب الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧

- ٩ - تمسك إسرائيل بإبرام معاهدة صلح في ضوء المادتين ٥٢ ، ٥٣ من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لعام ١٩٦٩
- ١٠ - الخلاصة : عدم مشروعية الموقف الاسرائيلي الذي تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص معنى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

المبحث الثالث

ازمة الشرق الأوسط امام الجمعية العامة خلال الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين

- أولا - الدورة الخامسة والعشرون وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الشرق الأوسط :
- ١١ - أزمة الشرق الأوسط في الاجتماع الدوري الأول لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية .
- ١٢ - بيان الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة في ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ ومرور ربع قرن على انشاء الأمم المتحدة .
- ١٣ - مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول الأفروآسيوية .
- ١٤ - قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه .
- ١٥ - قبول الجمهورية العربية المتحدة للقرار ، وامتناع إسرائيل عن تنفيذه مؤيدة في ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية .
- ١٦ - التعليق على قرار الجمعية العامة في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ وعلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية .
- ١٧ - وقف إطلاق النار للمرة الثانية استجابة من مصر لقرار الجمعية العامة .
- ثانيا - الدورة السادسة والعشرون وموقف الولايات المتحدة من مشكلة الشرق الأوسط :
- ١٨ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المشكلة .
- ١٩ - الربط بين النزاع الهندي الباكستاني ومشكلة الشرق الأوسط .
- ٢٠ - مشروعات القرارات التي قدمت للجمعية العامة .
- ٢١ - قرار ١٤ ديسمبر ١٩٧١
- ٢٢ - التعليق على القرار وأهميته في تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، وتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه .

الفصل الثاني

تحليل موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الشرق الأوسط
على ضوء أهداف ومبادئ الأمم المتحدة

- ٢٣ - خطة الدراسة وأهمية الموضوع .

المبحث الأول

تفارض موقف الولايات المتحدة مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة

- ٢٤ - عرض موجز لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة .
- ٢٥ - المحافظة على السلم والأمن الدوليين .
- ٢٦ - منع الالتجاء الى القوة .
- ٢٧ - الحل السلمي للمنازعات الدولية .
- ٢٨ - احترام القانون والعدالة .
- ٢٩ - حق الشعوب في تقرير مصيرها .
- ٣٠ - الدورة الخامسة والعشرون وحركات التحرير وعلاقة ذلك بمشكلة الشرق الأوسط مع ابراز موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الموضوع .
- ٣١ - القرارات التي أدانت إسرائيل ، وموقف الولايات المتحدة من هذه القرارات .

المبحث الثاني

الاعتراف الدولي بحقوق الانسان

- ٣٢ - الوضع في ميثاق الأمم المتحدة ، وقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات حقوق الانسان .
- ٣٣ - قرارات الأمم المتحدة التي أدانت سلوك إسرائيل في الأقاليم العربية المحتلة مع تحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثالث

الأمم المتحدة مركز لتنسيق الجهود الدولية لتحقيق أهداف المجتمع الدولي

- ٣٤ - الوضع في ميثاق الأمم المتحدة .
- ٣٥ - المشروعات الأمريكية المختلفة لحل مشكلة الشرق الأوسط - خاصة مشروع روجرز - وأثرها في تجاهل منظمة الأمم المتحدة بالمخالفة للمادة ١ / ٤ من ميثاق هذه المنظمة .
- ٣٦ - قبول مصر للمبادرة .
- ٣٧ - قبول الأردن للمبادرة .
- ٣٨ - موقف إسرائيل الفامض من المبادرة .
- ٣٩ - وقف إطلاق النار بعد قبول مصر للمبادرة .
- ٤٠ - موقف المقاومة الفلسطينية من المبادرة
- ٤١ - موقف الولايات المتحدة من المبادرة المنسفة بالتحليل . بار ، ساند : إسرائيل

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الشرق الأوسط على ضوء القواعد العامة للقانون الدولي

٤٢ - أهمية دراسة الموضوع وخطته

المبحث الأول

الدعم البشرى الأمريكى لإسرائيل

٤٣ - الوقائع .

٤٤ - التحليل القانونى .

المبحث الثانى

الدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى

٤٥ - الدعم السياسى .

٤٦ - الدعم الاقتصادى .

٤٧ - الدعم العسكرى .

٤٨ - المقارنة بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية من كل من مشكلة الشرق الأوسط والنزاع الهندى - الباكستانى .

المبحث الثالث

انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لقواعد الحياد فى القانون الدولي

٤٩ - أهمية دراسة الموضوع .

٥٠ - هل هناك تعارض بين حالة الحياد الدائم وعضوية المنظمات الدولية .

٥١ - عصبة الأمم ونظام الحياد .

٥٢ - الأمم المتحدة ونظام الحياد .

٥٣ - حالات الحياد الممكنة فى ظل ميثاق الأمم المتحدة .

٥٤ - ضرورة إعادة النظر فى مسألة العلاقة بين الحياد والتنظيم الدولي .

٥٥ - لن يحتفى نظام الحياد الدائم الا اذا قام نظام الأمن الجماعى الشامل .

٥٦ - القواعد التى تحدد الوضع القانونى فى الدول المحايدة .

٥٧ - الموقف الأمريكى من مشكلة الشرق الأوسط على ضوء الراى الاستشارى

لمحكمة العدل الدولية الصادر فى ٢١ يونيو ١٩٧١

٥٨ - المقارنة بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية وموقف الاتحاد السوفيتى من مشكلة الشرق الأوسط على ضوء أحكام الحياد مفهومه على أساس ميثاق الأمم المتحدة .

الفصل الرابع (١)

الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطينى فى قرارات الأمم المتحدة

(١) بشأن خطة هذا الفصل - أقتصر من ١٥١-١٥٢ من هذه الدراسة .

خطة الدراسة

أهداف الدراسة وطابعها العام :

من المهم الآن أن يلتقى المتخصصون في الدراسة للقانونية الدولية في العالم العربى نظرة تحليلية على موقف الولايات المتحدة الأمريكية من النزاع العربى الاسرائيلى فى مرحلته الثالثة التى تعرف الآن دولة باسم مشكلة الشرق الأوسط ، لأن العدوان المسلح الاسرائيلى على العالم العربى مر حتى الآن بثلاث مراحل ، بدأت الأولى عام ١٩٤٨ ، والثانية عام ١٩٥٦ المعروفة بالعدوان الثلاثى على مصر ، والثالثة بدأت فى الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، وما زالت قائمة بآثارها حتى الآن .

ولكى تكون النظرة الى موقف الولايات المتحدة فى المرحلة الثالثة من العدوان الاسرائيلى على الدول العربية ، موضوعية الى أقصى حد ، يجب أن تتم فى ضوء القواعد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى ، حتى لا تتأثر بالعاطفة ، أو الاتجاهات الشخصية التى قد لا يتمكن المرء من السيطرة عليها ، ومن أجل ذلك سوف تنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول :

فى الفصل الأول :

نعالج بإيجاز مشكلة الشرق الأوسط أمام الأمم المتحدة ، حيث نتناول بالدراسة الموجزة المراحل التى مرت بها المشكلة أمام أجهزة الأمم المتحدة منذ مايو ١٩٦٧ حتى الآن ، مركزين على ثلاث نقاط أساسية هى :

الأولى : مرحلة العدوان الاسرائيلى عام ١٩٦٧

الثانية : المرحلة التى صدر فيها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧

الثالثة : المرحلة التى تقع بين الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

فى الفصلين الثانى والثالث :

نعالج موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المشكلة على ضوء أهم أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولى ، ذلك لأن من أهم الأهداف التى

من أجلها أنشئت الأمم المتحدة ، المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، ووسيلتها لتحقيق ذلك ، منع الالتجاء الى القوة والحل السلمي للمنازعات الدولية واحترام القانون والعدالة ، وإقرار حق الشعوب في تقرير مصيرها ، واحترام حقوق الانسان ، وحل المشاكل الدولية في نطاق النظام القانوني الدولي لمنظمة الأمم المتحدة .

كما أن القانون الدولي العام يفرض على الدول التزامات قانونية في الحالة التي ينشأ فيها نزاع بين دولتين ، وهو ما يعرف في القانون الدولي العام بحقوق والتزامات الدول المحايدة ، ومن ثم فانه يكون من الضروري لكي نحيط بمدى التزام الولايات المتحدة بقواعد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ، أن نحلل سلوكها على ضوء هذه القواعد ، وعلى ذلك فأتنا سوف نعالج في الفصل الثاني من هذه الدراسة ثلاث مسائل أساسية هي :

أولا : المحافظة على السلم والأمن الدوليين طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، والوسائل التي حددها لبلوغ هذه الغاية من تحريم استعمال القوة ، والالتزام بالحل السلمي للمنازعات الدولية ، واحترام القانون والعدالة ، وتقدير حق الشعوب في تقرير مصيرها ، مع الإشارة عند دراسته الى مشروع الملك حسين بإنشاء المملكة العربية المتحدة الذي أعلنه يوم الخميس الموافق ١٦ مارس ١٩٧٢

ثانيا : الاعتراف بحقوق الانسان والى أي حد تم الالتزام بذلك في مشكلة الشرق الأوسط .

ثالثا : ينص ميثاق الأمم المتحدة على جعل هذه المنظمة الدولية مركز تسييق أعمال الدول وتوجيهها نحو الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي ، فالى أي مدى احترمت الولايات المتحدة الأمريكية هذا النص بخصوص مشكلة الشرق الأوسط .

أما الفصل الثالث والأخير ، فسوف نعالج فيه موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الشرق الأوسط على ضوء الأحكام العامة في القانون الدولي ، مقتصرين على التعرض لثلاث مسائل هي :

أولاً : من حيث تقديم المساعدات البشرية لإسرائيل .

ثانياً : من حيث تقديم المساعدات الاقتصادية لإسرائيل .

ثالثاً : من حيث تقديم المساعدات العسكرية لإسرائيل .

مع ملاحظة أن الدعم السياسى الذى بذلته وما زالت تبذله الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل فى الأمم المتحدة بصورة خاصة ، وفى المجتمع الدولى بصورة عامة ، سوف يكون موضع اهتمامنا ، خلال المسائل التى سوف نعرض لها فى الفصلين الأول والثانى والثالث من هذه الدراسة .

وأخيراً ، أشير الى أن هذه الدراسة سوف تهتم بالجوانب التطبيقية ، ولذلك فسوف لا تتعرض بالتفصيل لدراسة النظريات التى قد تمس بعض المسائل التى تتناولها .

الفصل الأول

مشكلة الشرق الأوسط أمام الأمم المتحدة

٢ - عرض موجز لمراحل النزاع العربى الاسرائيلى منذ عام ١٩٤٧ حتى الآن :

فى ٢٩ من نوفمبر عام ١٩٤٧ ، أصدرت الجمعية العامة قراراً يقضى بتقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والاخرى يهودية التى عرفت فيما بعد بإسرائيل ، ونص هذا القرار على إنشاء اتحاد اقتصادى بين هاتين الدولتين ، مع ضمان الوضع القانونى للأماكن المقدسة والمباني الدينية ، واحترام حقوق الأقليات وتحديد صفة المواطن بالنسبة لكل من الدولة العربية واليهودية ، والميراث الدولى بخصوص الاتفاقات الدولية التى أبرمتها بريطانيا بصفقتها دولة منتدبة طبقاً لنظام الانتداب الدولى الذى قرره عهد عصبة الأمم ، وكذلك الميراث الدولى بخصوص الالتزامات المالية التى أبرمتها بريطانيا باسم فلسطين خلال فترة الانتداب ، كذلك بين قرار التقسيم الوضع القانونى لمدينة القدس . ولقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية - الدور الأساسى والهام فى صدور هذا القرار ، حيث مارست نفوذها السياسى والاقتصادى على الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، حتى حصل

هذا القرار على الأغلبية اللازمة لصدوره من الجمعية العامة ، فبدأت بذلك أولى مراحل الحماية السياسية التي أسبغتها الولايات المتحدة الأمريكية على إسرائيل ، فيما بعد ، داخل أجهزة الأمم المتحدة بالصورة المكثفة التي وصلت إليها خلال الفترة التي تلت عدوان الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ حتى الآن ، كما سوف نشير لذلك .

في ١٤ مايو عام ١٩٤٨ أعلنت بريطانيا انتهاء انتدابها على فلسطين والانسحاب منها ، وفي نفس اليوم أعلن المجلس الوطني اليهودي قيام دولة إسرائيل حيث اعترفت بها الولايات المتحدة الأمريكية بعد عدة دقائق من هذا الاعلان خارقة بذلك العرف الدولي بخصوص الاعتراف بالدول الجديدة ، وكاشفة أيضا عن التواطؤ الذي كان قائما بينها وبين المنظمات اليهودية ، وقد ترتب على ذلك دخول الجيوش العربية لمساندة الشعب الفلسطيني في مقاومته لنشوء هذه الدولة . ولقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي والاقتصادي مرة أخرى لحماية الدولة اليهودية الناشئة مرة ثانية ، عندما حملت مجلس الأمن باعتبارها عضوا دائما فيه ، على اصدار قرار بوقف القتال في ٢٩ مايو ١٩٤٨ ، وقرارا آخر بنفس المعنى في ١٥ يوليو ١٩٤٨ ، وتلا ذلك ابرام اتفاقيات الهدنة العربية الاسرائيلية في عام ١٩٤٩ بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وسوريا ولبنان .

ولقد ظهر التواطؤ الأمريكي مع الصهيونية العالمية ، عندما عارضت الولايات المتحدة الأمريكية بتاريخ ١٩ مارس ١٩٤٨ ، في صدور قرار من مجلس الأمن يتضمن اتخاذ الاجراءات التنفيذية لضمان حقوق الشعب العربي في فلسطين ضد سياسة التوسع التي بدأت تمارسها إسرائيل ، والتي تمثلت فيما يلي :

١ - عدم تنفيذ قرار التقسيم والقرارات المتفرعة عنه الخاصة بعودة اللاجئين ، وتعويضهم واحترام الوضع القانوني لمدينة القدس .

٢ - احتلال إسرائيل المناطق المجردة من السلاح ، مخالفة بذلك ما قضت به اتفاقيات الهدنة .

٣ - رفض إسرائيل دخول المدفين العرب الى القرى الموجودة في المناطق المنزوعة السلاح .

١ - قامت إسرائيل بمناطة من الاعتداءات على الدول العربية كانت محل إدانة في الأمم المتحدة ، في عام ١٩٥٣ ، و عام ١٩٥٦ ، و عام ١٩٦٠ ، و عام ١٩٦٣

٢ - ولقد بلغ العدوان الإسرائيلي ذروته في يونيو ١٩٦٧ حيث ارتكب عليه احتلال ما يقرب من فلسطين ، أي الضفة الغربية ، و غزة ، وأجزاء هامة من الأقاليم السورية و الاقليم المصري ، و هذه هي الغزوات التي نتجت عن الحرب الصهيونية ضد العالم العربي ، التي تعرف كما أشرنا في المقدمة ، بمشكلة الشرق الأوسط ، والتي سوف تقتصر على الاسم في هذا الفصل بمراحليها أمام الأمم المتحدة ، لكي نوضح موقف الولايات المتحدة من هذه المشكلة .

المبحث الأول

مرحلة العدوان الاسرائيلي عام ١٩٦٧

٣ - بدء ظهور المقاومة الفلسطينية ومسارعة اسرائيل للقضاء عليها :

تميز عام ١٩٦٧ ، ببدء ظهور التنظيم العسكري للشعب الفلسطيني ، للمطالبة باعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي أهدرتها اسرائيل ، ولم تتمكن الأمم المتحدة من فرض احترامها بالرغم من الاعتراف بها وتأكيداتها في قراراتها ، وكان هذا العجز من جانب الأمم المتحدة راجعا أساسا الى موقف الولايات المتحدة الأمريكية المتحيز لاسرائيل كما أشرنا في مقدمة هذا الفصل . ولذلك اذا كانت اسرائيل تحرص الآن وفي عام ١٩٧٢ على تصفية العمل العسكري المبرر عن ارادة الشعب الفلسطيني في مباشرة حقه في تقرير مصيره ، فانه لا يمكن أن تقلل من أثره كذلك في قيام اسرائيل بعدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ . والرجوع الى التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة خلال عام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ ، يؤكد ذلك ، حيث أشار هذا التقرير الى وجود « عدد من العوامل التي ساهمت في زيادة تفاقم الحالة الى درجة غير عادية ... وأن أحد العوامل الرئيسية تتمثل في نشاطات منظمة فتح التي أثارت ردود فعل قوية لدى حكومة اسرائيل وسكانها ، وأنتى لم يكن بمقدور أجهزة هيئة الأمم لمراقبة الهدنة ، بمواردها

ووظائفها أن تراقبها . وأشار التقرير كذلك الى « أن الأنباء الواردة من إسرائيل في الأسابيع الأخيرة نسبت الى كبار الرسميين فيها تصريحات مليئة بالتهديد » .
والى وجود تحركات وخسوف للقوات الاسرائيلية ، لا سيما على الجانب الاسرائيلي من الحدود السورية » .

٤ - سحب قوة الطوارئ الدولية :

على أثر العدوان الثلاثي على جمهورية مصر الذي بدأ بالهجوم الاسرائيلي في ٢٩ أكتوبر في سنة ١٩٥٦ ، ثم تبعه الهجوم الانجليزي الفرنسي في ٣١ أكتوبر ، وفشل مجلس الأمن في وقف العدوان نتيجة لاستعمال حق النقض من جانب الدولتين الأخيرتين ، دعت الجمعية العامة لدورة طارئة مستعجلة طبقا لقرار الاتحاد من أجل السلام . وقد أصدرت الجمعية العامة في ٢ نوفمبر ١٩٥٦ قرارا يقضى بوقف القتال وانسحاب قوات الدول المعتدية من اقليم الجمهورية المصرية ، كما أصدرت في ٥ نوفمبر ١٩٥٦ قرارا بتشكيل قوة طوارئ دولية ، لكي تقوم بتنفيذ قرار وقف القتال والانسحاب . في السادس من مايو سنة ١٩٦٧ ، طلبت الجمهورية العربية المتحدة من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة سحب قوة الطوارئ الدولية ، الذي أرسل في مساء يوم ١٨ مايو سنة ١٩٦٧ رده بالموافقة على سحب قوة الطوارئ الدولية ، الى حكومة الجمهورية العربية المتحدة . وقد اعتبرت اسرائيل هذا الاجراء بأنه يعطيها الحق في أن تتصرف بقواتها المسلحة ضد مصر ، ونظرت اليه على أساس أنه مبرر لعدوانها في الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ ، ولا سيما ما يترتب على هذا السحب من مباشرة مصر لسيادتها على الأجزاء التي كانت تعسكر فيها قوة الطوارئ الدولية ، وهذا الموقف من جانب اسرائيل يبدو بوضوح من موقف مندوبها أمام مجلس الأمن في ٢٤ مايو ١٩٦٧ ، حيث نجد أنه بجانب الإشارة الى خطورة العمل الفدائي الفلسطيني ، يركز كذلك على معارضته لعودة الجمهورية العربية المتحدة لمباشرتها حقوق سيادتها فيذكر « أن حكومته لفتت نظر مجلس الأمن في الأشهر الأخيرة الى قلقها المتزايد بشأن الحالة في الشرق الأوسط ، وأن أعمالا متزايدة من العنف تشن ضد اسرائيل ، وهي حملة تنظمها وتؤيدها وتمولها الدول المجاورة . وأن هذه الحملة تقترب

بالتهديدات المستمرة ضد سلامة إسرائيل الإقليمية واستقلالها ووجودها...
 و في فترة الطوارئ التي ساعدت طوال عشر سنوات على صيانة الاستقرار هناك ،
 قد وردت بكل صراحة ، وأن هناك خطوتين تشكلا من جزء من خطة شاملة بلغت
 ذروتها بتهديدات الرئيس عبد الناصر بالتعرض للملاحة في خليج العقبة . وأشار
 الى ما صرح به رئيس وزراء إسرائيل في ٢٣ مايو ، من أن التعرض لحرية الملاحة
 في خليج العقبة ومضيق تيران ، يعد انتهاكا فاضحا للقانون الدولي ، وعملا
 عدوانيا موجها ضد إسرائيل... » وواضح من هذا الادعاء أن كان مجرد تهديد
 للعدوان الاسرائيلي ، ذلك لأنه من زاوية الطبيعة القانونية لقوة الطوارئ ،
 وأيضا ملابا للنظام القانوني لها كما حددته قرارات الجمعية العامة المئثة لها ،
 فان طلب الجمهورية العربية المتحدة ، وكذلك قرار الأمين العام للأمم المتحدة
 بسحب قوة الطوارئ الدولية كان لا غبار عليهما من الناحية القانونية ، وليس هنا
 مجال تفصيل هذه المسائل ، ولكن نكتفي فقط بالإشارة الى ما ذكره الأمين العام
 للأمم المتحدة في تقريره عن أعمال المنظمة عام ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ في هذا الصدد من
 « أن قوة الطوارئ الدولية كما أوضح في تقريره الخاص المرفوع منه الى الجمعية
 انعاما في ١٨ مايو ١٩٦٧ — ليست عمليات تنفيذية... وأنها تستند كلية على قبول
 الدولة التي تعمل على إقليمها وليست لها أية صلة بالفصل السابع من ميثاق الأمم
 المتحدة... وأنها تعتمد في وجودها وفعاليتها على حسن نية الدولة التي فيها...
 وأنه عندما قررت الجمهورية العربية المتحدة تحريك قواتها الى الخط الفاصل
 بينها وبين إسرائيل ، انتهت بذلك وظيفة قوة الطوارئ... » .

٥ - موقف الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة التحيز لإسرائيل في الفترة
 الزمنية السابقة واللاحقة مباشرة لعدوان الخامس من يونيو ١٩٦٧ :

لقد أسبغت الولايات المتحدة الأمريكية حمايتها السياسية الكاملة — بالمخالفة
 لأحكام ميثاق الأمم المتحدة كما سنرى في الفصل الثاني — على إسرائيل داخل
 أجهزة الأمم المتحدة ، ومنعت مجلس الأمن أولا ، ثم الجمعية العامة ثانية ، ومجلس
 الأمن ثالثا ، من اتخاذ القرارات التي تتفق مع التطبيق السليم لميثاق الأمم
 المتحدة ، وهذا كله سوف يتضح من النظرة السريعة الآتية :

(١) موقف الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن قبل العدوان المباشر :
في ٢٢ مايو ١٩٦٧ أعلن رئيس الجمهورية العربية المتحدة أن الشعب
الإسرائيلي وغيره من الذين التي تجعل شخصات استراتيجة الى اسرائيل تنفق
تنفع من المرور في مضيق تيران ، وهو اجراء يدخل في نطاق مباشرة حقوق
السيادة العربية على هذا المضيق ، طبقا للقواعد العامة في القانون الدولي ، حيث
أن خليج العقبة كان دائما ممرًا مائيًا داخليًا خاضعًا للسيادة العربية ونظرًا لأن
دولة الساحلية الشرعية الثلاثة الوحيدة - أي السعودية والأردن ومصر -
هي جميعها في حالة حرب مع اسرائيل ، فإن حق هذه الدول في منع سفن العدو
من دجوله ثابت بمقتضى القواعد العامة للقانون الدولي ، ولأن الادعاء بأن
اسرائيل من الدول الشاطئية لهذا الخليج باطل لأن احتلالها لمنطقة أبو رشرش
التي أصبحت الآن ميناء ايلات ، باطل لمخالفته لقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين
عام ١٩٤٧ ، ولقرارات مجلس الأمن الصادرة في عام ١٩٤٨ ، ولاتفاقيات الهدنة .
وهذا التكييف للوضع القانوني لخليج العقبة فضلا عن أنه يتفق مع أحكام
القانون الدولي ، كان أيضا محل اعتراف الدول - عدا الولايات المتحدة الأمريكية
وعدد قليل من الدول التي تساند اسرائيل دائما في ادعائها - ويكفي هنا أن نشير
الى ما أعلنه ممثل الهند أمام مجلس الأمن في جلسة ٢٩ مايو ١٩٦٧ من أن
« حكومته أعربت منذ عام ١٩٥٧ عن أن خليج العقبة يقع مدخله في المياه الإقليمية
للجمهورية العربية المتحدة ، وأنه يجب أن لا تحاول أية دولة أو مجموعة من الدول
معارضة سيادة الجمهورية العربية المتحدة على مضيق تيران باستعمال القوة » .
وعلى العكس من ذلك نجد الولايات المتحدة الأمريكية - تبني وجهة النظر
الإسرائيلية ، فيعلن ممثلها في مجلس الأمن ، خلال بحث الموضوع في جلسة ٢٤ مايو
١٩٦٧ « أن الأحوال القائمة في المنطقة قد اتجهت وجهة تذر بالمزيد من سوء
بسبب التهديد للحقوق الدولية والعرفية التي تمارسها أمم كثيرة في خليج العقبة
منذ أمد طويل » وقد ترتب على ذلك استحالة صدور قرار من مجلس الأمن ،
كان من الممكن أن يحول دون حرب يونيو ١٩٦٧
وقد أكد المندوب الأمريكي الاتجاه السابق في جلسة مجلس الأمن التي عقدتها
في ٢٩ مايو ١٩٦٧ ، حيث أعلن أن «الولايات المتحدة تعتبر خليج العقبة ممرًا دوليًا

وأن قرار الحظر على الملاحة الإسرائيلية غير قانوني وينطوي على احتمالات
منعمة بالخطر على قضية السلم . . . »

(ب) لقد ترتب على قيام إسرائيل بعدها فيها في صباح الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، أن ظل مجلس الأمن في حالة اجتماع مستمرة حزل المدد ٥ - ١٥ مايو ١٩٦٧ ، حيث عملت الولايات المتحدة على منع المجلس من إصدار قرار يندد بالعدوان ويطالب بانسحاب إسرائيل ، ومنع الربط بين الانسحاب ووقف القتال . ولذلك فإنه إذا كان مجلس الأمن قد أصدر قرارا بالاجتماع بوقف القتال وهو القرار رقم ٢٣٣/١٩٦٧ ، والذي أعلن ممثل الولايات المتحدة بعد صدوره مباشرة نفي دولته القاطع لاشتراك طائرات الولايات المتحدة في الأعمال العدوانية التي كانت تسود منطقة الشرق الأوسط في ذلك الوقت ، فإن هذا التواطؤ الذي حرصت الولايات المتحدة على نفيه ، أكدته موقفها في مجلس الأمن من مسألة انسحاب القوات الإسرائيلية حيث رأت أن مجرد الإشارة الى الانسحاب يعد دعوة لتجديد القتال ، ونكتفى هنا بالإشارة الى ما ذكره المندوب الأمريكي في جلسة مجلس الأمن بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٦٧ بخصوص المشروع السوفيتي الذي كان قد قدم لمجلس الأمن منذ ٨ يونيو ثم أعيد تقديمه بعد تنقيحه في ١٣ يونيو ، وهذا المشروع الذي كان يدين العدوان الاسرائيلي المستمر على الدول العربية ، ويطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية الى ما وراء خطوط الهدنة مع احترام الوضع القانوني للمناطق المجردة من السلاح ، وفقا لاتفاقيات الهدنة ، حيث هاجم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار السوفيتي لأنه من وجهة نظره « اقتراح لتجديد القتال . . . ويمثل خطوة الى الوراء تؤدي الى اثاره حرب أخرى » ، وهي مغالطة كشفها ممثل فرنسا في مجلس الأمن ، الذي أعلن أن « فتح اقليم بقوة السلاح لا يمكن أن يترتب عليه أى حق في احتلاله ، وأنه لا يسعه الا أن يؤيد مشروع القرار السوفيتي . . . »

ولكن المجلس فشل في الموافقة على هذا القرار بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، وما باشرته من تفوذ في داخل المجلس ، أدى الى عدم حصوله على

الأغلبية الضرورية لقراره ، وكان هذا الموقف بدون شك مخالفا لميثاق الأمم المتحدة ، كما أشار إلى ذلك المندوب الفرنسي .

(ج) مؤسستها في الدورة الطارئة للجمعية العامة في سنة ١٩٦٧ :

وقد ترتب على الوضع السابق - أن قدم الاتحاد السوفيتي بتاريخ ١٣ يونيو ١٩٦٧ مذكرة رسمية إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، يطالب فيها عقد دورة خاصة طارئة للجمعية العامة للبحث في تصفية آثار العدوان الاسرائيلي على الدول العربية ، وقد تمت الاجراءات القانونية لهذه الدورة وبدأت فعلا في الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت الموافق ١٧ يونيو ١٩٦٧ ، ولكن الجمعية العامة فشلت في اتخاذ قرار بالانسحاب ، بسبب موقف الولايات المتحدة الأمريكية المبني على ترك هذه المسألة للمفاوضات المباشرة بين كل من الدول العربية واسرائيل ، وبذلك تكون هنا قد قامت أيضا بفرض حمايتها السياسية على اسرائيل في داخل الجمعية العامة بالمخالفة لالتزاماتها المحددة في ميثاق الأمم المتحدة .

البحث الثاني

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧

٦ - مضمون القرار :

في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وافق مجلس الأمن بالاجماع على قرار صيغ بطريقة ترضى التعتن الأمريكي من مشكلة الشرق الأوسط ولو بصورة غير مباشرة ، حيث صيغ هذا القرار على النحو الآتي :

« ان مجلس الأمن يعبر عن قلقه المستمر للموقف الخطير في الشرق الأوسط ، ويؤكد عدم مشروعية الاستيلاء على الأقاليم عن طريق الحرب ، والحاجة الى سلام عادل ودائم ، تستطيع أن تعيش فيه كل دولة في المنطقة ، ويؤكد أيضا أن جميع الدول الأعضاء ، عندما قبلت ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالتصرف وفقا للمادة الثانية من الميثاق .

١ - يعلن أن تطبيق الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وهذا يقتضى تطبيق المبدأين الآتين :

- (أ) انسحاب القوات الإسرائيلية من الأقاليم التى استولت عليها فى النزاع الأخير .
- (ب) أن تنهى كل الدول حالة الحرب ، وأن تحترم وتقر الاستقلال والسيادة الإقليمية والاستقلال السياسى لكل دولة فى المنطقة ، وحقها فى أن تعيش فى سلام فى نطاق حدود مأمونة ومعترف بها ، متحررة من أعمال القوة أو التهديد بها .

٢ - ويؤكد المجلس الحاجة الى :

- (أ) ضمان حرية الملاحة فى الممرات الدولية فى المنطقة .
- (ب) تحقيق تسوية عاجلة لمشكلة اللاجئين .
- (ج) ضمان حدود كل دولة فى المنطقة ، واستقلالها السياسى عن طريق اجراءات ، من بينها انشاء مناطق منزوعة السلاح .

٣ - يطلب من السكرتير العام أن يعين ممثلاً خاصاً فى الشرق الأوسط ، لإقامة اتصالات مع الدول المعنية ، بهدف المساعدة فى الجهود للوصول الى تسوية سلمية ومعقولة ، على أساس النصوص والمبادئ الواردة فى هذا القرار .

٤ - يطلب من السكرتير العام أن يبلغ المجلس بمدى تقدم جهود المبعوث الخاص فى أقرب وقت ممكن .

وبناء على البند الثالث من هذا القرار ، عين الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور جونار يارنج مبعوثاً خاصاً له ، للمساهمة فى تنفيذ أحكام القرار ، وقد اتخذ مقراً دائماً فى عاصمة قبرص ، وقام بجولات عديدة بين دول المنطقة بغية الاتفاق على أسس مشتركة يبنى عليها تنفيذ هذه الأحكام ، ولكن الاختلاف حول طبيعة القرار ، والتغنت فى فهم أحكامه ، من جانب إسرائيل - مؤيدة بالدعم السياسى فى داخل أجهزة الأمم المتحدة من قبل الولايات المتحدة - لمنع توقيع جزاءات اقتصادية وسياسية وعسكرية عليها كما يحتمه الموقف طبقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، حال حتى الآن دون تنفيذ هذا القرار . ولذلك فانه لفهم مدى عدم

بشور... الأمريكى المساند لإسرائيل بدعوى أن هذا القرار ترى من
الضرورة أن تعرض له بالدراسة الموضوعية طبقاً لأحكام القانون...
...إلى... :
... :
...

٧ - الفصل في تطبيق قرار مجلس الأمن...
... إلى... :
...

وذلك لأنه في حين نظرت الدول العربية إلى المبادرة الأمريكية على أنها ليست
الاجراء للتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧
واستبعاد كل مفاوضة أو معاهدة صلح مع إسرائيل ، فإن إسرائيل ترى أن الخطوة
الأمريكية قد نصت على ارسال مندوبين لدى يارنج لمناقشة انشاء سلم عادل ودائم
في الشرق الأوسط ، وأن الانسحاب من الأقاليم المحتلة ، ورسم الحدود ليس إلا من
النتائج التي تترتب على هذا السلم .

وترى إسرائيل أيضا أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ليس غاية
في ذاته ، بل نقطة بداية لحل يجب أن تسفر عنه مفاوضات مباشرة ، ومع ذلك
فإن إسرائيل قبلت المفاوضات غير المباشرة في المرحلة الأولى من الاتصالات مع
يارنج على أثر قبولها للمبادرة الأمريكية ، كذلك فإن إسرائيل في ردها على
المبادرة قد قبلت لأول مرة بطريقة واضحة تطبيق قرار مجلس الأمن في جميع
أجزائه وهذا يعنى انضمامها إلى مقدمة القرار التي تنص على عدم مشروعية
اكتساب الأقاليم بطريق الحرب ، ومع ذلك يبقى الخلاف قائما بالنسبة للانسحاب
من الأقاليم المحتلة ، فالدول العربية تتمسك بالنص الفرنسى للقرار ، في حين ترى
إسرائيل أن النص الانجليزى لا يعنى الانسحاب بالكامل .

كذلك فإن إسرائيل ترى أنه ليس هناك مكان للحديث عن وجود حدود قبل
٥ يونيو ١٩٦٧ ، لأنه لم يكن هناك الا خطوط هدنة بمقتضى اتفاقيات الهدنة
المبرمة عام ١٩٤٩ ، التي لم تكن محلا للاعتراف القانونى ، وأن « الحدود الآمنة
والمعترف بها » التي يتم تحديدها باتفاق الأطراف المعنية خلال مفاوضات مباشرة ،

يجب أن تقع بين خطوط الهدنة وخطوط وقف القتال بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، وفي ردها على مشروع روجرز أشارات اسرائيل الى أنه بالمفاوضات المباشرة بدون شروط مسبقة مع الدول العربية يمكن التوصل الى رسم الحدود (وأن اسرائيل في نطاق هذه المفاوضات سوف تبدو مرنة وكريمة) .

وتطالب الجمهورية العربية المتحدة بالعودة الى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ وأنها في مقابل ذلك توافق على نصوص القرار رقم ٢٤٢ بخصوص انتهاء حالة الحرب ، والاعتراف بالسيادة والوحدة الاقليمية والاستقلال لكل دولة في المنطقة ، وحققها في المعيشة في سلام ، وحرية الملاحة في طرق المياه الدولية والحل العادل لمشكلة الفلسطينيين .

وترى اسرائيل - حتى بعد ابرام معاهدات موقع عليها من الدول العربية - أن الوجود المادي لاسرائيل سيكون ضروريا في بعض المناطق ، مثل شرم الشيخ وخليج العقبة ، كما صرح بذلك أبا ايان في ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٠ وترى الدول العربية أن أمن اسرائيل داخل حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ يمكن ضمانه بوسائل غير الضم ، مثل انشاء مناطق منزوعة السلاح بشرط أن تكون على جانبي الحدود بين الدول العربية واسرائيل .

وترى اسرائيل أن ضم الجزء العربي من مدينة القدس يعد أمرا نهائيا غير قابل للتفاوض ، في حين ترى الجمهورية العربية المتحدة ضرورة عودة هذه المنطقة الى الأردن . في حين أعلن الملك حسين عن استعدادة لقبول تدويل المدينة طبقا للخطة التي أقرتها الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨ ، ويشترط أن يسرى هذا النظام الدولي على القدس بأكملها ، وليس فقط الجزء العربي منها .

وتقترح اسرائيل حلا اقليميا لمشكلة اللاجئين وأن مؤتمرا لدول منطقة الشرق الأوسط يجب أن يدعى وتشترك فيه الدول التي تقدم مساعدات للاجئين والمنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة لدراسة وضع خطة خمسية لحل مشكلة اللاجئين في نطاق سلم دائم وادماجهم في الحياة المنتجة ، وترى اسرائيل أن قرار الأمم المتحدة الصادر في عام ١٩٤٨ بخصوص اللاجئين ، الذي يقضى بالعودة

الكاملة للاجئين مرفق، يؤدي الى تعديل أساسى في النسب العددية بين العرب واليهود داخل دولة إسرائيل ويؤدي الى تعريض هذه الدولة الى الخطر ، في حين ترى مصر ضرورة الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني طبقا لقرارات الأمم المتحدة التي تعطى اللاجئين الحق في الخيار بين العودة الى إسرائيل والتعويض .

ومن الواضح بعد ذلك أنه لكي نستطيع تقدير وجهات النظر المتعارضة ، يجب أن ندرس مدى اتفاقها مع صياغة واحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧ ، وإذا كنا قد سبق أن أوردنا الترجمة العربية لهذا القرار ، فإنه من الواجب الآن أن ندرس النص الفرنسى له ، وذلك للرد على مزاعم إسرائيل .

LA RESOLUTION 242

DU 22 NOVEMBER 1967

Le conseil de sécurité, exprimant l'inquiétude que continue de lui causer la grave situation au moyen-Orient.

« Soulignant l'inadmissibilité de l'acquisition de territoires par la guerre et la nécessité d'oeuvrer pour une paix juste et durable permettant à chaque Etat de la région de vivre en sécurité.

« Soulignant en outre que tous les Etats membres, on acceptant la charte des Nations unies, ont contracté l'engagement d'agir conformément à l'article 2 de la charte.

1. Affirme que l'accomplissement des principes de la charte exige l'instauration d'une paix juste et durable au Moyen-Orient, qui devrait comprendre l'application des deux principes suivants.

a) Retrait des forces armées israéliennes (1) des territoires occupés lors du récent conflit.

b) Cessation de toutes assertions de belligérance et de tous états de belligérance et respect et reconnaissance de la souveraineté, de l'intégrité territoriale et de l'indépendance de chaque Etat de la région et de son droit de vivre en paix à l'intérieur de frontières sûres et reconnues, à l'abri de menaces ou d'actes de force.

2. Affirme en outre la nécessité.

(1) Le version anglaise stipule « from territories occupied »

a) De garantir la liberté de navigation sur les voies d'eau internationales de la région.

b) De réaliser un juste règlement du problème des réfugiés.

c) De garantir l'inviolabilité territoriale et l'indépendance politique de chaque Etat de la région pas des mesures comprenant notamment la création de zones démilitarisées.

3. Prie le secrétaire général de désigner un représentant spécial pour se rendre au Moyen-Orient ; afin d'y établir et d'y maintenir des rapports avec les Etats intéressés en vue de favoriser un accord et de seconder les efforts tendant à aboutir à un règlement pacifique et conforme aux dispositions et aux principes de la présente résolution.

4. Prie le secrétaire général de présenter aussitôt que possible au Conseil de sécurité un rapport d'activité sur les efforts du représentant spécial.

٨ - تحديد معنى الانسحاب الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ / سنة ١٩٦٧ :

النقطة الأساسية التي تصطدم بها المباحثات الخاصة بأزمة الشرق الأوسط ترجع الى كلمة الانسحاب التي وردت في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ / ١٩٦٧ ، وذلك حتى لو افترضنا انه من الممكن الوصول الى اتفاق بخصوص سائر المشاكل ، ذلك لأن العرب يرون أن اسرائيل يجب أن تسحب من سائر الأقاليم المحتلة عام ١٩٦٧ في حين أن الحكومة الاسرائيلية لا تسلم الا بانسحاب جزئي والتفسير الاسرائيلي يعتمد أساسا على النص الانجليزي لقرار مجلس الأمن الذي جاء به بخصوص هذه المشكلة فيما يلي :

Withdrawal of Israeli armed forces from territories occupied in the recent conflict.

فعدم وجود أداة التعريف «The» قبل كلمة أقاليم Territories يعني بالنسبة لاسرائيل أن المقصود هو الانسحاب من بعض الأقاليم وليس من سائر الأقاليم وأنه عن طريق المفاوضات سوف يتم تحديد الأقاليم الواجب الانسحاب منها ، والأقاليم التي لها الحق في الاحتفاظ بها .

ولكن هذا التفسير لا يبدو من الممكن التسليم به ، وذلك لأنه ليس صحيحا القول بأن النص الانجليزي لا يعني ألا الانسحاب الجزئي فقط ، لأن العبارة

الخاتمة بهذا الموضوع في قرار مجلس الأمن لا يختلف عنها في النص الانجليزي عن النص الفرنسي ، أي الانسحاب الشامل ، وذلك مع التسليم بأنه إذا كان حذف أداة التعريف The لا يخل بالتركيب اللغوي في اللغة الانجليزية ولا يؤدي بنفسه الى تأكيد معنى الانسحاب الجزئي ، فان اضافة هذه الأداة كان من شأنه أن يؤدي الى زيادة وضوح هذا المعنى ، ولعل الأبهام هنا كان مقصودا في ذاته لحمل اسرائيل على قبول القرار .

ولكن جوهر الموضوع هو أنه حتى لو افترضنا جدلا أن النص الانجليزي يعني الانسحاب الجزئي ، فان هذا النص لا يمكن التسليم به ، لأن هناك من القواعد في منظمة الأمم المتحدة - مثلها في ذلك مثل سائر المنظمات الدولية - التي يمكن باعمالها - رفع هذا الغموض في المعنى وهي :

أولا : ضرورة رفع الغموض الذي يسود جزءا من النص بالمعنى العام لهذا النص ، أي بالربط بين هذا الجزء وبين الأجزاء السابقة والتالية له من النص . وإذا كان الجزء الثاني من مقدمة النص قد أشار الى عدم امكان اكتساب الأقاليم بالحرب ، وكان هذا الحكم موحدا في كل من النص الانجليزي والفرنسي لهذا الجزء من القرار ، حيث استعمل كل من النصين كلمة « اقليم » ، فهذا يعني عدم امكان اكتساب اسرائيل لأي اقليم بالحرب وهذا الجزء الثاني من مقدمة القرار ، لن يكون له أي معنى ، اذا سمحت الأمم المتحدة لاسرائيل بأن تمد حدودها بصورة تسمح لها بالاحتفاظ بأي جزء من اقليم تم احتلاله عام ١٩٦٧

وإذا كانت اسرائيل تحاول التلاعب بالصياغة الانجليزية لقرار مجلس الأمن بالرغم من أن هذا القرار حتى في صياغته هذه يعني الانسحاب الكامل كما سبق أن أشرنا ، فانه يكفي بعد ذلك أن نشير الى أن وزير خارجية انجلترا ، وهو الذي صاغ بنفسه قرار مجلس الأمن قد صرح أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٢ سبتمبر ١٩٦٧ ، بأن « انجلترا .. لا تقبل السماح مطلقا لأي دولة بأن تمد حدودها نتيجة الحرب . وهذا يعني أن اسرائيل يتحتم عليها الانسحاب . ولكن في الوقت ذاته ، فان جيرانها يجب عليهم الاعتراف بحقوقها في الوجود ،

وأن هذه الدولة يجب أن تتنفس في أمن داخل حدودها ، ثم يضيف بعد ذلك وزير خارجية إنجلترا الأسبق زيادة في الايضاح ما يلي :

« وأرى من واجبي أن أشير بصفة خاصة الى القدس . وموقفنا منها سبق شرحه بوضوح ، عندما وافقنا هذا الصيف مع أغلبية الدول في الجمعية العامة لصالح القرار الذي طالب اسرائيل بأن تمتع عن القيام بأي اجراء يتضمن تعديلا للوضع القانوني للقدس » .

ثانيا : والحجة الثانية أكثر قوة من الأولى التي اتهمنا من عرضها ، ترجع الى أنه عندما يوجد غموض Ambiguitté في احدى النسخ الرسمية من قرار الأمم المتحدة ، فإن هذا الغموض يجب ازالته بالرجوع الى النسخ الرسمية الأخرى لذات القرار ، وعلى ذلك فإن النص الفرنسى لا يترك أى مجال للتمسك بما قد يقال من غموض في معنى الانسحاب في النص الانجليزى ، كذلك فإن النص الأسباني قد أشار هو الآخر الى ذات المعنى المحدد في النص الفرنسى حيث عبر عن ذلك بالعبارة الآتية :

Retiro de las fue zas armadas israeliés de les territories que occuparen durante el reciente Conflicto

ثالثا - والمعنى المستفاد من النص الفرنسى والأسباني يؤكد كذلك من مراجعة النص الروسى ووضوح معنى الانسحاب الكامل في هذه النصوص الثلاثة الرسمية للقرار ، كاف بذاته لرفع الغموض الذى يبدو لأول وهلة في قرار مجلس الأمن ، وهو غموض غير قائم من الناحية اللغوية البحتة في اللغة الانجليزية كما سبق أن أشرنا ، وبذلك يكون القرار في جملة واضحة في تأكيد ضرورة الانسحاب الكامل ، وموقف اسرائيل منه ليس الا مجرد تلاعب بالكلمات . ومن الملاحظ أنه خلال جلسة ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ ، أشار مندوب كل من فرنسا ، أثيوبيا ، لهند ، البرازيل ، الأرجنتين ، مالى ، ومندوبو الدول الاشتراكية والعربية الى أن القرار يعنى الانسحاب الكامل لعدم جواز احتساب الأقاليم نتيجة للتهديد أو استعمال القوة ، حتى أبا ايبان وزير خارجية اسرائيل في يوم صدور القرار ، لم يجرأ على التشكيك في هذا المعنى الذى تم تحديده للقرار ، لكنه

يقتصر على القول بأن الواجب يقضى بالتصرف بين خطوط الهدنة والحدود *les lignes de démarcation d'armistice et des frontières* وأن خطوط الهدنة لم تعتبر أبدا حدودا وهكذا فإن إسرائيل ترى أنه لا وجود للحدود الفاصلة بينها وبين الدول العربية ، وأنه من الواجب رسم هذه الحدود وذلك كما تريده ، ولكن حتى هذا التلاعب في التفسير من جانب إسرائيل لا يمكن التسليم به لأن القرار لا ينص على الانسحاب الى حدود حتى يمكن لإسرائيل الادعاء بعدم وجود هذه الحدود ^(١) لأن القرار نص على أن الأقاليم التي احتلت خلال حرب يونيو ١٩٦٧ يجب الانسحاب منها ، ولأنه في جزء آخر ٤٠٠ أشار الى حق كل دولة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وبذلك يكون من المستحيل كما أشار الى ذلك المندوب الهندي التمسك بهذه العبارة الأخيرة « حدود آمنة ومعترف بها » لتمطيل معنى الانسحاب الكامل ، وإذا نجحت الاتصالات الخاصة بتنفيذ القرار ، فإن هذه الحدود يجب أن تكون حدود مايو ١٩٦٧ ، وسوف تكون لأول مرة معترفا بها بصورة عملية وسوف تكون بهذا النص نفسه أكثر أمنا مما سبق .

كذلك فإن لا يمكن التسليم بادعاء آخر تروج له إسرائيل للتحايل على أحكام القانون الدولي ، وهو الادعاء المبني على أساس التفرقة بين الاحتلال العسكري ، واكتساب السيادة على الأقاليم ، والذي يرى أن الاحتلال العسكري بصفته هذه لا يؤدي الى اكتساب السيادة على الأقاليم المحتلة ، ولكن المحتل يكون له الحق في أن يحتفظ بالأقاليم المحتلة حتى يمكن التوصل الى تسوية سلمية ، وإن كان الاحتلال لا يجيز ضم هذه الأقاليم .

ذلك لأنه إذا كان الحق في الاحتلال العسكري قد تأثر بالنهي عن استعمال القوة المسلحة ، ولا يمكن اللجوء اليه في ظل التنظيم الدولي الا في الحالات التي يكون فيها التجاء الدولة المحتلة الى القوة مشروعا مثل حالة الدفاع الشرعي ، وأنه إذا كان قرار مجلس الأمن قد أشار الى عدم جواز اكتساب الأقاليم بالحرب ،

فانه قد قصد الاشارة الى هذه القاعدة ، التي لا خلاف عليها ، والتي أصبحت من البادىء المعترف بها في الظروف الدولي ، ولكن هذا القرار لا يتضمن أى تنديد بالاحتلال الذى قام في الظروف التي كانت قائمة عام ١٩٦٧ ، وبذلك لا يمكن القول بأن اسرائيل تعد طبقا لقرار مجلس الأمن محتفظة بطريقة غير مشروعة بالأقاليم التي تحتلها منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، لأن اسرائيل كانت في حالة دفاع شرعى ، ولهذا السبب يكون لها الحق في احتلال هذه الأقاليم ، ولها الحق أيضا في استمرار احتلالها ، حتى يتم التوصل الى حل المشكلة ، وأن أى تفسير آخر يتضمن النهى عن الاحتلال الاسرائيلى يخالف العبارات الصريحة للقرار ، ويعنى كذلك انشاء قاعدة جديدة في القانون الدولي ، وهو أمر لا يمكن التسليم به ، لأن مقدمة القرار تشير الى القانون الدولي الموجود فعلا ، ولا تشير الى خلق قاعدة جديدة (١) .

ومما لا شك فيه أن العرض السابق للتفرقة بين الاحتلال واكتساب الأقليم في ظل التنظيم الدولي - الذى يحرم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها - يتضمن خلط متعمدا من جانب اسرائيل في فهم هذه القاعدة ، لأن الاحتلال العسكرى ليس الا نتيجة لاستعمال القوة الأمر الذى أصبح محرما في العلاقات الدوائية ، وبالتالي تأخذ هذه النتيجة نفس الوضع ، أى تكون اجراء غير مشروع . كذلك فإن ادعاء اسرائيل بأنها لم تحتل الأقاليم العربية عام ١٩٦٧ بنية الاستيلاء عليها وضمها اليها ، ولكن بقصد الوصول الى تسوية نهائية للنزاع بينها وبين الدول العربية ، لا يمكن أن يخدع أحدا ، لأنها لو كانت صادقة في ذلك لقبلت التسوية التي يتضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ولما جادلت بخصوص معنى الانسحاب الوارد فيه ، وهو تفسير ينطوى على التوسع الاقليمى .

٩ - مناقشة تمسك اسرائيل بإبرام معاهدات صلح مع الدول العربية في ضوء المادتين ٥٢ و ٥٣ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩ :

رأينا فيما سبق أن اسرائيل منذ انتصارها في يونيو عام ١٩٦٧ ، وهى تصر

(١) انظر عرضا لوجهة النظر الاسرائيلية في :

Revue Général de droit International, 1970, P. 289-313.

على ضرورة التفاوض المباشر مع الدول العربية المعنية ، وليس إبرام معاهدات
معها ، للتوصل الى التزامات تعاقدية لتسوية أزمة الشرق الأوسط . وجميع
الدلائل تشير الى أن اسرائيل تسعى من وراء ذلك الى الحصول على تنازلات
إقليمية من جانب الدول العربية في هذه المعاهدات . كما سبق أن رأينا كذلك
أن اسرائيل تحاول التفرقة بين الاحتلال العسكري واكتساب السيادة على
الأقاليم التي تحتلها منذ يونيو عام ١٩٦٧ . ولذلك فانه من الضروري مناقشة
هذه الادعاءات على ضوء الأحكام الواردة في لمادتين ٥٢ و ٥٣ من اتفاقية فينا
لقانون المعاهدات لعام ١٩٦٩

تنص المادة ٥٢ على أن « تعتبر المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا اذا تم إبرامها
نتيجة التهديد باستعمال القوة أو استخدامها بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي
الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، وما لا شك فيه أن معاهدات الصلح التي
تدعو اسرائيل الى إبرامها مع الدول العربية تدخل في دائرة البطلان المطلق
المنصوص عليه في هذه المادة ، لأنها سوف تبرم تحت تهديد الاحتلال العسكري
للأقاليم العربية المحتلة ، وهو استمرار لاستخدام القوة من جانب اسرائيل
بالمخالفة لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة » .

ولا يقتصر الأمر على ما سبق ، بل أن المادة ٥٣ من اتفاقية فينا الخاصة
بقانون المعاهدات ، تتضمن أساسا آخر أقوى للحض الادعاء الاسرائيلي ، حيث
تنص هذه المادة على أن « تعتبر المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا اذا كانت وقت
إبرامها تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العامة ، ولأغراض
هذه لاتفاقية تعتبر قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العامة كل قاعدة مقبولة
ومعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الاخلال بها ، ولا يمكن تغييرها
الا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العامة لها ذات الصفة » .

ومما لا شك فيه أن ميثاق الأمم المتحدة قد قرر في المادة ٢/٤ منه ، الالتزام
بأن « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة
أو استخدامها ضد سلامة الأقاليم أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي

وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » ، ويترتب على ذلك أن مطالبة إسرائيل بإبرام اتفاقيات صلح مع الدول العربية تتضمن تنازلات اقليمية ، يجعل هذه الاتفاقيات متعارضة مع قاعدة آمرة في القانون الدولي ، وبذلك تكون مثل هذه الاتفاقات باطلة بطلانا مطلقا . ومن أجل ذلك ولأهميته الكبرى نرى من الضروري أن نتعرض بشيء من التفصيل لفكرة القواعد الآمرة في القانون الدولي المأم وذلك لأهميتها بخصوص عدة جوانب من أزمة الشرق الأوسط (١) .

لقد كان الرأي الغالب لدى المتخصصين في القانون الدولي أن أهلية الدولة في إبرام المعاهدات غير محددة .

ولكن الوضع يختلف تماما لدى مدرسة القانون الطبيعي في القانون الدولي ، لأنها تبدأ من فكرة القانون الضروري الملزم للدول . من ذلك أن كريستيان بولف ، وإيريك فاتل ، دافعا عن فكرة أن الأمم لا تستطيع تعديل القانون الدولي الضروري بالاتفاق ، ويميزان هذا القانون الضروري عن القانون الاتفاقي الذي ينشأ بالارادة الصريحة أو المفترضة أو الضمنية للدول . كذلك فإن A. W. Heftel قرر بطلان المعاهدات اذا كان موضوعها مستحيلا ماديا أو أدبيا ، وكان يعنى بالاستحالة الأدبية المعاهدات التي يكون موضوعها مخالفا للآداب العامة ، مثل المعاهدات التي تبيح الاستعباد أو التي تمنع تطور الحرية الفردية ، أو التي تضر بحقوق الدول الغير .

وفي الفقه المعاصر للقانون الدولي العام ، هناك من كبار المتخصصين فيه من يرون أن القانون الدولي يتكون كلية من قواعد اختيارية ، لأن الدول دائما لها الحق في إبرام معاهدات تنظم العلاقات فيما بين أطرافها بصورة تخالف القواعد العامة للقانون الدولي . ومن أمثلة ذلك شارل روسو ، الذي ينكر وجود فكرة النظام العام L'ordre public في القانون الدولي ، ويعال ذلك بإلبناء الفردي لهذا القانون ، ويخلص من ذلك الى تجريد فكرة عدم مشروعية موضوع

Jus Dispositivum and jus conges in international law,

(١) انظر :

By Alfred Verdross, American journal of internatend law, 1966, P. 55-63.

المعاهدات من أية قيمة عملية (١) . كذلك فإن موريللي يذهب الى أن القواعد التي تحكم نشوء قواعد القانون الدولي لا تتضمن أى قيد على حرية الدول بخصوص موضوع المعاهدات (٢) .

ومن هذا الاتجاه كذلك بول جوجنيم الذي يقرر أنه في القانون الدولي يمكن ألا يكون للمعاهدة أى موزع ، وينكر فكرة البطلان لمخالفة المعاهدة للآداب العامة أو لكونها مخالفة النظام العام للجماعة الدولية . وهذا ما عبر عنه في عام ١٩٥٣ في مؤلفه ' Traité de droit international Public, 37, 1955 ' ولكنه عدل عن هذا المذهب أخيرا .

وعلى عكس الاتجاه السابق في الفقه المعاصر ، يوجد اتجاه آخر يدافع عن فكرة القواعد الآمرة ، وبطلان المعاهدة المخالفة لها (٣) ولقد ضمنت لجنة القانون الدولي هذا المبدأ في المادة ٣٧ من مشروع اتفاقية قانون المعاهدات ، وصاغته تحت العنوان الآتي :

Treaties conflicting with a peremptory norm of General international law.

ثم صاغت هذه المادة كالآتي

A treaty is void if it conflicts with a peremptory norm of general international law from which no derogation is permitted and which can be modified only by a subsequent norm of general international law having the same character.

(١) Rouesseau : principes du droit international public, 1944, p. 340.

(٢) Morelli : Nozioni du diritto internazionale, 72, 1951.

(٣) من أمثلة للمؤيد في الفقه المعاصر لهذا الاتجاه نشر الى Alfred Verdress المرجع المشار اليه سابقا ، وأيضا بحث منشور في نفس المجلة الأمريكية للقانون الدولي عام ١٩٣٧ ، ص ٥٧١ ، ٥٧٧ : Lord McNair : Law of treaties, 213-214, 1961.

Balladore pallierl : Diritto internazionale pubblico, 282, 1962.

Kelson : principles of international law, 1952, 323-344.

Strupp Sclechever : Werterbuch des Velkerrechts, 531, 1962.

Tunkin Das Volkerrécht der Gegenwart, 95-96 1963.

ولقد لقيت هذه المادة الاجماع من اللجنة ، ومع ذلك بقيت صعوبة تحديد معيار القواعد الآمرة والقواعد المقررة في القانون الدولي ، وصيغت عدة مقترحات في هذا الشأن . ومن ذلك الاقتراح من جانب بعض أعضاء لجنة القانون الدولي بإضافة أمثلة لمعاهدات تكون باطلة لمخالفتها للقواعد الآمرة في القانون الدولي ، مثل المعاهدات التي تبيح الاستعمال غير المشروع للقوة بالمخالفة للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، أو التي تجيز أى عمل تم تجريمه في القانون الدولي ، مثل تجارة الرقيق أو القرصنة أو إبادة الجنس البشري ، أو غير ذلك من الأعمال التي تكون الدولة مطالبة بخصوصها ، طبقا للقانون الدولي ، بالتعاون للقضاء عليها .

ولقد عدلت اللجنة عن الاقتراح السابق لسببين الأول : لأن هذه الأمثلة ربما تؤدي الى سوء الفهم بالنسبة لوضع الحالات الأخرى والثاني : لأن وضع قائمة كاملة لحالات القواعد الآمرة يعد أمرا مستحيلا بدون دراسة مستفيضة وشاملة للموضوع .

وكان هناك رأى آخر ينادى بعدم جدوى وضع تعريف لفكرة القواعد الآمرة في القانون الدولي لأنها فكرة واضحة بذاتها .

وذهب اتجاه آخر الى أن القاعدة الآمرة هي القاعدة التي يضمها القانون الدولي من أجل مصلحة الجماعة الدولية بأسرها .

وذهب فريق آخر الى أن القواعد الآمرة في القانون الدولي هي تلك التي يتكون منها النظام العام الدولي The international Public Order وفي اتجاه آخر ، فإن القواعد الآمرة هي التي تتضمن الحد الأدنى للسلوك الضروري لضمان العلاقات الدولية .

وذهب فريق آخر الى أن القواعد الآمرة هي التي تعبر عن بعض الحاجات الاجتماعية الأساسية .

وأخيرا ، كان هناك الاتجاه الذي يرى أن القواعد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة تعد قواعد آمرة لا يمكن الاتفاق على عكسها . ومن أمثلة القواعد التي

استقر الرأي على اعتبارها آمرة في القانون الدولي ، سير الى كل القواعد التي تمس حقوق الدول الغير ، والقواعد الخاصة بحماية الأجانب ، والقواعد التي لها طابع انساني في القانون الدولي ، والمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة الخاصة بمنع التهديد باستعمال القوة أو استعمالها في العلاقات الدولية مثل المادة ٢/٤ ، والقواعد الخاصة بالحل السلمي للمنازعات الدولية ، والقاعدة الخاصة بمساعدة الأمم المتحدة في أى عمل تقوم به طبقاً لميثاقها والامتناع من مساعدة الدول المعتدية (م ٢/٥ من الميثاق) ، وذلك لأن هذه القواعد وضعت من أجل مصلحة الانسانية قاطبة ، وبذلك فإن كل معاهدة ثنائية أو متعددة الأطراف تتضمن الاخلال بأى منها تكون باطلة بطلاناً مطلقاً ، وتكون الدول الأطراف فيها غير ملزمة باحترامها ، ولا يمكن لاي محكمة دولية ، أو سلطة تحكيم أن تقوم بتطبيقها .

١٠ - الخلاصة :

ومما سبق يتضح عدم مشروعية ما تذهب اليه اسرائيل في هذا الصدد
بخصوص أزمة الشرق الأوسط ، مؤيدة في ذلك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية .

المبحث الثالث

أزمة الشرق الأوسط امام الجمعية العامة

(خلال الدورتين الخامسة والعشرين والسادسة والعشرين)

أولاً - الدورة الخامسة والعشرين وأزمة الشرق الأوسط

١١ - أزمة الشرق الأوسط في الاجتماع الأول لمجلس الأمن على مستوى وزراء الخارجية :

سيطرت أزمة الشرق الأوسط بصورة ملموسة على الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة ، وامتدت مناقشة هذه المشكلة الى مجلس الأمن ، حينما عقد في ٢١ أكتوبر ١٩٧٠ جلسة سرية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء فيه ، وأصدر في هذا الاجتماع بيانا أشار فيه الى أن المجلس قد غنى بدراسة المشاكل

التي تؤثر على السلام العالمى ، وأكد البيان ضرورة العمل على تنفيذ قرار المجلس رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، ودعا جميع الأطراف المتصلة بمشكلة الشرق الأوسط والمهتمة بها ، الى بذل الجهود المخلصة ، من أجل التوصل الى سلام دائم وعادل فى الشرق الأوسط . وقد صيغ هذا البيان على النحو الآتى :

« عقد الاجتماع الدورى الأول لمجلس الأمن ، على مستوى وزراء الخارجية ، طبقا للمادة ٢٨ من ميثاق الأمم المتحدة ، فى ٢١ أكتوبر ١٩٧٠ ، وفى المقر الدائم للأمم المتحدة فى نيويورك . وقد رأس الاجتماع وزير خارجية أسبانيا ، وحضره وزراء خارجية كل من الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة ، وفرنسا ، وبريطانيا ، وفنلندا ، وبولندا ، ونيبال ، ونيكاراجوا ، وكولومبيا ، وفورموزا ، وحضره كذلك نائب وزير خارجية سوريا ، والممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة لكل من بوروندى ، وسيراليون ، وزامبيا ، وخلال الاجتماع ألقى السكرتير العام للأمم المتحدة بيانا عن الموقف الدولى ، وتبادل ممثلو الدول الأعضاء فى مجلس الأمن الآراء حول القضايا الراهنة التى تؤثر على السلم والأمن الدوليين ، وأكدوا تأكيدهم الكامل للحلول السلمية للخلافات والصراعات الدولية القائمة طبقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، وتشاورت الدول الأعضاء خلال مناقشتهم للمسائل التى تعرض حاليا على مجلس الأمن حول إمكانية المساهمة فى التوصل الى تسوية سياسية سلمية فى الشرق الأوسط ، وأكدوا اعتقادهم أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الصادر فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ ، يجب تدعيمه وتنفيذ كافة بنوده ، ومن أجل تحقيق ذلك يجب على الأطراف المعنية أن تتعاون تعاونا كاملا ، وأن تنسق جهودها من أجل العمل على قيام سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط . »

١٢ - بيان الجمهورية العربية المتحدة فى ذكرى ربع قرن على انشاء الأمم المتحدة :

وقد انتهزت الجمهورية العربية المتحدة فرصة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة فى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ لکنى تعبر عن وجهة نظرها بخصوص موقف الأمم المتحدة

من مشكلة الشرق الأوسط ، وذلك في البيان الذي أصدرته في المناسبة والذي جاء به ما يلي :

« يرتبط الاحتفال بيوم الأمم المتحدة هذا العام في ٢٤ أكتوبر بأكثر من مناسبة دولية منها :

ذكرى انقضاء ربع قرن على انشاء الأمم المتحدة ، ومرور عشر سنوات على صدور الاعلان العالمي لمنح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة ، والعام الدولي للتعليم ، والرغبة الملحة في أن يوضع عقد التنمية للأمم المتحدة موضع التنفيذ . وجميع هذه المناسبات لها تأثيرها وارتباطها الوثيق بحركة الحياة لجميع الشعوب في جو من السلام القائم على العدل .

والجمهورية العربية المتحدة من أوائل الدول التي تفاعلت وارتبطت بالمنظمة ، كما تعمل جاهدة على احترام وصيانة الأسس والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة للايمان العميق بها .

ولقد عبر ميثاق العمل الوطني للجمهورية العربية المتحدة عن ذلك بقوله : ان شعبنا يعيش ويناضل من أجل المبادئ الانسانية السامية التي كتبتها الشعوب بدمائها في ميثاق الأمم المتحدة .

ولقد زاد ذلك ايضاحا ما ذكره الزعيم العظيم جمال عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٠ حينما أعلن أنه :

ليست هناك مشكلة تتعلق بوطننا الجمهورية العربية المتحدة ، أو تتعلق بما هو خارج ذلك من القضايا العالمية ، الا ونحن على استعداد كامل لأن نقبل فيها ميثاق الأمم المتحدة وأحكامها قضاء عادلا فيها برضاء طيب ونية حسنة . ومن هذا الايمان بالأمم المتحدة ، ومن هذا الاستعداد المتناهي ، نشعر بحقنا في مواجهة الظروف التي أحاطت بعمل الأمم المتحدة بصراحة تتبع من الغيرة عليها والحرص على سلامتها . ان السكوت على الخطأ سوف يؤدي الى سلسلة من الأخطاء ، وأن بذور المشاكل وأن بدت صغيرة لو تركت في الأرض الآن ،

فإن مرور الزمان لا يدفع بها إلى النسيان ، بل أن هذه البذور سوف تكبر في كل يوم ، ولن يزيدها من السنين إلا تعقيدا وخطورة . وفي منطقتنا من العالم في الشرق الأوسط ، نسيت الأمم المتحدة ميثاقها ، ونسيت مسؤولياتها المتعلقة بحق شعب فلسطين ، فهل أدى مر الأيام والنسيت إلى حل المشكلة وهل نسي شعب فلسطين وطنه وأرضه ودياره ؟ إن من البذور البالغة الأهمية : ألا تنسى الأمم المتحدة نفسها ، لا تنسى ميثاقها ولا نسي قراراتها ، والا فالتنازع بيننا يشجع بذلك الذين يحاولون تناسي الأمم المتحدة وتجاهل وجودها . وليس هناك من تنظيم يمكن أن يجمع المبادرات الواسعة في تحمل مسؤولية السلام خيرا من هذه المنظمة التي هي في حقيقتها تجسيد عملي لرغبة الشعوب . على أن ضرورة مواجهتها للموقف في أمانة تحتم علينا أن نحدد بوضوح نصيب كل منا في تحمل المسؤولية إنما يرتبط بقوته وطاقته . إن جو السلام القائم على العدل هو خير جو تستطيع فيه الدول أن تباشر التطور وأن تفتح الطريق أمام آمالها ، في تغيير الأوضاع البالية وإعادة صوغ مجتمعاتها على أساس جديد . ذلك هو التفسير الحقيقي لميثاق الأمم المتحدة .

١٣ - مشروع القرار المقدم من مجموعة الدول الأفروآسيوية :

وفي ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ ، بدأت مشكلة الشرق الأوسط تتحرك لكي تصبح محور مناقشات الجمعية العامة ، وذلك بالرغم من معارضة الولايات المتحدة لمناقشة المشكلة ، على أساس أنها ما زالت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن ، ولأن تعرض الجمعية العامة بالدراسة لهذه المشكلة سوف يؤثر على سير الإجراءات الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧

ففي ٢٤ أكتوبر ١٩٧٠ ، انتهت المجموعة الأفرو آسيوية من اعداد مشروع قرار ، صيغ على النحو الآتي :

إن الجمعية العامة إذ تعتبر استمرار الموقف الخطير والمتدهور جاليا في الشرق الأوسط يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين ، واذ تنبه إلى المبدأ القاضى بأن على جميع الدول الأعضاء الالتزام بالامتناع عن التهديد بالقوة أو استخدامهما ، ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو بأية

وسيلة أخرى لا تتشى مع أغراض الميثاق ، واذ تؤكد من جديد أن أقاليم تابعة لأية دولة لا يمكن أن تكون هدفا للاستيلاء من جانب دولة أخرى نتيجة التهديد بالقوة وباستخدامها . وتصميما منها بأن الاستيلاء على الأقاليم أو الحصول على أية امتيازات خاصة لا يجب أن يكون نتيجة للتهديد بالقوة أو استخدامهما واذ تعرب عن أسفها لاستمرار احتلال أقاليم عربية بواسطة القوات المسلحة لإسرائيل منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، واعترافا منها بأن الاحترام الكامل لحقوق شعب فلسطين العربى التى لا يمكن التنازل عنها ، يعد شرطا مسبقا للسلام العادل والدائم فى الشرق الأوسط ، واذ تشعر بالقلق الخطير لأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، بالاجماع ، والذي ينص على التسوية السلمية للوضع فى الشرق الأوسط ، لم ينفذ بعد ، واقتناعا بأن تنفيذ هذا القرار فى جميع أجزائه يؤدي الى سلام عادل ودائم فى المنطقة ، وادراكا منها بمسئولياتها ومسئولية مجلس الأمن طبقا للميثاق فى المحافظة على السلم والأمن الدوليين فإنها :

- (أ) تكرر من جديد عدم السماح بالاستيلاء على الأقاليم بالحرب .
- (ب) تحث على التنفيذ السريع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الذى ينص على تسوية الوضع فى الشرق الأوسط سلميا .
- (ج) تعرب عن تأييدها الكامل لمجهودات الممثل الخاص للسكرتير العام فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢
- (د) تدعو الأطراف المعنية الى اصدار التعليمات لممثليها لاستئناف الاتصالات فورا مع ممثل السكرتير العام فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكافة أجزائه .
- (هـ) تطلب من السكرتير العام أن يقدم تقريرا كاملا الى مجلس الأمن فى مدى شهرين ، والى الجمعية العامة ، عن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

٤ - وقد بدأت مناقشات الجمعية لأزمة الشرق الأوسط ، على أساس المشروع الافرو آسيوى ، بخطاب السيد محمود رياض وزير خارجية الجمهورية

العربية المتحدة السابق في السادس والعشرين من أكتوبر ١٩٧٠ . الذي عرض فيه للجوانب المختلفة للأزمة وتطوراتها ، حيث أشار فيه الى ما يلي :

(أ) أن الجمعية العامة تبدأ اليوم في مناقشة العدوان الاسرائيلي ، وهو موقف لا نعتقد أن الأمم المتحدة واجهت طرأ تاريخها مثيلا له ، فيما يحمله من تحد لأقدس المقومات التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة ، وفيما ينطوي عليه من أخطار للسلام العالمي . وكل لحظة تمر دون أن تسحب اسرائيل قواتها المتندية منذ قامت بعدوانها في الخامس من يونيو ١٩٦٧ - هي في ذاتها عدوان جديد وانتهاك مستمر للسلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ، كما أنها تدفع العالم الى مزيد من أخطار الحرب .

(ب) أن الجمعية العامة يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في مساعدة مجلس الأمن على احلال السلام والعمل على تنفيذ التسوية السلمية التي تضمنها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

(ج) أن اسرائيل قد عرقلت كل الجهود التي بذلت من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن المشار اليه .

(د) أن اسرائيل تحتل مركزا فريدا في انتهاك قرارات الأمم المتحدة ، فهي ترفض بالفعل وبالقول القرارات الآتية : ثلاثة وعشرون قرارا أصدرتها الجمعية العامة بشأن حقوق اللاجئين الفلسطينيين . أربعة قرارات صادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن تطالب اسرائيل بتمكين النازحين من الأراضي العربية المحتلة من العودة الى ديارهم وأرضهم . أربعة قرارات صادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن تطالب اسرائيل بأن تلغى اجراءات ضم القدس . أحد عشر قرارا صادرة من الجمعية العامة ومجلس الأمن ، تطالب اسرائيل باحترام حقوق الانسان في الأقاليم العربية المتحدة ، ولجانها التي كلفت بتنفيذ قرارات المنظمة .

(هـ) أنه مما يدعو الى الأسف ، أن الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت بدور أساسي في وضع ميثاق الأمم المتحدة ، تقوم اليوم بدور رئيسي في تمكين اسرائيل من تنفيذ سياستها العدوانية التوسعية المناقضة لأحكام الميثاق ،

فالولايات المتحدة تواصل تزويد إسرائيل بطائرات الفاتوم ، والسكاي هوك ، وغيرهما من الأسلحة وبالمساعدات الاقتصادية الضخمة ، في نفس الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل احتلالها لأقاليم ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة ، وتواصل عدوانها على شعوب هذه الدول ، وتتحدى قرارات الأمم المتحدة .

١٤ - قرار الجمعية العامة في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منه :

في الرابع من نوفمبر ١٩٧٠ ، وبعد مناقشات طويلة وحادة ، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٥٧ صوتاً ، ضد ١٦ صوتاً ، وامتناع ٣٩ عن التصويت ، على قرارها الخاص بمشكلة الشرق الأوسط ، والذي يتضمن الأحكام الآتية :

بدأت الجمعية العامة في مقدمة القرار بالإشارة إلى الشعور بقلق شديد تجاه الموقف الخطير الذي يزداد خطورة وتدهوراً ، في منطقة الشرق الأوسط ، والذي يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين . ثم أكدت أن الاستيلاء على أقاليم بالتهديد أو باستخدام القوة يعد أمراً لا يمكن الاعتراف به ، ولذلك فهي تأسف لاستمرار احتلال الأقاليم العربية منذ ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وتبدي قلقها لأن القرار الذي يتضمن الأحكام الخاصة بالتوصل إلى تسوية سلمية للموقف في الشرق الأوسط لم يوضع حتى الآن موضع التنفيذ . ثم تضمن القرار الأحكام الآتية :

أولاً : التأكيد من جديد على ضم الأقاليم بالقوة أمر غير مقبول ، ومن ثم فإنه يتعين إرجاع الأقاليم التي تم احتلالها بهذه الوسيلة .

ثانياً : إقامة السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط يتطلب تطبيق المبدأين الآتيين :

(أ) انسحاب القوات الإسرائيلية المسلحة من أقاليم احتلت أثناء النزاع الأخير .

(ب) وقف كافة الأقوال التي تدعو إلى الحرب أو إلى أي حالة من حالات الحرب . وضرورة الاحترام والاعتراف بالسيادة وسلامة الأقاليم والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، وبحق هذه الدول في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، بعيداً عن التهديدات أو أعمال القوة .

ثالثا : الاعتراف بأن احترام حقوق الفلسطينيين يعد امرا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة لقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

رابعا : ضرورة التطبيق السريع والكامل لقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، الذي يتضمن أحكاما تستهدف التوصل الى تسوية سلمية للموقف في الشرق الأوسط .

خامسا : مناشدة الدول المعنية بصفة مباشرة بأن تصدر تعليماتها لممثليها لكي يهاودوا الاتصال مع الممثل الشخصي للسكرتير العام ، مما يسمح له بالقيام بمهمته ، بصورة تمكنه من الوصول الى تنفيذ قرار مجلس الأمن تنفيذا كاملا .

سادسا : التوصية بمد فترة وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر أخرى ، حتى تتمكن من اجراء الاتصالات تحت اشراف الممثل الشخصي للسكرتير العام من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

سابعا : دعوة السكرتير العام الى تقديم تقرير الى مجلس الأمن خلال شهرين من صدور هذا القرار ، وأن يقدم تقريرا في الموعد الذي يراه مناسبا الى الجمعية العامة ، عن الجهود التي يبذلها مثله الشخصي ، وعن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

ثامنا : دعوة مجلس الأمن الى أن يبحث - اذا اقتضى الأمر - اتخاذ الاجراءات الكفيلة وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، بوضع قرار مجلس الأمن موضع التنفيذ .

وقد عارضت القرار كل من الدول الآتية : الولايات المتحدة الأمريكية ، إسرائيل ، استراليا ، بوليفيا ، كولومبيا ، كوستاريكا ، داهومي ، السلفادور ، ايسلاند ، مالاوي ، هولندا ، نيوزيلاندا ، نيكاراغوا ، باناما ، باراجواي ، أوروغواي . ومن ثم يتضح الدور الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية في مقاومة صدور هذا القرار - وقد سلكت في ذلك أولا : اثارة مسألة عدم اختصاص الجمعية العامة بدعوى أن مشكلة الشرق الأوسط معلقة أمام مجلس الأمن وثانيا ، عندما فشلت في ذلك عمدت الى معارضة القرار .

١٥ - قبول الجمهورية العربية المتحدة للقرار ، وامتناع اسرائيل عن تنفيذه مؤيدة في ذلك من الولايات المتحدة الأمريكية :

وقد قبلت الجمهورية العربية المتحدة في السادس من نوفمبر ١٩٧٠ ، تنفيذ البند السادس من هذا القرار ، حيث أعلنت عن احترامها لوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر ، وبشرط أساسى هو عدم الموافقة على استمرار اطلاق النار لمدة ثالثة ، الا اذا أمكن التوصل الى جدول زمنى لسحب قوات الاحتلال الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة ، قبل انقضاء فترة وقف اطلاق النار الثانية .

- أما اسرائيل ، فقد رفضت القرار ، لأنها من بين الدول التى تزعمت معارضته ولكنها فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ ، وقبل موعد تقديم التقرير الى مجلس الأمن طبقا للبند السابع من القرار ، أعلنت عن قبولها العودة الى مشاورات مندوب السكرتير العام ، وذلك طبقا لما جاء فى البند الخامس من القرار ، وهناك اجماع على أن هذا القبول من جانب اسرائيل ليس الا مناورة من جانبها لمنع اداتها فى التقرير الواجب تقديمه الى مجلس الأمن فى اليوم الرابع من يناير ١٩٧١ . ولقد أكد هذا المعنى السيد رئيس الجمهورية العربية المتحدة فى عدة مناسبات منها ما أعلنه يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ وهو اليوم الذى قررت فيه اسرائيل العودة من جديد الى مشاورات يارنج - حيث أعلن أن « قرار اسرائيل العودة لاتصالات يارنج ليس سوى مناورة تستهدف الضغط لمد وقف اطلاق النار مرة أخرى وعدم اداتها فى التقرير الذى سيقدمه يوثأت يوم ٥ يناير سنة ١٩٧١ الى مجلس الأمن عن مهمة دكتور جورنار يارنج . وأكد أن الجمهورية العربية لن تسمح لهذه المناورة بالنجاح ، فلن تسمح لأية مناورة بمد فترة احتلال أراضينا وحرماننا من حقنا فى تحريرها . وأوضح أن عدم مد فترة وقف اطلاق النار بدون تقدم ايجابى وحقيقى نحو تطبيق قرار مجلس الأمن قرار جاسم . لم تتخذة ونحن فى عجلة من أمرنا وانما بحثنا المسألة وناقشناها طويلا على أعلى المستويات التنفيذية » .

بل أنه القرار الذي أصدرته الحكومة الاسرائيلية في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٠ بالعودة الى اتصالات يارنج يكشف عن طابع المناورة التي بنى عليها هذا القرار ، ومن المهم أن نقتبس هنا جزءا هاما من قرار مجلس الوزراء الاسرائيلي الخاص بذلك ، حيث جاء به أن « الحكومة الاسرائيلية قررت أن الظروف السياسية والعسكرية القائمة تمكثها وتبرر لها إنهاء مقاطعة اسرائيل لاتصالات السفير يارنج وقررت الحكومة تخويل وزير الخارجية سلطة ابلاغ من يعينهم الأمر استعداد حكومة اسرائيل لاستئناف هذه الاتصالات ، على أساس المبادئ الأساسية لسياسة الحكومة ، وعلى أساس قرارها الصادر يوم ٣١/٧/١٩٧٠ ، وقرار الكنيست الصادر في ٤/٨/١٩٧٠ ، بخصوص رد اسرائيل على المبادرة الأمريكية » . ومعلوم أن القرارين المشار اليهما في رد الحكومة الاسرائيلية قد تضمننا الشروط الآتية :

(أ) استمرار وقف اطلاق النار على جميع الجبهات كشرط أساسي لاستمرار اتصالات يارنج .

(ب) الهدف من اتصالات يارنج التوصل الى صلح تعاقدى تعترف فيه الدول العربية باسرائيل وسيادتها على « أراضيها » .

(ج) انكار وجود شروط مسبقة على الاتصالات ، وأن يكون كل طرف حراً في تقديم ما يراه من مقترحات ، ومعنى هذا الشرط الثالث هو عدم الاعتراف بالقواعد التي تضمنها قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، والأحكام المكملة له الواردة في قرار الجمعية العامة الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠

وقد وصل السفير جونار يارنج الى نيويورك في اليوم الثاني من يناير ١٩٧١ لكي يبدأ مشاوراته ، وقد بدأ ذلك بتقديم تقريره الى السكرتير العام للأمم المتحدة ، حتى يتسنى للاخير تقديم التقرير المنصوص عليه في البند السابع من قرار الجمعية العامة الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، الى مجلس الأمن . وقد قام السكرتير العام لأمم المتحدة في الرابع من يناير ١٩٧١ بتقديم هذا التقرير الى رئيس مجلس الأمن ، الذي تضمن جميع المراسلات التي جرت بين يارنج وأطراف

النزاع وموقف كل طرف بالنسبة لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧ . وقد بدأ الدكتور جونار يارنج اتصالاته في ١٩٧١/١/٥ بالاجتماع مع مندوب اسرائيل ، ثم بمندوب الجمهورية العربية المتحدة .

وقد تضمن التقرير المرفوع من السكرتير العام للأمم المتحدة الى مجلس الأمن تطبيقاً للبند السابع من قرار الجمعية العامة في الرابع من نوفمبر ١٩٧٠ ، نص الردود التي تلقاها يارنج على التساؤلات التي كان قد وجهها في مارس عام ١٩٦٩ ، الى كل من أطراف النزاع ، لتحديد موقفه من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ ، وأشار التقرير الى تصور كل من الأطراف لكيفية تحقيق سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط ، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين . وموقف اسرائيل من هذه المسائل يؤكد عدم صدقها في معاودة الاتصالات بيارنج كما أشرنا الى ذلك من قبل . فلقد جاء في رد الجمهورية العربية المتحدة والأردن أنهما قد قبلا تنفيذ قرار مجلس الأمن وانهاء حالة الحرب متى انسحبت القوات الاسرائيلية من جميع الأقاليم العربية التي احتلتها بعدوانها في ٥ يونيو ١٩٦٧ في حين أصرت اسرائيل على أنه يجب أن يتخذ السلام صورة تعاقدية وأن يتم تحديده على أساس تعاقدى وملزم ومتبادل ، بمعنى أن يتم في صورة معاهدات ثنائية للسلام بين اسرائيل وكل دولة عربية ، تتضمن كل الشروط المتفق عليها لتحقيق السلام . وفي مقابل المطلب السابق فإن التقرير يشير الى أن كلا من الجمهورية العربية المتحدة والأردن ترى أن الوثائق التي تلزمها بتنفيذ التزاماتها ستكون موجهة الى مجلس الأمن ، وأن على اسرائيل أن تقوم بتوقيع وثيقة مماثلة وتقديمها لمجلس الأمن ، تتعهد فيها بتنفيذ الالتزامات التي تقع على عاتقها بمقتضى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧ ، واعتماد مجلس الأمن لهذه الوثائق مجتمعة يشكل الاتفاق النهائي متعدد الأطراف .

وأشار التقرير الى أن حكومة اسرائيل ترى أن الحدود الآمنة والمعترف بها لم تكن موجودة أبداً بين الدول العربية واسرائيل ، ولذلك فمن الواجب اقامة هذه الحدود الآن كجزء من عملية اقامة السلام .

وفيما يتعلق بما اذا كانت اسرائيل تتوى سحب قواتها من الأقاليم العربية المحتلة ، أشار التقرير الى أن موقف اسرائيل من هذه المسألة هو أنه « عندما يتم الاتفاق على حدود دائمة وآمنة ومعترف بها ، ويتم اقامة هذه الحدود بين اسرائيل وكل دولة من جيرانها ، فإنه سيتم تكييف وضع القوات الاسرائيلية طبقا للحدود التي تتقرر في اتفاقيات السلام ، وأشار التقرير الى موقف الأردن والجمهورية العربية المتحدة بخصوص ذات المسألة ، وهو أن هذه الحدود قد سبق تحديدها بقرار الجمعية العامة الخاصة بالتقسيم والذي صدر في عام ١٩٤٧ . وبخصوص مشكلة اللاجئين ، فإن اسرائيل طالبت بعقد مؤتمر لدول الشرق الأوسط ، ويمكن أن يتم ذلك قبل محادثات السلام ، لوضع خطة على امتداد خمس سنوات لادماج اللاجئين في الحياة المنتجة ، وفيما يتعلق بإنشاء مناطق منزوعة السلاح أشار التقرير الى أن الجمهورية العربية والأردن تريان عدم وجود ضرورة لذلك ، ولكنهما لا يعارضان إنشاء هذه المناطق على جانبي الحدود ، في حين ترى اسرائيل أن اقامة المناطق المنزوعة السلاح التي ترابط فيها القوات من الأمم المتحدة لم يمنع في الماضي من الاستعدادات للعدوان والقيام به ضد اسرائيل . وقد انتهى التقرير بالخطاب الذي تلقاه جونار يارنج من اسرائيل في ٢٠ ديسمبر ١٩٧٠ ببلغه فيه أنها ستعود الى الاتصالات التي يجريها ، والاتصالات التي كانت قد انسحبت منها في سبتمبر ١٩٧٠ بدعوى ادخال الصواريخ المصرية الى المنطقة تسكين النزاع في جبهة قناة السويس .

واتجاه اسرائيل السابق يؤكد ما أعلنه وزير الدولة الاسرائيلي يوم ٨ يناير سنة ١٩٧١ — في الوقت الذي كان فيه يارنج في اسرائيل بدعوة من حكومتها لمعرفة موقفها من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٣/١٩٦٧ — من أن هناك عدة شروط يجب أن تتوافر لنجاح مهمة يارنج في تنفيذ هذا القرار وهي :

أولا : وقف التهديدات المصرية باستئناف القتال عندما تنتهي مدة وقفه
الثانية .

ثانيا — ألا تكون هناك أية محاولات من جانب الدول الكبرى لفرض حل للأزمة من جانبها .

ثالثا : مد وقف اطلاق النار بعد انتهاء فترته الحالية في ٥ فبراير سنة ١٩٧١ ، دون تحديد لفترة أخرى .

رابعا : أن إسرائيل على استعداد لبحث الانسحاب من الأقاليم العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، ولكن علي أن يكون انسحابها الى حدود آمنة ، كما ينبغي أن يكون الانسحاب جزءا من اتفاق سلام تعاقدي . ولا يمكن أن تحل أية ضمانات من جانب الدول الكبرى محل الاتفاق على الحدود الآمنة التي تضمنها الاتفاق ، الذي يتم التوصل اليه عن طريق مفاوضات مباشرة مع العرب .

وواضح أن هذه الشروط تخالف القواعد التي تضمنها كل من قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ ، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٠

١٦ - التعليق على قرار الجمعية الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ ، وعلى موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه :

في الفقرة السابقة (الخامسة عشرة) أشرنا الى قرار الجمعية الصادر في الرابع من نوفمبر عام ١٩٦٧ ، والتطورات التي تلت صدوره من مد فترة وقف اطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر تنتهي في ٥ فبراير ١٩٧١ ، ومن عودة إسرائيل لمباحثات يارنج بالمعنى الذي حددناه آنفا ، ونلاحظ على قرار الجمعية العامة الملاحظات الآتية :

أولا : أن هذا القرار صدر بعد معارضة شديدة من الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى التشكيك في اختصاص الجمعية العامة لاصداره ، والحقيقة أن هذه المعارضة ليس لها سند من النصوص التي تحدد اختصاص الجمعية العامة ، ونكتفي هنا بالإشارة إلى المادة العاشرة من ميثاق الأمم المتحدة التي تقضى بأن « للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه في المادة ١٢ أن توصي أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو

(١) انظر في تفصيل هذه المسألة مؤلفنا : التنظيم الدولي ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢٥٩ وما بعدها .

كليهما بما تراه في تلك المسائل . ولقد أكدت الجمعية العامة في هذا القرار بما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ بخصوص حل مشكلة الشرق الأوسط ، واستعملت حقها المنصوص عليه في المادة العاشرة ، عندما أوصت في الفقرة الثامنة من القرار ، مجلس الأمن في أن يفكر اذا اقتضى الأمر في اتخاذ الاجراءات التي تكفل - وفقا لميثاق الأمم المتحدة - تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ .

كذلك فان للجمعية العامة طبقا للمادة الحادية عشرة من ميثاق الأمم المتحدة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين يرفعها اليها أى عضو من أعضاء الأمم المتحدة ، وقد صدر القرار بناء على ما طلبته الجمهورية العربية المتحدة من ادراج مشكلة الشرق الأوسط في جدول أعمال الدورة الخامسة والعشرين .

ثانيا - يتميز قرار الجمعية العامة الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ عن قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ ، بأنه حدد فترة من الزمن لا تتجاوز شهرين من تاريخ صدوره ، يقدم في نهايتها الأمين العام للأمم المتحدة لمجلس الأمن تقريرا عن مدى تقدم مهمة الدكتور جونار يارنج ، وهو أمر يعد من وسائل المتابعة للوقوف على مدى التقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ .

ثالثا - على خلاف قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ ، فان قرار الجمعية العامة قد دعا في الفقرة الثامنة منه مجلس الأمن في حالة عدم نجاح مباحثات تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ ، الى اتخاذ الاجراءات التي تكفل تنفيذ هذا القرار ويعد ذلك اشارة الى توقيع الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق . وعلى وجه التحديد ، الجزاءات الواردة في المادتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين منه .

رابعا - ما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ وقرار الجمعية العامة الصادر في ٤ نوفمبر ١٩٧٠ من عدم شرعية لاستيلاء على الأقاليم بالقوة . يعد ترديدا للنبدأ الذي سبق أن حوته الفقرة الرابعة من المادة الثانية من

الميثاق ، التي نصت على أن يتمتع أعضاء الهيئة جميعا في علاقتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامهما ضد سلامة الأقاليم أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة ، وهذه القاعدة أكدتها الوثيقة الصادرة عن اللجنة السياسية للجمعية العامة في الخامس عشر من ديسمبر من عام ١٩٧٠ ، وتوصية الجمعية العامة في قرارها الصادر في الرابع من نوفمبر عام ١٩٧٠ لمجلس الأمن بالتفكير في اتخاذ اجراءات تنفيذية ضد اسرائيل في حالة رفضها التسوية السلمية والانسحاب ، تتفق مع ما قرره مجلس الأمن في قراراته التي أصدرها بعد عملية غينيا التي دبرتها البرتغال في ٢٢ نوفمبر ١٩٧٠ ، حيث أصدر المجلس في الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩٧٠ قرارا طالب فيه بوقف الأعمال العدوانية وسحب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة من غينيا وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق عن الوضع في غينيا بعد محاولة غزوها . ثم عاد المجلس في الثامن من ديسمبر ١٩٧٠ الى اصدار قرار آخر أدان فيه البرتغال وطالبها بتعويض الخسائر التي حدثت لغينيا بسبب هذا الغزو في الأرواح والممتلكات كما تكررت هذه الادانة في قرار مجلس الأمن الصادر في اليوم التاسع من ديسمبر ١٩٧٠ والذي أنذر فيه البرتغال بتوقيع عقوبات ضدها ، اذا تكرر منها هذا السلوك ضد أى دولة أفريقية مستقلة . ومما لا شك فيه أن موقف اسرائيل منذ الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ أشد خطورة على السلم والأمن الدوليين من محاولة غزو البرتغال لغينيا .

خامسا — نلاحظ أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة الشرق الأوسط ، ومساندتها لاسرائيل ، يعد انتهاكا من جانبها لالتزاماتها كدولة عضو دائم في مجلس الأمن ، لأنها بموقفها هذا تمنع مجلس الأمن من القيام ، بالتبعات الرئيسية في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين ، كما تنص على ذلك المادة ١/٢٤ من الميثاق . كما أنها عندما تقدم العون السياسى والعسكرى والاقتصادى لاسرائيل مع احتلال هذه الأخيرة لأجزاء من أقاليم ثلاث دول عربية ، تخل بالتزاماتها المنصوص عليها في الفقرة الخامسة منه ، وهى التزام الأعضاء بأن يقدموا ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ،

كما يستعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال المنع أو القمع ، وإذا كان مجلس الأمن لم يقرر القيام بإجراءات القمع ضد إسرائيل ، فإن ذلك راجع بالدرجة الأولى الى موقف الولايات المتحدة المساند لإسرائيل في أزمة الشرق الأوسط .

١٧ - مد وقف اطلاق النار للمرة الثانية :

سبق أن رأينا الظروف التي وافقت فيها الجمهورية العربية المتحدة على مد وقف اطلاق النار بعد انتهاء مدة الثلاثة أشهر التي حددتها المبادرة الأمريكية ، وكانت هذه الظروف تكمن أساسا في الاستجابة لقرار الجمعية العامة الصادر في الرابع من نوفمبر ١٩٧٠ ، وسوف نشير الآن في ايجاز الى الظروف التي سبقت وتلت اعلان الجمهورية العربية المتحدة التوقف عن اطلاق النار لمدة ثلاثين يوما .

(أ) على الرغم من عودة إسرائيل الى مباحثات يارنج كما سبق أن عرفنا ، إلا أنها لم تكن جادة في الوصول بهذه المباحثات الى غايتها الطبيعية التي حددها قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ وهي وضع الأسس التي تكفل تنفيذ هذا القرار ، بل أن إسرائيل كانت تبنى من وراء قرارها بالعودة الى مباحثات يارنج أن تصل الى تجسيد الوضع العسكري على جبهة قناة السويس ، وهي الجبهة الوحيدة التي عادت اليها الحياة بعد حرب ٥ يونيو ، أي الوقف الدائم للنشاط العسكري في هذه الجبهة - والدليل على ذلك منع إسرائيل محادثات تاريخ من الوصول الى جوهر المقصود منها ، وبذلك تمكنت من منع احراز أى تقدم حتى قاربت مدة الثلاثة أشهر الثانية على الانقضاء . وبالرغم من هذه الحقيقة فإن السكرتير العام للأمم المتحدة دعا في اليوم الثاني من فبراير ١٩٧١ الى ضبط النفس العسكري ، والامتناع عن اطلاق النار ، وذلك في التقرير الذي قدمه الى مجلس الأمن ، حيث أشار في هذا التقرير الى أنه « في الوقت الذي أدركت فيه أن الاتصالات التي استؤنفت لا تزال في مرحلة مبكرة ، وأن هناك حاجة الى مزيد من الايضاحات أجد محلا لتفاؤل حذر يشمل في أن أطراف النزاع قد استأنفوا اتصالاتهم مع السفير يارنج بطريقة جادة ، وفي أن هناك بعض التقدم في تحديد مواقفهم ، وانه هذه الفرصة كي أناشد الأطراف أن تواصل الاتصالات

بطريقة بناءة وأن تتعاون مع السفير يارنج ، وأن تمسك في هذه المرحلة الحرجة والبالغة الصعوبة في الاتصالات ، عن اطلاق النار ، وتمارس ضبط النفس العسكرى ، وتحافظ على الهدوء الذى ساد المنطقة منذ أغسطس ١٩٦٩ ، وقد صرح رئيس الوفد الدائم للجمهورية العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة ، بعد اذاعة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الذى أشرنا الى بعض أجزائه ، بأنه لا يشارك السكرتير العام فى تفاؤله الحذر ، كما أعلن رئيس الوفد الدائم للجمهورية العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة فى الثالث من فبراير ١٩٧١ بأن « مصر تعتبر رفض اسرائيل الالتزام بالانسحاب التام من الأقاليم العربية التى احتلت فى عام ١٩٦٧ ، موقفا سلبيا من اتصالات يارنج ، وأن السلام لا يمكن أن يتفق مع الاحتلال العسكرى ، ولا بد من ازالة هذا الاحتلال كلية ، اذ أن استمراره بدون حتى تعهد بإزالته ، يعتبر رفضا للسلام ، وأنه من الصعب أن نلمح فى الوقت الحاضر دوافع التفاؤل التى أشار اليها السكرتير العام ، لأن اسرائيل تمنع بموقفها تنفيذ قرار مجلس الأمن ، ومن ثم تعوق مهمة يارنج » .

وفى مساء الرابع من فبراير ١٧٩١ ، وقبل انقضاء مدة الثلاثة أشهر التى حددها قرار الجمعية العامة الصادر فى الرابع من نوفمبر ١٩٧٠ - أعلنت الجمهورية العربية المتحدة فى بيان ألقاه رئيس الجمهورية أمام مجلس الأمة ، الامتناع عن اطلاق نار لمدة ثلاثين يوما تنتهى فى ٧ مارس ١٩٧٠ ، وقد حدد هذا البيان موقف الجمهورية العربية المتحدة فى خطوط ثلاثة هى : أولاً - الالتزام بمسئولية واحدة لا بديل لها وهى تحرير الأقاليم المحتلة ١٩٦٧ . ثانياً - قبول نداء السكرتير العام للأمم المتحدة والامتناع عن اطلاق النار لفترة لا تزيد على ثلاثين يوما تنتهى فى ٧ مارس .

ثالثاً - اعلان مبادرة مصرية يعد العمل بمقتضاها قياسا حقيقيا للرغبة فى تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وتقوم هذه المبادرة على الانسحاب الجزئى للقوات الاسرائيلية كمرحلة أولى فى جدول زمنى لتنفيذ القرار ، حتى يتسنى إعادة فتح قناة السويس للملاحة الدولية .

ونظرا لأهمية هذا الموقف من جانب الجمهورية العربية المتحدة فإنا نحيل على

بيان السيد رئيس الجمهورية بخصوص الشرح الكامل للخطوط الثلاثة التي أشرنا اليها والمبررات التي استندت اليها (١) .

(١) في ايضاح ذلك نشير الى الاجزاء التالية من البيان :
ان اسرائيل اضعفت فترة وقف اطلاق النار الاولى ، حتى حصلت على اسلحة ومعدات بغير حدود ، تحت حجة استعادة التوازن ازاء ذريعة الصواريخ المصرية . وكررت اسرائيل نفس عملية التشهير والابتزاز ، فلم تبدأ الاتصال بممثل السكرتير العام للأمم المتحدة الا بعد صفقة اسلحة ومعدات ومعونة اقتصادية بلغ حجمها ٥٠٠ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية . وكانت الحجة هذه المرة هي توفير الاطمئنان النفسى لها قبل ان تتصل بالسفير جونار يارنج . كما ان الولايات المتحدة الأمريكية عكس كل ما تقوله وتدعى ، تشجع المعتدى ، وتمكن له من مواصلة عدوانه .

واتصلت اسرائيل به أخيراً ، ولكنها في رأينا عادت الى سيرتها ، وكانت أوراقها اليه تكراراً لمواقفها السابقة التي تعكس تربصاً لكل أمل في سلام تدعيه ظاهراً ولا تريده باطناً .

فهى في الحقيقة لا تريد عن التوسع بديلاً ، تنكره بالكلمة وتمارسه بالفعل . ولعلنا لم ننس بعد - أيها الأخوة - اعلان اسرائيل رسمياً ضم سيناء الى أراضيها في أكتوبر سنة ١٩٥٦ وحين ظنت بالعدوان الثلاثى أن الفرصة قد واثتها ، ودنت لها . ثم بدأنا نسمع طلب مد العمل بوقف اطلاق النار ، لأن فسحة الوقت غير كافية . في مواجهة ذلك ، فأننا كنا على اتصال بالجميع ، نشرح لهم وجهة نظرنا .

جاء الى القاهرة - كما تذكرون - الرئيس السوفيتى نيقولاى بودجورنى ، وفي صحبته وفد ممتاز ، وتدارسنا معهم في الموقف بجميع تطوراتها واحتمالاته . ولعلنى أقول أمامكم أنه رغبة في تحريك الأمور ، وتقديراً للمسئوليات التاريخية للفترة التي نعيشها ، بعثت برسالة الى الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون ، وتلقيت منه رداً على رسالتى .

ويؤسفنى ان أقرر أمام حضراتكم ، ان الموقف الأمريكى على ما هو عليه من انحياز كامل لاسرائيل .

لقد طلبت في رسالتى الاجابة عن سؤال محدد : ماذا تريد الولايات المتحدة الأمريكية ؟ ولم اتلق اجابة عن هذا السؤال ، ولا يحتمل ان تاتينى اجابة عن هذا السؤال .

في نفس الوقت ، فانه حين كتب وزير الخارجية الأمريكى خطاباً الى زميله المصرى ، فأننى شجعت استمرار المراسلات بينهما ، قصد الوصول الى أكبر قسط من الفهم والوضوح .

وكنا شديدي الالاحاح على دعوة الدول الأربع الكبرى الى مهمتها ومسئوليتها عن حفظ السلام باعتبار عضويتها الدائمة في مجلس الأمن ، وباعتبار مكانتها الدولية ، وباعتبار اهتمامها المباشر بأطراف الأزمة .

وكان تعاوننا غير محدود او مشروط مع السكرتير العام للأمم المتحدة ومع مثله الخاص المكلف بمتابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن .

• • • • •

= وأبسط شاهد على ذلك لا يستقيم كلام عن السلام واحتلال « الأرض » قائم ولا يستقيم كلام السلام وتهديدات غرور القوة وحماقتها مستمرة .

برغم ذلك ، فإن السكرتير العام للأمم المتحدة كانت له وجهة نظر أخرى ، عرضها في التقرير الذي قدمه الى مجلس الأمن متضمنا بنداؤه الى اطراف النزاع وقد قال فيه : انه وان كان يعترف بالحاجة الى المزيد من الايضاحات الا انه يجد هناك مجالا للتفاوض الحذر .

وبنى تفاؤله بالحذر - على حد تعبيره - الى كون أن الأطراف استأنفوا اتصالاتهم بالسفير جونار يارنج . وأيضا على انه حدث بعض التقدم في تحديد مواقف الأطراف .

وان الأطراف التي اعربت عن رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن تصوغ الآن بقدر أكبر من التفاصيل وجهات نظرها حول التزاماتها الناشئة عن هذا القرار ثم خلس السكرتير العام للأمم المتحدة من ذلك بأن ناشد الأطراف أن تمضي في القيام بدورها في المناقشة بصورة بناءة وأن تتعاون مع السفير جونار يارنج بهدف تنفيذ قرار مجلس الأمن . ثم كان في النهاية دعوة السكرتير العام للأمم المتحدة للأطراف في هذا الموقف الصعب أن يمارسوا ضبط النفس وأن يجددوا وقف اطلاق النار في ٥ فبراير حينما ينتهي موعد سريان وقف اطلاق النار السائد الآن .

ثالثا : انه في هذا الجو كان هناك عدد ليس بالقليل من الدول الأعضاء في مجلس الأمن نشق في تفهمهم لموقفنا وتعاطفها مع نضالنا تتصل بنا في رجاء ملح آخر لضبط النفس وحين جاء نداء السكرتير العام للأمم المتحدة سمعنا منهم وجهة نظرهم تعقيبا عليه تقول بأن قرار السكرتير العام للأمم المتحدة باعلان ندائه في هذه المرحلة الخطيرة التي يمر بها الموقف في الشرق الأوسط يعنى أن السكرتير العام للأمم المتحدة بحكم وضعه وبحكم مسؤوليته يرى لديه من الأسباب ما يجعله مقتنعا بإمكانيات تقدم حقيقى نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن وكان رأى هؤلاء انه ربما كان من الأفضل أن نتيح للسكرتير العام للأمم المتحدة جوا يساعده على تنفيذ قرار مجلس الأمن وهى المهمة التي كلف بها من جانب المجلس في صلب قراره بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٧

ان المناقشات العميقة المؤمنة والمسئولة انتهت بنا الى تحديد موقفنا على النحو التالي :

أولا : ان الجمهورية العربية المتحدة تعتبر نفسها ملتزمة بمسئولية واحدة لا بديل لها وهى تحرير جميع « الأراضي » المحتلة في عدوان سنة ١٩٦٧ ذلك هو الالتزام الأكبر وفي سبيله كل عملنا السياسى والعسكرى والاقتصادى والدبلوماسى وعلى طريقه كل التضحيات مهما غلت . ان الالتزام الأول لكل أمة هو التزامها تجاه حريتها في اطار مبادئ القانون الدولى ولا يستطيع أن يطلب اليها أو يفرض عليها التزاما يتعارض مع هذا الالتزام المقدس وعلى أساسه فان عليها أن تحتفظ لنفسها بحرية وحق التصرف فيما تواجهه .

=

(ج) وقد رفضت اسرائيل باسم رئيسة وزرائها - في البيان الذي القته في الكنيست بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧١ ، المبادرة المصرية . حيث أعلنت أن اسرائيل تفسر قرار الحكومة المصرية بالامتناع عن اطلاق النار لمدة ثلاثين يوما على أنه اذار باستئناف القتال يوم ٧ مارس ، كما أعلنت رفض الحكومة الاسرائيلية فكرة الانسحاب الجزئي لقواتها شرق قناة السويس ، وأشارت الى أن اسرائيل على استعداد لاجراء محادثات حول فتح قناة السويس خارج نطاق اتصالات يارنج ، على أن يكون الهدف من هذه المحادثات اعادة فتح قناة السويس لكل السفن بما في ذلك السفن التي ترفع العلم الاسرائيلي .

وبعد موافقة مصر على مد وقف اطلاق النار ، قدم السفير يارنج الى كل من الجمهورية العربية المتحدة والأردن واسرائيل ، مذكرات وصفت بأنها تحرك ايجابي للوصول الى تنفيذ قرار مجلس الأمن ، حيث طلب يارنج في هذه المذكرات من الأطراف تحديد مواقف كل منهم - والتقدم بمقترحات محددة ، بخصوص

= ثانيا : اننا مع هذا الالتزام الاكبر تقبل نداء السكرتير العام للأمم المتحدة ونقر الامتناع عن اطلاق النار لفترة لا نستطيع أن نجعلها تزيد عن ثلاثين يوما تنتهي يوم ٧ مارس القادم . وعليه - أي على السكرتير العام - وعلى مجتمع الدول كله أن يتحقق في هذه الفترة من أن هناك تقدما حقيقيا في صلب المشكلة وليس في مجرد مظاهرها الخارجية ونحن نرى انه من الضروري أن يطلع مجلس الأمن قبل نهاية هذه الفترة على تقرير من السكرتير العام للأمم المتحدة عما تم احرازه من تقدم . ومع أننا نعرف منذ الآن سلفا أن اسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة وتأييدها لها على بياض لن تتقدم عن موقفها الحالي .

فاننا ندعو الله أن تثبت التجربة العملية أن شكوكنا لم يكن لها ما يبررها .

ثالثا : اننا نضيف الى كل الجهود الرامية الى حل الازمة مبادرة مصرية جديدة تعتبر العمل بمقتضاها مقياسا حقيقيا للرغبة في تنفيذ قرار مجلس الأمن . اننا نطلب أن يتحقق في هذه الفترة التي نمتنع فيها عن اطلاق النار انسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية على الشاطئ الشرقي لقناة السويس وذلك كمرحلة أولى على طريق جدول زمني يتم بعد ذلك وضعه بتنفيذ بقية بنود قرار مجلس الأمن . اذا تحقق ذلك في هذه الفترة فاننا على استعداد للبدء فورا في مباشرة تطهير مجرى قناة السويس واعادة فتحها للملاحة الدولية ولخدمة الاقتصاد العالمي . ونحن نعتقد اننا بهذه المبادرة ننقل جهود جونار يارنج من الألفاظ الفامضة الى الاجراءات المحددة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ونفعل ذلك بطريقة يمتد اثرها الى مصالح كل الدول التي تأثر اقتصادها باغلاق قناة السويس بسبب العدوان الاسرائيلي ونتيجة لارهابه .

تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، على أن تكون هذه المقترحات في صورة اعلان ارادتهم declaration of intentions وقد نازعت اسرائيل في اختصاص يارنج في القيام بهذا الاجراء ، كما نسبت اليه أنه اقترح أن تحتفظ اسرائيل بإدارة اقليم غزة ، وهو أمر كذبه رئيس الوفد الدائم للجمهورية العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة بعد اجتماعه بيارنج في ١٣ فبراير ، كذلك أعلن المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة ، في ١٣ فبراير أن السكرتير العام يشعر بأن اتصالات يارنج الحالية مع أطراف النزاع في الشرق الأوسط تدخل في نطاق التفويض المسند اليه بقرار مجلس الأمن ، وذلك كرد على تصريحات رئيسة وزراء اسرائيل التي أشارت فيها الى تجاوز الدكتور جونار يارنج لسلطاته عندما تقدم بالذكرات التي أشرنا اليها ، وقد انتهت الجمهورية العربية المتحدة في ١٣ فبراير من اعداد ردها الايجابي على مقترحات يارنج الواردة في المذكرات التي سلمت اليها ، ولم تصدر في ذلك الوقت أية بيانات في الأمم المتحدة عن مضمون المقترحات الجديدة ، وكل ما أذيع بخصوصها ينحصر في أنها تضمنت الانسحاب من الأقاليم المصرية حتى خطوط عام ١٩٤٨ وهي حدود مصر الدولية مع فلسطين ، ومطالبة أطراف النزاع بأن تحدد التزامها بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧ ، كذلك اشتملت هذه المقترحات على تصور يارنج لالتزامات كل طرف من واقع هذا القرار ، ومطالبة أطراف النزاع التعهد بتنفيذ هذه الالتزامات .

أما مجلس الوزراء الاسرائيلي فقد قرر في جلسة ١٤ فبراير رفض المقترحات الأخيرة ليارنج ، مع الاستمرار في الاشتراك في اتصالاته ، وهذا الموقف يؤكد من جديد أن اسرائيل لا تبغى من وراء الاشتراك في هذه الاتصالات سوى تجميد الوضع العسكري عند النقطة التي وصل اليها بعد عدوان ٥ يونيو عام ١٩٦٧

(١) في محتويات هذه المبادرة نحيل على بحثنا بعنوان : تطور وظيفة معاهدة الصلح ، المنشور في الدراسة التي أصدرتها الجمعية المصرية للقانون الدولي بخصوص مشكلة الشرق الأوسط ، عام ١٩٧٢

ثانيا - الدورة السادسة والعشرون وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من أزمة الشرق الأوسط

سوف نقتصر هنا على الإشارة الى الأمور الآتية :

١٨ - تقرير يوثانت الأمين العام للأمم المتحدة السابق الى الجمعية العامة في أول ديسمبر ١٩٧١ عن أزمة الشرق الأوسط :

ذكر يوثانت في هذا التقرير الذي يقع في أربعة عشر صفحة - الذي أعده بناء على طلب مصر - أنه لا يستطيع أن يرى ما الذي يمكن أن يفعله السفير يارنج مبعوثه الخاص في الشرق الأوسط ، لاحتراز تقدم جهوده لحل الأزمة - ما لم تتوافر الاستجابة للحد الأدنى من الشروط التي حددها هذا المبعوث ، وحث اسرائيل على التعهد بالانسحاب من الأقاليم العربية المحتلة الى حدود فلسطين الدولية ، مقابل تعهد مصر والأردن بإبرام اتفاقية سلام مع اسرائيل وهي المذكرة التي رفضت اسرائيل الاجابة عليها .

١٩ - الربط بين النزاع الهندي الباكستاني ومشكلة الشرق الأوسط :

ومنذ ٨ ديسمبر عام ١٩٧١ ، ونظرا لقيام النزاع المسلح بين الهند وباكستان بخصوص حركة الانفصال في باكستان الشرقية ، والتي تعرف الآن بدولة بنجالاديش ، أصبحت الجمعية العامة تواجه أخطر أزميتين منفجرتين في العالم تهددان السلام والأمن الدوليين ، وقد بدأت الجمعية في هذا التاريخ بحث هاتين الأزميتين معا ، بد أن قرر رئيسها النظر فيهما معا لخطورتهما .

٢٠ - مشروعات القرارات :

وكانت مشروعات القرارات التي طرحت على الجمعية العامة للاقتراع عليها بخصوص مشكلة الشرق الأوسط هي :

مشروع القرار الأوروبي الاقريقي ، والمشروع الذي تقدمت به باربادوس ، ومشروع كوستاريكا وأرجواي : وقد رفضت ٦٣ دولة المشروعين الأخيرين اللذين يؤيدان وجهة نظر اسرائيل ، والمقدمان بايعاز من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كانا يطالبان بعدم التزام اسرائيل بالرد على مذكرة يارنج المرسلة

أليها في ٨ فبراير عام ١٩٧١ ، وعدم التزامها بمبدأ الانسحاب الكامل من الأقاليم العربية التي تحتلها منذ ٥ يونيو ١٩٦٧

وبناء على ذلك وافقت الجمعية العامة في ١٤ ديسمبر ١٩٧١ ، بموافقة ٧٩ دولة وامتناع ٣٦ ، ورفض ٧ دول ، على مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة الدول الأفريقية على أساس تقرير اللجنة الرباعية لرؤساء دول منظمة الوحدة الأفريقية . وقد تقدمت بريطانيا قبل الاقتراع بساعات بطلب إضافة فقرتين على المشروع ، كان الهدف منهما تأكيد قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ ، وذلك باقتباس فقرات من هذا القرار الأخير . وهذه التعديلات هي :

— التأكيد على ضرورة قيام سلام دائم وعادل في المنطقة ، وأن يكون مناط ذلك انسحاب القوات الاسرائيلية من الأقاليم التي تحتلها ، وانهاء حالات الحرب واحترام سيادة وحدود كل دولة وأقاليمها ، وحق كل شعب في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

— ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية .

— تحقيق حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين .

ومن ناحية أخرى رفضت مجموعة الدول الأفريقية التعديلات المفاجئة التي تقدم بها مندوب السنغال لتفريغ القرار من مضمونه وذلك باغفال النص على انسحاب إسرائيل وردّها الايجابي على مذكرة الدكتور يارنج المرسلة اليها بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧١ . وقد صيغت التعديلات المقدمة من السنغال كما يلي :

— استبعاد الفقرة التي تعرب عن تقدير الدول الأفريقية لرد مصر الايجابي على مذكرة يارنج والتي تشير الى المسلك السلبي لإسرائيل بخصوص هذه المذكرة .

— تعديل العبارة التي وردت في المشروع ، والتي تنص على « أن الاستيلاء على الأقاليم بالقوة غير مقبول ، وعليه فإن الأقاليم التي تم احتلالها بهذه الطريقة

يجب استردادها » ، بحيث تقتصر الصياغة المقترحة من جانب السنغال على « أن الاستيلاء على الأقاليم بالقوة غير مقبول » .

— عدم النص على ضرورة رد إسرائيل على مذكرة يارنج ، واعتبار أن رد كل من مصر وإسرائيل على استفسارات الدول الأفريقية ايجابي — وبنفس القدر ، وأن الرد الإسرائيلي يتيح فرصة استئناف الدكتور يارنج لاتصالاته السياسية .

اسقاط الفقرة الخاصة بضرورة رد إسرائيل ايجابيا على يارنج . الا أن هذا التعديل تم رفضه .

٢١ — قرار ١٤ ديسمبر ١٩٧١ :

في ١٤ ديسمبر ١٩٧١ ، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٧٩ صوتا ضد ٧ وامتناع ٣٦ ، وتغيب ١١ على قرارها بخصوص الوضع في الشرق الأوسط تضمن ما يلي :

أولا : في مقدمة القرار ، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها الشديد لاستمرار الموقف الخطير السائد في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٦٧ ، والذي يشكل تهديدا للأمن والسلام الدوليين ، واقتناعها منها بأن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ينبغي أن ينفذ فوراً بجميع بنوده . كذلك أشارت المقدمة الى أن أقاليم أية دولة يجب ألا تكون معرضة للاحتلال أو الاستيلاء من جانب دولة أخرى عن طريق استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والاعراب عن القلق العميق لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأقاليم العربية منذ ٥ يونيو .

ثانيا : أحكام القرار :

١ — تأكيد عدم جواز الاستيلاء على الأقاليم بالقرة .

٢ — التأكيد على إقامة سلام عادل في الشرق الأوسط يقتضي :

(أ) انسحاب القوات الاسرائيلية من الأقاليم العربية التي احتلتها في نزاع
يونيو ١٩٦٧

(ب) وقف كافة حملات الدعاية للحرب أو الاعداد للحرب ، واحترام الاعتراف
بسيادة كل دولة في المنطقة ووحدة أقاليمها ، واستقلالها السياسى ، وحققها في
أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها ، بحيث تكون بعيدة عن التهديد
أو أعمال العنف .

٣ - مطالبة الأمين العام باتخاذ الخطوات اللازمة لتنشيط مهمة الدكتور
يارنج بقصد احلال السلام في الشرق الأوسط .

٤ - التأييد الكامل لجهود الدكتور يارنج من أجل الوصول الى سلام كما
ورد في مبادرته بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧١ ، الخاصة بتنفيذ قرار مجلس الأمن
رقم ٢٤٢

٥ - تأييد الرد الايجابى الذى قدمته مصر للسفير يارنج ، ومطالبة اسرائيل
باجراء مماثل .

٦ - أن يعمل الأطراف المعنية في نزاع الشرق الأوسط على مساعدة السفير
يارنج عن طريق :

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية .

(ب) حل عادل لمشكلة اللاجئين .

(ج) ضمان أمن وسلامة وسيادة كل دول المنطقة .

٧ - مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير الى كل من الجمعية العامة
ومجلس الأمن بخصوص مدى التقدم الذى يحرزه في تنفيذ قرار مجلس الأمن
رقم ٢٤٢ ، والقرار الحالى للجمعية العامة .

٨ - طلبت الجمعية لعامة من مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات المناسبة طبقا لميثاق
الأمم المتحدة ، فيما يتعلق بتنفيذ القرار .

٢٢ - التعليق على القرار ، وأهميته في تفسير قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وتحديد موقف الولايات المتحدة الأمريكية منه :

مما لا شك فيه أن قرار الجمعية العامة الصادر في الدورة السادسة والعشرين الذي أشرنا الى أهم أحكامه ، يتميز بأنه عندما أشار الى الانسحاب من الأقاليم التي احتلت إسرائيل في نزاع يونيو ١٩٦٧ ، إنما قصد بذلك اعتماد التفسير السليم لمعنى الانسحاب الوارد في القرار رقم ٢٤٢/١٩٦٧ ، وبذلك يكون هذا التفسير الرسمي من الجمعية العامة قد أسقط نهائيا ، ما كانت تدعيه إسرائيل بخصوص هذه المسألة كما سبق لنا تنفيذ هذه الادعاءات .

ونلاحظ كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تؤيد القرار ، حيث كانت من بين الدول التي امتنعت عن التصويت عليه ، وهو موقف له دلالة بالنسبة للفقرة الأخيرة من القرار ، التي تطلب فيها الجمعية العامة من مجلس الأمن اتخاذ الاجراءات المناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ، لأنه مما لا شك فيه أن تقرير اجراءات تنفيذية يعد من المسائل الموضوعية التي يرد عليها حق الاعتراض من جانب الأعضاء الدائمين في المجلس . والولايات المتحدة ، من بين الأعضاء الدائمين فيه ، ولذلك فلو افترضنا أن الدول العربية أرادت استصدار قرار من مجلس الأمن يتضمن اجراءات تكفل تنفيذ قراره رقم ٢٤٢/١٩٦٧ ، وذلك بفرض الجزاءات الدبلوماسية أو الاقتصادية أو العسكرية المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق ، فانه لا يمكن تصور عدم الاعتراض على هذه الاجراءات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . ويدعم هذا التصور موقفها في مجلس الأمن عام ١٩٦٧ كما أشرنا ، ثم موقفها بعد ذلك في الجمعية العامة بالصورة التي بينها أيضا . كما يؤكد تصورنا السابق ، الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من العدوان الاسرائيلي على قرى جنوب لبنان في نهاية فبراير ١٩٧٢ ، ومساندتها لإسرائيل في مجلس الأمن عند نظره لهذا العدوان . خفي الجلسة التي عقدها المجلس في ٢٨ فبراير ١٩٧٢ ، نجد رئيس الوفد الدائم

للولايات المتحدة في الأمم المتحدة يدعو الى ادانة الجانب العربي والاسرائيلي على حد سواء ، ويشير الى أن الولايات المتحدة تؤيد استقلال لبنان وسيادته ، وتبدي أسفها للخسائر البشرية اللبنانية والضحايا الاسرائيلية للأعمال الارهابية التي ارتكبت عبر الخطوط الاسرائيلية اللبنانية . وعندما لقي هذا الاقتراح الأمريكي معارضة شديدة من جانب غالبية أعضاء مجلس الأمن ، أعلن المندوب الأمريكي استنكاره للقرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٨ فبراير ١٩٧٢ ، الذي طالب فيه اسرائيل بالكف فورا عن كل الأعمال العسكرية البرية والجوية ضد لبنان ، والامتناع عن الاقدام على مثل هذه الأعمال ، وأن تسحب فورا كل قواتها العسكرية من جنوب لبنان .

الفصل الثاني

تحليل موقف الولايات المتحدة من مشكلة الشرق الأوسط
على ضوء أهداف ومبادئ الأمم المتحدة

٢٣ - خطة الدراسة وأهمية الموضوع :

لا يكفي أن نحيط بموقف الولايات المتحدة داخل أجهزة الأمم المتحدة للدفاع عن وجهة النظر الاسرائيلية ، بالصورة التي ظهرت لنا في الفصل الأول ، بل لابد أيضا من أن نعرف الى أي مدى يتفق هذا الوقت مع أهم أهداف ومبادئ الأمم المتحدة .

وإذا كانت النتائج التي خرجنا بها من الفصل الأول تؤكد الموقف التحيز لاسرائيل فان هذه النتائج ، وهذا الموقف التحيز لاسرائيل ، سوف يكون أكثر وضوحا ، عندما نستعرض في ايجاز أهم الأهداف الأساسية للأمم المتحدة . فمن المعلوم أن الأمم المتحدة منظمة عالمية تهدف أساسا الى المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، في سبيل الوصول الى هذا الهدف خرم الميثاق الالتجاء الى القوة وأوجب الحل السلمي للمنازعات الدولية واحترام القانون ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، وهي المسائل التي نعالجها في المبحث الأول ، ثم ندرس في

المبحث الثاني النص في ميثاق الأمم المتحدة على احترام حقوق الانسان ، وتشجيع الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل على انتهاك هذه الحقوق في الاقاليم العربية المحتلة ، وأخيرا تناول بإيجاز ما نص عليه الميثاق من أن تكون الأمم المتحدة مركز تسيق أعمال الدول لتحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي ، ومن أبرز أهداف المجتمع الدولي المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وكيف خالفت الولايات المتحدة الأمريكية هذا الالتزام ، بالعمل على نقل مشكلة الشرق الأوسط من دائرة نشاط الأمم المتحدة الى دائرة المباحثات أو المفاوضات المباشرة بين العرب واسرائيل وهو الاتجاه الذي رأيناه يبرز منذ يونيو ١٩٦٧ ، ثم الى دائرة المباحثات الرباعية بينها وبين انجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وهو اتجاه يعود بالعلاقات الدولية الى فوضى ودكتاتورية الدول الكبرى في عصر القانون الدولي التقليدي ، ثم اذا بدا لها عزلتها في هذه المباحثات الرباعية توقفها وتشلها نهائيا لصالح اسرائيل ، وتعمل على فرض حل أمريكي للمشكلة في صورة مشروع روجرز أو غيره من المشروعات الأمريكية مثل «مفاوضات الفنادق» . هذه الأمور كلها سوف يتضح عدم مشروعيتها من الدراسة القانونية الموضوعية للموضوعات الثلاثة التي نعالجها في هذا الفصل .

المبحث الأول

موقف الولايات المتحدة الأمريكية
يتعارض مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة

٢٤ - عرض موجز لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة :

أهداف ومبادئ الأمم المتحدة أو حسب تعبير الميثاق مقاصدها ، تستفاد من مراجعة مقدمة الميثاق ، ومن الفصل الأول منه الذي يعالج مقاصد الهيئة ، ويحدد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها المنظمة . فهذا الفصل يتكون من مادتين : الأولى التي تعالج مقاصد الأمم المتحدة ، والثانية التي تبين مبادئها .

واذا رجعنا الى مقدمة الميثاق ، فالتا نلاحظ أنها صدرت باسم « شعوب الأمم المتحدة » ، ولا يقصد بذلك أن منظمة الأمم المتحدة من المنظمات التي

يطلق عليها ، منظمة دولية حكومية تقوم بين الدول ، وهي ان كانت تهتم بالمسائل الاجتماعية والانسانية والاقتصادية للشعوب ، فانها تقوم بذلك عبر الحكومات ، وليست لها سلطات مباشرة على الأفراد .

وتبين مقدمة الميثاق بعد ذلك ، أن الأمم المتحدة تهدف الى انقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وكفالة الحقوق الأساسية للإنسان ، وتحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ، والعمل على الرقى الاجتماعى ورفع مستوى الحياة ، وأن تحقيق هذه الغايات يستلزم التسامح والتعايش فى سلام وحسن جوار ، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وعدم استخدام القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة وأن تقوم المنظمة على ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها .

ثم تفصل المادة الأولى مقاصد الأمم المتحدة ، وتجعلها حفظ السلم والأمن الدوليين ، وانما العلاقات الودية بين الأمم ، وتحقيق التعاون الدولى لحل المسائل الدولية ذات الصلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ، وتعزيز احترام حقوق الانسان ، وجعل منظمة الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة .

وتبين المادة الثانية من الميثاق المبادئ التى يجب على منظمة الأمم المتحدة التقيد بها فى مباشرتها لاختصاصاتها ، فتحدد أن المنظمة تقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها ، وعلى التزام أعضاء الهيئة بالوفاء بحسن نية بالتزاماتها الناشئة عن الميثاق ، حتى تكون لها جميع الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية ، وعلى التزام جميع الأعضاء باتباع الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية ، والتزامها أيضا بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، والتزامها بتقديم كل ما فى وسعها من عون للأمم المتحدة ، فى أى عمل تقوم به ، والامتناع عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال التمسع ، والتزام المنظمة بأذ تحمل على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليين . وأخيرا تشير الفقرة السابعة من المادة الثانية ، الى أنه من المبادئ التى تحكم نشاط

منظمة الأمم المتحدة ، عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما^(١) . ونستعرض بإيجاز ، من هذه الأهداف والمبادئ ، المسائل الآتية :

٢٥ - المحافظة على السلم والأمن الدوليين :

هذا هو الغرض الرئيسى من انشاء منظمة الأمم المتحدة ، ولذلك أشارت اليه الفقرة الأولى من مقدمة الميثاق والفقرة الأولى من مادته الأولى .

ويلاحظ أن المقصود بذلك السلم والأمن الدوليين ، لأن المنظمة لا تستطيع التدخل في المنازعات الداخلية ، لأن م ٧/٢ من الميثاق تخرج المسائل المتعلقة أساسا بالاختصاص الداخلى للدول من دائرة نشاط منظمة الأمم المتحدة .

ومع ذلك ، فإن الحرب الأهلية ، يمكن في حالات استثنائية أن تكون أساسا لتدخل الأمم المتحدة اذا كان النزاع الداخلى قد تجاوز النطاق الوطنى وقرتب عليه نشوء وضع يهدد المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وهذا الوضع قد ينشأ من طبيعة النزاع الداخلى ذاته ، أو بسبب التدخل الأجنبى ، ففى مثل هذه الحالات تستطيع الأمم المتحدة تطبيق اجراءات القمع بقصد المحافظة على السلم والأمن الدوليين أو اعادتهما كما تشير الى ذلك صراحة المادة ٧/٢ ، ومن أمثلة ذلك تدخل الأمم المتحدة بسبب الحرب الأهلية في الكونغو ١٩٦٠ ، وتدخلها في ديسمبر ١٩٧١ لدراسة الوضع في باكستان بعد انفصال باكستان الشرقية ، وهذا الاستثناء من مبدأ عدم التدخل في المسائل الداخلية للدول ، يبين لنا بوضوح أن المحافظة على السلم والأمن الدوليين تعد الغرض الأول لمنظمة الأمم المتحدة ، وله الصدارة على سائر المبادئ الأخرى عندما يوجد تعارض بينهما .

(١) Alfred von Verdross, *Idées directrices de L'organisation des U. N. Recueil des Cours de la Haye*, 1953-11, 7-74.

وراجع أيضا ، الأستاذ الدكتور محمد حافظ غانم ، المنظمات الدولية ، ١٩٦٦ ، ص ٧٨ - ١٠٥ وراجع كذلك لويس كافاريه ، القانون الدولى العام الوضعى ، ١٩٦١ ، الجزء الأول ، ص ١٣٧ - ١٤٠ ، وانظر كذلك مؤلفنا : التنظيم الدولى ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ٢١٣ وما بعدها .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الميثاق لا يشير الى انفسهم نفس : بل يشير الى الأمن الدولي . والقصد من الجمع بينهما ، عدم الاكتفاء بالسلم الشكلى أو الظاهرى ، بل الاهتمام بضمان السلم الدائم ، حتى تستطيع الشعوب الحياة فى طمأنينة ، دون أن يتسلط عليها الخوف من قيام الحرب ، وقد ترتب على ذلك عدم اكتفاء الميثاق بتحريم اقتصاص الدول لنفسها واستعمال القوة ، بل انه أيضا يحرم التهديد باستعمال القوة ، حتى تتوافر الظروف الملائمة لسلم دائم .

٢٦ - منع الالتجاء الى القوة :

مقارنة ميثاق الأمم المتحدة بالقانون الدولى العام التقليدى ، تبين أن من أهم التجديدات التى تضمنها الميثاق ، منع الالتجاء الى القوة لحل المنازعات الدولية . واذا كان عهد عصبة الأمم قد حدد من حق الدول فى استعمال القوة فانه مع ذلك لم يتضمن تحريما عاما لاستعمالها فى جميع الحالات .

وميثاق باريس ، أو بريان كيلوج لعام ١٩٢٨ ، كان يعد خطوة هامة الى الأمام فى هذا الصدد ، لأنه ألزم الدول بالألا تلجأ الى القوة كوسيلة لتحقيق السياسة الوطنية ، ولكنه من ذلك لم يحرم اجراءات الانتقام العسكرية (١) فى وقت السلم ، ولذلك فان أول نص صريح فى الزام الدول بعدم الالتجاء الى القوة ، هو المادة ٢ - ٤ من الميثاق .

ومن أجل فهم هذا النص ، يجب الرجوع الى الفقرة السابعة من مقدمة الميثاق . والقوة التى يحرمها الميثاق ليست قوة البوليس التى تستخدمها الدولة على اقليمها ، ولكنها القوة المسلحة . ويترتب عن ذلك أن هذا النص يعطى أعمال الحصار السلمى (٢) ، لأنه لا يمكن القيام بها الا بواسطة السفن الحربية ، كالأجراء الذى فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على فيتنام الشمالية فى ٩ مايو ١٩٧٢

ويرى الأستاذ كلسن أن تحريم استعمال القوة المنصوص عليه فى م/٢/٤ من الميثاق يشمل جميع عمليات الانتقام العسكرية وغير العسكرية ، ويستند

Les Représailles Militaires,

(١)

Blocus pacifique.

(٢)

Kelsen : Principles of international law, 1922, p. 31.

(٣)

فى ذلك الى أحكام الفصل السابع من الميثاق ، الذى لا يفرق بين استعمال القوة والاعراض التى تنطوى على استعمال القوة .

ولكن الأستاذ الفريد فون فيردروس ^(١) ، يرى أنه من الممكن الاعتراض على رأى الأستاذ كلسن ، لأن الاعراض التى يقوم بها مجلس الأمن تعد جزاءات يوقعها جهاز دولى ، فى حين أن عمليات الانتقام تعد من قبيل اجراءات الحماية الذاتية ، ويرى عدم امكان تفسير المادة ٢/٤ على ضوء الفصل السابع من الميثاق ، ويعتقد أن الفقرة السابعة من مقدمة الميثاق تؤيد وجهة نظره ، لأن هذه الفقرة تشير الى التزام الدول بعدم استخدام القوة المسلحة الا من أجل المصلحة المشتركة ، ويدعم وجهة نظره أيضا بأن مؤتمر سان فرانسيسكو قد رفض اقتراح البرازيل الخاص بتحريم اجراءات الانتقام الاقتصادية .

ونحن نعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة عندما نهى عن استعمال القوة الا فى حالة الدفاع الشرعى ، فانه أنهى بذلك كل حالات استعمال القوة التى كانت سائدة فى ظل القانون الدولى التقليدى ، وهذه المسألة كانت محل اهتمام فقه القانون الدولى المعاصر بعد عملية العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت ، وهى بذلك وبسبب ارتباطها بمشكلة الشرق الأوسط تستوجب أن تقف أمامها بشىء من التفصيل ، خاصة أنها ترتبط أيضا بمدى مسئولية الدولة عن أعمال التحرير التى تتم فى اطار حق الشعوب فى تقرير مصيرها - والتى تقع على اقليمها ، أو تتخذ أراضيا وسيادة المقيام بها - وهى مسألة كذلك تتعلق بمشكلة الشرق الأوسط المعاصرة .

العدوان الاسرائيلى على مطار بيروت ومبدأ الأخذ بالشار فى العلاقات الدولية :

فى ليلة الثامن والعشرين من ديسمبر عام ١٩٦٨ ، قامت ثمان طائرات هليكوبتر اسرائيلية بمهاجمة مطار بيروت الدولى ، حيث تم تدمير جميع الطائرات التجارية المملوكة لشركات الطيران اللبنانية التى بلغ عددها ثلاث عشرة طائرة ، قدرت

(١) فيدروس المرجع السابق ، ص ١٣

قيمتها بمبلغ ٤٣٨ مليون دولار ، بالإضافة الى الأضرار الجسيمة التي لحقت منشآت المطار ، ولقد دافعت اسرائيل عن تصرفها بالادعاء بأنه كان انتقاما للهجوم الذي قام به عرييان في السادس والعشرين من ديسمبر من العام نفسه ، على إحدى طائرات شركات العال الاسرائيلية في مطار أثينا ، وهما الفدائيان الفلسطينيان محمد محمود عيسى ، وماهر حسين سليمان ، اللذان ينتميان الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وقد وجهت السلطات اليونانية الى هذين الفدائيين تهمة القيام بجريمة قتل من الدرجة الأولى ، وهي جريمة يعاقب عليها القانون اليوناني بالاعدام . وقد تبين أن هذين الفدائيين كانا قد سافرا من بيروت بوثائق سفر تشير الى أنهما عديما الجنسية ، كما أشارت اسرائيل الى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تبأشر عملياتها ، منذ حرب يونيو ١٩٦٧ ، بمعرفة وموافقة الحكومة اللبنانية . وفي ٢٩ ديسمبر ، طلب لبنان عقد جلسة عاجلة لمجلس الأمن ، للنظر في شكواها ضد اسرائيل ، مبينة أن اسرائيل قد قامت بعدوان متعمد ومدبر على مطار بيروت الدولي . وبالمثل طلبت اسرائيل في شكواها عقد اجتماع مجلس الأمن للنظر في اتهامها الموجه الى لبنان ، القائم على ادعاء أن لبنان قد اشترك في أعمال حرية ، وأعمال عنف وتدمير ، قامت بها قوات ومنظمات غير رسمية .

في ٣١ ديسمبر ١٩٦٨ ، وبعد مناقشة هامة ، وافق مجلس الأمن بالاجماع على قرار يدين اسرائيل لهجومها على مطار بيروت ، وجاء في مقدمة القرار أن الهجوم كان متعمدا وتضمن القرار أربع فقرات أشارت الى ما يلي :

١ - ادانة اسرائيل لهجومها العسكري ، الذي يعد انتهاكا لالتزاماتها ، طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، وطبقا لقرارات وقف القتال .

٢ - أن هذا الهجوم العسكري المتعمد يعد تهديدا للسلام .

٣ - هدد مجلس الأمن اسرائيل في حالة تكرار هذا الهجوم ، باتخاذ خطوات أخرى أكثر فاعلية .

٤ - الاعتراف بحق لبنان في طلب تعويض عادل عن الأضرار التي نشأت عن الهجوم الاسرائيلي والتي اعترفت اسرائيل بمسئوليتها ، ومما سبق يتضح أن

اسرائيل أرادت في تصريحات المسئولين فيها وكذلك أمام مجلس الأمن أن تبرر مشروعية اعتدائها على مطار بيروت الدولي على أساس مبدأ الأخذ بالثأر أو الانتقام في القانون الدولي العام . وهو تبرير لا يستقيم مع المادة ٢/٤ ، لأن حركات التحرير التي أصبحت من سمات العصر الذي نعيش فيه ، تثير مشكلة التنازع بين الحق في السيادة الإقليمية ، والحق في تقرير المصير ، وأن النظام القانوني الدولي تسوده دعوة خاصة الى التغيير ، ويأشر فيه التهديد باستعمال القوة دورا كبيرا لتحقيق هذه الغاية . ونظرا لأن المجتمع الدولي تنقصه السلطة التشريعية بالمعنى الكامل ، التي يمكن أن تعمل على إيجاد الحلول العادلة لاهداث التغيير المطلوب ، فإن القوى السياسية التي تؤيد التغيير ، تلجأ الى وسائل القهر ، فالالتجاء الى القوة والعنف يعد الوسيلة الرئيسية للتمرد على الحكومات والثورة عليها ثم ان انتشار الشيوعية ، وأقول نجم الاستعمار ، وقيام حركات التحرير ضد العنصرية ، والاستعمار الاستيطاني في جنوب أفريقيا ، والدور الحاسم الذي تقوم به مجموعة الدول الافرو اسيوية في داخل الأمم المتحدة ، كان من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على ازدياد حركة التحرير بالقوة لاهداث تغيير سياسي . والنظر اليها على أنها من أعمال النضال المشروعة . كما أن استخدام حرمات التحرير لقاعدة خارجية لأعمالها كان أيضا من الأمور التي أقرها العالم الغربي ، ومن الأهمية هنا الاشارة الى دور ووضع الحكومات في المنفى ، خلال الحرب العالمية الثانية ، ووصف النضال ضد النازية بأنه عمل بطولي من جانب شعوب الدول الأوروبية التي احتلتها ألمانيا النازية . ولقد لقيت فكرة التحرير تأييدا قويا من الحكومات في المجتمع الدولي ، بما في ذلك الدول الاستعمارية ، وحتى في الوقت الراهن فان الولايات المتحدة قد أقرت وساعدت وأيدت مناهضي فيدل كاسترو ، الذين يدعون تحرير دولتهم بالقوة ، كما تشهد بذلك واقعة خليج الخنازير التي تمت في أبريل من عام ١٩٦١ .

ولقد أكد مجلس الأمن هذا الوضع القانوني للانتقام في ظل نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، عندما أدان بريطانيا على أعمال الانتقام التي قامت بها ضد مدينة حارايب في اليمن في ٢٨ مارس من عام ١٩٦٤ ، كاجراء يتضمن الانتقام من تأييد

اليمن للحركة المناهضة للاستعمار البريطاني في عدن . ولقد تمت الموافقة على هذا القرار بأغلبية تسعة أصوات ضد لا شيء ، وامتناع عضوين عن التصويت ، ولقد جاء في هذا القرار أن المجلس يدين أعمال الانتقام باعتبارها مخالفة لمقاصد وأهداف الأمم المتحدة . كما تضمن قرار مجلس الأمن السابق التنديد بتصرف بريطانيا في حرايب . ونصوص الميثاق التي أشار إليها قرار مجلس الأمن السابق كانت متنوعة ، فتارة أشار القرار الى مقدمة الميثاق ، في حين نجد الإشارة أيضا الى المادة الثانية فقرة ٣ و ٤ من الميثاق ، وقرار مجلس الأمن الخاص بالاعتداء البريطاني على حرايب مثله في ذلك مثل قراره الخاص بمطار بيروت ، يشير الى الالتزام الذي يقع على عاتق الدولة الاقليمية التي تعمل منها أو بمساعدتها حركة التحرير . وعلى سبيل المثال فان قرار مجلس الأمن الخاص بالاعتداء على مدينة حرايب باليمن أشارت الفقرة الرابعة منه الى أن مجلس الأمن يطلب من الجمهورية العربية اليمنية والمملكة المتحدة ، أن تبذل كل منهما أقصى جهدها لمنع تكرار الأحداث في المستقبل ، لكى يسود السلام المنطقة .

ويلاحظ أن اسرائيل لم تدع قط أن عملية مطار بيروت قد تمت كاجراء يدخل في نطاق الدفاع عن النفس ، بل أن الرسميين الاسرائيليين ، قد صوروا هذه العملية على أنها انتقام ، الهدف منها : اقناع الجانب الآخر بأن الثمن الذي يجب أن يدفعه مقابل أعمال التخريب ، يمكن أن يكون باهظا للغاية ، ولذلك فان اسرائيل لا حق لها من الناحية القانونية في استعمال حق الانتقام ، طبقا للقانون الدولي المعاصر ، كما عبرت عن ذلك نصوص ميثاق الأمم المتحدة ، وزيادة في التفصيل فان قواعد القانون الدولي العرفي ، أى الوضع الذي كان قائما قبل ميثاق الأمم المتحدة كان يحتم لمشروعية الانتقام توافر الشروط الآتية :

١ - يجب أن تكون الدولة التي وجهت اليها أعمال الانتقام مسئولة عن عمل غير مشروع موجه الى الدولة التي تستعمل الانتقام أو الرد .

٢ - أن تكون الدولة التي تستعمل حق الرد أو الانتقام قد قامت بجهد للحصول على تعويض من الدولة المسئولة عن العمل غير المشروع .

٣ - أن يكون هناك تناسب بين الضرر الناشئ عن عملية الانتقام والضرر الذى لحق الدولة التى تقوم بالرد .

ونظرا للخلاف الذى صاحب عملية مطار بيروت الدولى ، فانه من الصعوبة بمكان تطبيق القواعد السابقة والقول بتوافر شروط الانتقام حتى فى ظل القانون الدولى العرفى السابق على ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يجمع الشراح على أنه قد نسخ القواعد العرفية الخاصة بالانتقام فى القانون الدولى التقليدى . وتبدو هذه الصعوبة على وجه الخصوص عند النظر فى تحديد ما اذا كانت حكومة لبنان مسئولة عن أعمال الكوماندوز التى قامت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على اقليمها ، وقيام رابطة سببية كافية للقول بتحملها المسؤولية عن أعمال محددة قامت بها هذه المنظمة ؟ وهل يعد عدم ادانة لبنان لأعمال القوة التى تقوم بها الجبهة وعدم تحذيرها لها بمثابة واقعة مؤكدة لاثبات هذه الرابطة ؟ ان الحاجة الى اقامة الدليل على ما سبق تبقى قائمة ، وبذلك فان الشرط الأول من شرط التمتع بحق الرد فى ظل القانون الدولى التقليدى ، يكون غير متوافر . كما أن اسرائيل لم تحتج على لبنان أمام أى من الأجهزة الدولية ، على وقوع حادث مطار أثينا ، كما أنها لم تطلب تعويضا قبل القيام بعملية مطار بيروت ولم تكن العملية مسبقة بأى جهد معقول للحصول على تعويض بالطرق السلمية ، وبذلك يتخلف الشرط الثانى من شروط مباشرة حق الانتقام ، طبقا للقانون الدولى التقليدى . كما أنه من الصعوبة جدا أن نرى أى تناسب بين الظروف ، فكيف يسكن القول بأن فقد اسرائيلى واحد واصابة طائرة اسرائيلية واحدة ، يعادل فى الجسامة تدمير كل الأسطول التجارى الجوى اللبنانى ، وهى العملية التى قدرت قيسة خسائرها بمبلغ ٤٣٨ مليون دولار ، وذلك بجانب تدمير منشآت المطار ، والاعتداء على الاقليم اللبنانى ، وهى أمور تفوق فى جسامتها وخسائرتها عملية أثينا طبقا للقانون الدولى (١) .

ريلا عن أن م ٢/٤ ، تنهى عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها فعلا

(١) فى عرض سائر الجوانب القانونية لهذه المسألة ، انظر مؤلفنا : مشكلة الشرق الأوسط المعاصرة ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٨٧ - ١٩١

ضد الوحدة الاقليمية أو الاستقلال السياسى للدول أو بأية طريقة أخرى تتعارض مع الميثاق . فهل يعنى ذلك أن استعمال القوة فيما عدا الحالات السابقة يكون مشروعاً ؟ ومن أمثلة ذلك استعمال الدول سفنها العسكرية للدفاع عن مواطنيها في ميناء أجنبى ، اذا كانت الدولة الاقليمية عاجزة عن حمايتهم ، فهل استعمال القوة في هذا الفرض لا يشكل اعتداء على الوحدة الاقليمية ولا الاستقلال السياسى للدولة الاقليمية ولا يعد محرماً بنص صريح في الميثاق ؟

ومن المؤكد أن استعمال القوة في هذه الحالة لا يجيزه الميثاق لأنه طبقاً لمقدمة الميثاق ، يجب على الدول الامتناع عن استعمال القوة الا من أجل المصلحة العامة للجماعة الدولية ، فهذا النص يمنع الدول من استخدام القوة المسلحة في العلاقات الدولية ، فيما عدا الحالات التى يكون فيها هذا الاجراء ، منصوصاً عليه صراحة في الميثاق .

ولكن استعمال القوة بناء على تصريح الأمم المتحدة يكون مشروعاً كما يستفاد ذلك من الفقرة السابعة من مقدمة الميثاق ، ومن المادة ٢/٥ ، وأيضاً في حالة الدفاع الشرعى طبقاً للمادة ٥١ من الميثاق .

ولا يقتصر الالتزام الوارد بالمادة ٢/٤ من ميثاق الأمم المتحدة على الدول الأعضاء ، بل يشمل أيضاً الدول غير الأعضاء ، فهذه الدول تشملها الحماية التى تتضمنها هذه المادة ، وذلك لأن النص يتضمن صراحة الالتزام بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بذلك ، ضد الوحدة الاقليمية ، أو الاستقلال السياسى لكل دولة ، ولا يقتصر ذلك على الحالة التى تكون الدولة المعتدى عليها عضواً في الأمم المتحدة .

ومن ناحية أخرى تشير الفقرة السادسة من المادة الثانية الى التزام المنظمة بأن تعمل الدول غير الأعضاء طبقاً للمبادئ المنصوص عليها في الميثاق وذلك بالقدر اللازم للمحافظة على السلم والأمن الدوليين . ولا يوجد أدنى شك في أن الميثاق قصد بهذا النص الزام الدول غير الأعضاء أيضاً بالامتناع عن كل استعمال للقوة في العلاقات الدولية ، وذلك راجع الى ما لميثاق الأمم

المتحدة من طابع الدستور للجماعة الدولية ، فلا يمكن تغييره على ضوء الأثر النسبي للمعاهدات الدولية .

٢٧ - الحل السلمى للمنازعات الدولية :

لم يقصد الميثاق تجميل الأمم المتحدة حل المنازعات الدولية ، ولكنه عهد إليها فقط بمهمة حل المنازعات التى يمكن أن تؤدي الى تهديد السلم والأمن الدوليين ، كما يستفاد ذلك من المادتين ١/١ ، ٣٣ ، ولكن الميثاق من ناحية أخرى أوجب على الدول الأعضاء بمقتضى م ٣/٢ ، بأن تعمل على حل جميع منازعاتها الدولية بدون استثناء ، بالوسائل السلمية ، بصورة لا تؤدي الى تهديد السلم والأمن الدوليين أو اهدار العدالة .

والنظرة الأولى قد توحى بأن هناك تناقضا بين م ٣/٢ ، والمادة ٣٣ التى تقصر التزام الدول باتباع وسائل الحل السلمى على المنازعات الدولية التى يؤدي استمرارها الى تهديد السلم والأمن الدوليين فقط . ولكن النظرة المدققة ترفع هذا التناقض الظاهرى ، وذلك لأن م ٣/٢ تكرر ما سبق أن جاءت به المادة الثانية من ميثاق باريس المعروف أيضا باسم ميثاق بريان كيلوج ، التى تقضى بأن جميع المنازعات يجب أن تسوى بالوسائل السلمية ، ولذلك فإن تحريم الوسائل غير السلمية ، مثل اجراءات الانتقام المسلح انما هو تحريم مطلق ، ومع ذلك ، فإن هذا الالتزام لا يمنع من أن نزاعا من الدرجة الثانية من حيث الأهمية ، قد يستمر بدون حل ، حتى يسقط تحت ستار النسيان ، ومن ناحية أخرى فإن الدول الأعضاء ، يقتصر التزامها على مجرد محاولة حل منازعاتها بالوسائل السلمية ، اذا كان الأمر يتعلق بنزاع قد يؤدي استمراره الى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر .

وهذا النص له فائدته فى أنه يستبعد مقدما الوسائل غير المفيدة ، ولكن التحليل العميق له يبين أنه من الممكن أن تكون له خطورته ، بالنسبة للمنازعات التى تقوم بين دولة صغيرة وأخرى كبرى . فاذا كانت هذه الدولة لم تحترم التزاماتها فى مواجهة الدولة الأولى ، فإن هذه الدولة الصغيرة لا تستطيع مطلقا

ان يعطى للنزاع صفة الخطورة ، حتى يمكن أن يقال بأن بقاءه يشكل تهديدا للسلم ، في حين أن الدولة الكبرى ليست لها أية مصلحة في القيام بإجراء يعد تهديدا ولكنها تقتصر على عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الدولة الصغيرة .

وهذا يبين لنا أن نصوص الميثاق ليست كافية ، وكان من الواجب استلزام النصوص المقابلة في عهد عصبة الأمم وذلك لأن المادة ١٢ منه كانت تلزم أعضاء العصبة بأن تعرض « كل نزاع يمكن أن يؤدي إلى القطيعة ، أما على التحكيم أو القضاء أو على مجلس العصبة . وإذا قارنا عبارة « يمكن أن يؤدي إلى القطيعة » ، التي كانت تضمها م ١٢ من عهد العصبة ، بما جاء في م ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة من الإشارة إلى النزاع الذي « يمكن أن يؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين » فالتا نلاحظ أن الصيغة الأولى أى صيغة عهد عصبة الأمم أوسع بكثير من صيغة الميثاق ، لأن الصيغة الأولى يمكن أن تشمل مجرد قطع العلاقات الدبلوماسية ، وكان من الأفضل أن ينص الميثاق على التزام الدول بأن تخضع جميع المنازعات الدولية - التي لا يتسنى حلها بالوسائل الدبلوماسية - لوسائل الحل السلمى إذا طلب ذلك أى طرف من أطراف النزاع .

والمادة ٣٣ من الميثاق تشير إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية أى المفاوضات المباشرة ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والقضاء ، والمنظمات أو الاتفاقات الإقليمية . وهذا يبين لنا أن الميثاق لم يرد إلغاء الطرق التقليدية للحل السلمى للمنازعات الدولية ، وأنه على العكس من ذلك ، يلزم أطراف النزاع بأن تبذل جهدا أولا فى محاولة الوصول إلى حل النزاع بوسيلة يقع عليها الاختيار من جانب الدول التى يقوم بينها النزاع قبل عرضه على أحد أجهزة الأمم المتحدة .

وبالنسبة للمنظمات والاتفاقات الإقليمية كوسيلة لحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، فيجب أن تفهم المادة ٣٣ على ضوء المادة ٥٢/٢ من الميثاق . ويلاحظ أن الاتفاقات الإقليمية الخاصة بحل المنازعات الدولية ، تنص عادة على اتباع الوسائل التى أشار إليها الميثاق .

٢٨ - احترام القانون والعدالة :

لا يكفي للمحافظة على السلم والأمن الدوليين مجرد تحريم استعمال القوة بل لابد من وسائل أخرى لتحقيق هذه الغاية . ومن أجل ذلك تشير المقدمة في فقرتها الثالثة الى أن الأمم المتحدة قد عقدت العزم على خلق الشروط الضرورية للمحافظة على العدل واحترام الالتزامات المتولدة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي . وهذه الصياغة تقترب مما كانت تنص عليه مقدمة عهد عصبة الأمم التي جاء بها : انه من أجل حماية السلم والأمن ، يجب أن تتوافر علانية العلاقات الدولية « المؤسسة على العدالة والشرف » وعلى « الاحترام الكامل لأحكام القانون » ، « وتوفير العدالة والاحترام الكامل لكل الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، في العلاقات المتبادلة للشعوب » . والاحترام الكامل لكل الالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، في العلاقات المتبادلة للشعوب » .

وتطبيقا لذلك : تنص م ١/٢ من الميثاق ، على أن أعضاء المنظمة يجب عليهم أن يوفوا بحسن نية بالالتزامات التي يفرضها عليهم الميثاق . وفي الحقيقة ، فإن المحافظة على السلم والأمن ، تفرض وجود علاقات دولية مؤسسة على احترام القانون ، وذلك لأن كل نظام اجتماعي داخلي أو دولي ، لا يوجد الا اذا كان يقوم على أساس سيادة القانون ، ويترتب على ذلك ، أنه يجب على الدول احترام المعاهدات الدولية ولا يكفي في ذلك التطبيق الشكلي لهذه المعاهدات ، بل لابد من توافر حسن النية ، بمعنى أن يكون تطبيق المعاهدات متفقا مع روح الالتزامات التي تتضمنها . وتشير مقدمة الميثاق صراحة الى واجب الدول في احترام الالتزامات التي تنشأ عن المصادر الأخرى للقانون الدولي ، أي قواعد القانون الدولي العرفية ، والمبادئ العامة للقانون ، وغيرها من المصادر التي تشير اليها المادة ٣٨ من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية . ويلاحظ أن الميثاق لا يكتفي بالإشارة الى القانون الدولي الوضعي ، بل يشير أيضا الى العدالة ولكن هذه الإشارة لا تعني الأخذ بالعدالة المثالية ، وبند الالتزامات الدولية ، اذا كانت تتعارض مع قواعد العدالة .

٢٩ - حق الشعوب في المساواة وفي تقرير مصيرها :

وهذا ما تشير اليه الفقرة الخامسة من مقدمة الميثاق ، والمادة ٢/١ منه ، التي تبين أن من مقاصد الأمم المتحدة « انما العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام » .

وهذا النص لم يكن واردا في مقترحات دومبارتون أوكس ، التي اقتضت على الإشارة الى تقوية العلاقات الودية فقط ، أما النص على المساواة في الحقوق ، وعلى الحق في تقرير المصير المشار اليهما في م ٢/١ من الميثاق ، فقد أضيف في مؤتمر سان فرانسيسكو . ويعد المساواة بين الدول من الأفكار الأساسية والتقليدية في القانون الدولي ، ولكن هذا المبدأ لا يعنى أن تكون لجميع الدول ذات الحقوق ، بل يقصد بذلك المساواة بين الدول أمام المبادئ العامة للقانون الدولي .

ولذلك فليس هناك شك في أنه بمقتضى المعاهدات الدلالية يمكن تقرير حقوق والالتزامات تختلف من دولة لأخرى . ولكن لما كانت المعاهدات يجب أن تفسر على ضوء المبادئ العامة للقانون الدولي ، فإن كل نص في حالة الشك ، يجب أن يفسر طبقا لمبدأ المساواة بين الدول ، أى أنه لا يمكن افتراض التنازل عن السيادة أو الحد منها .

وحق الشعوب في تقرير مصيرها من المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسن في خطابه المشهور بتاريخ ٤ يوليو ١٩١٨ ، الذي جاء به ، أن كل المشاكل الإقليمية يجب حلها طبقا لارادة سكان الاقليم ، ولكن ميثاق الاطلنطي ، كان أكثر تقدما لأنه يشير الى حق الشعوب في تقرير مصيرها .

ويعد هذا المبدأ من الأسس الديموقراطية في العلاقات الدولية ، لأنه يرتكز على القاعدة التي تقضى بأن الدول - وحدودها ونظامها السياسى والدستورى - يجب أن تقوم على الارادة الحرة للشعوب . وسوف تقتصر هنا على الإشارة الى

القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والعشرين بخصوص حركات التحرير ، وحق الشعوب في تقرير مصيرها ، مع إبراز موقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القرارات التي تسس مشكلة الشرق الأوسط .

٣٠ - الدورة الخامسة والعشرون وحركات التحرير وعلاقة ذلك بمشكلة الشرق الأوسط مع إبراز موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

١ - في ١٥ أكتوبر من عام ١٩٧٠ طلبت اللجنة الاجتماعية ، وهي إحدى لجان الجمعية العامة - في قرار أصدرته بأغلبية ٩٨ صوتاً ، وامتناع ٤ دول عن التصويت - من شباب العالم الوقوف ضد أى عمل عسكري ، أو غير عسكري ، يهدف إلى القضاء على حركات تحرير الشعوب التي ما زالت تعاني من سيطرة استعمارية أو عنصرية أو أجنبية ، أو احتلال عسكري . والدول التي امتنعت عن التصويت على هذا القرار هي إسرائيل ، والبرتغال ، وكوستاريكا ، ومالاوي .

٢ - وفي اليوم الثاني من ديسمبر عام ١٩٧٠ ، أقرت اللجنة الاجتماعية ، بأغلبية ٦٨ صوتاً ، ضد صوت واحد هو صوت البرتغال وامتناع ٤٢ صوتاً ، مشروعاً سوفيتياً ، يؤكد أن مناضلي حركات المقاومة والتحرير في أفريقيا الجنوبية والمناطق المستعمرة ينبغي أن يعاملوا كأسرى حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف ، وتوجيه الاهتمام إلى ضرورة وضع اتفاقية جديدة لحماية السكان المدنيين والمناضلين من أجل الحرية .

٣ - وفي ١٥ ديسمبر ١٩٧٠ ، أصدرت الجمعية العامة قراراً طالبت فيه الدول الاستعمارية بتصفية قواعدها العسكرية - فوراً وبدون شروط - في الأقاليم التي تخضع لإدارتها ، والامتناع عن إقامة منشآت جديدة فيها . وقد صدر هذا القرار على أثر المشروع الذي تقدمت به ثلاثون دولة وامتنعت ٢٢ دولة عن التصويت . وكانت الدول الخمس التي رفضت هذا القرار هي الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا ، أستراليا ، البرتغال ، جنوب أفريقيا . وقد أكد هذا القرار حق الشعوب المستعمرة في استخدام جميع الوسائل الضرورية المتاحة لها للحصول على استقلالها ، وأكد مشروعية النضال الذي تقوم به في هذا السبيل ، ووصف

القرار استخدام المرتزقة في مقاومة حركات التحرر الوطنى بأنه عمل إجرامى ، ودعا الى وقف كل تعاون مع حكومات البرتغال وجنوب افريقيا وروديسيا الى أن تتخلى عن سياستها الاستعمارية نهائيا . وقد شن مندوب جنوب افريقيا هجوما عنيفا على الأمم المتحدة ، لأنه يرى أن موافقة الجمعية العامة على تقديم المساعدة غير المشروطة لحركات التحرير فى القارة الافريقية سوف يؤدي الى ابتذال المنظمة الدولية ، ومبادئها .

٤ - وفي تعليقنا على القرارات الثلاثة السابقة ، نبدى الملاحظات الآتية :

أولا : أن قرار اللجنة الاجتماعية الصادر فى ٢٦ أكتوبر ١٩٧٠ بأغلبية ٩٨ صوتا - وهى أغلبية لها دلالتها فى التعبير عن ارادة المجتمع الدولى بخصوص حركات التحرير - قد سوى بين عدم مشروعية الأعمال العسكرية وغير العسكرية التى تهدف الى القضاء على حركات تحرر الشعوب من السيطرة الاستعمارية والعنصرية والأجنبية والاحتلال العسكرى ، ومعنى ذلك أن مقاومة الاحتلال العسكرى تعد طبقا لهذا القرار من الأعمال المشروعة ، ومن هذه الزاوية ، يكون لهذا القرار أهمية واضحة بخصوص الوضع القانونى لأعمال المقاومة فى الأقاليم العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلى منذ الخامس من يونيو عام ١٩٦٧

ولما كانت اسرائيل تفرق فى الوضع القانونى بين العرب الذين يقيمون فيها منذ نشأتها ، وبين اليهود بصورة عامة ، بل أنها تمارس التفرقة فى الوضع القانونى بين اليهود أنفسهم طبقا لموطن اقامتهم الأصلى قبل هجرتهم الى اسرائيل ، فانها بذلك تمارس التفرقة العنصرية التى يدينها هذا القرار - ولذلك فان مقاومة العرب الذين يقيمون فى اسرائيل لهذه التفرقة العنصرية تدخل فى اطار النشاط المشروع طبقا لهذا القرار .

ثانيا - يؤكد قرار اللجنة الاجتماعية الصادر فى الثانى من ديسمبر عام ١٩٧٠ الوضع القانونى السليم لأفراد المقاومة ، حيث يقضى بضرورة معاملتهم كأسرى الحرب ، وفقا لاتفاقيات جنيف ، ويتفق هذا الحكم مع الاتجاه الحديث فى فقه القانون الدولى بخصوص معنى الحرب ، وعدم قصرها على حالات النزاع المسلح

التي تنشأ بين الدول والتي تكون مسبقة بإعلان رسمي للحرب ، كما كان الوضع في الفقه التقليدي للقانون الدولي . وترتبط على هذا الاتجاه الحديث ، فإن الوضع القانوني للمحارب ، والحماية التي تسبغها عليه الاتفاقيات الدولية ، يجب أن يستفيد منها المشتركون في حركات المقاومة والتحرير . وبهذا المعنى يكون لهذا القرار أهمية واضحة لأفراد المقاومة العربية ، خاصة إذا أدركنا إصرار الحكومة الإسرائيلية والمحاكم في إسرائيل على وصف أعمال المقاومة العربية بأنها من قبيل النشاط التخريبي غير المشروع .

ثالثاً : يركز قرار الجمعية العامة الصادر في ١٥ ديسمبر عام ١٩٧٠ ، الذي أشرنا إلى مضمونه ، على مشكلة استخدام المرتزقة ، من جانب بعض الحكومات الاستعمارية للقضاء على حركات التحرر من السيطرة الاستعمارية بصورها المختلفة وهي ظاهرة بدت بوضوح أثناء أزمة الكونغو ، وحركة انفصال بيافرا ، ومن أمثلتها الحديثة المحاولات التي قامت بها البرتغال ضد غينيا في النصف الأول من ديسمبر عام ١٩٧٠ . ولا شك أن ظاهرة استعمال المرتزقة تشكل تهديدا خطيرا للدول التي لا تتوافر لها الحماية العسكرية الذاتية ، التي تكفل لها المحافظة على استقلالها ، خصوصا الدول الحديثة الاستقلال في أفريقيا وآسيا . ووصف هذا النشاط بعدم المشروعية يضع على عاتق الدول التي ينتمي إليها أفراد المرتزقة ، أو الدول التي تستخدمهم ، وتلك التي يتم على إقليمها تجميعهم وتدريبهم ، الالتزام بمكافحة هذه الأعمال . كما أن اداة نشاط المرتزقة يؤدي الى عدم التفكير في اسباب الوضع القانوني لحركات التحرير على المرتزقة .

رابعا : نلاحظ أن قرار اللجنة الاجتماعية الصادر في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧٠ ، أكد أن الغارات الموجهة الى السكان المدنيين واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيكترولوجية ، يعد انتهاكا للوضع القانوني للمدنيين المحدد في اتفاقيات لاهاي وجنيف الخاصة بحماية المدنيين .

بذلك يكون المجتمع الدولي أقرعته ما قامت به إسرائيل ، خلال حرب يونيو عام ١٩٦٧ وبعدها ، من غارات على المدنيين ، بدعوى تعقب الفدائيين العرب .

مثل معركة الكرامة بالأردن ، واعتداءاتها على المدنيين في الجمهورية العربية المتحدة في ديسمبر من عام ١٩٦٩ ، وعلى مراكز تجمع الفلسطينيين في لبنان . وما تقوم به الولايات المتحدة في فيتنام وغيرها من المناطق الأخرى في جنوب شرق آسيا ، حيث تخوض حربا كيمياوية وبكتريولوجية ، ضد المدنيين في هذه المناطق .

خامساً - والقرارات الثلاثة التي أشرنا اليها تدعم التكييف القانوني الحديث للنشاط الموجه ضد السيطرة الاستعمارية والأجنبية والاحتلال العسكري ، وذلك لأن حركات التحرير والمقاومة أصبحتا من سمات العصر الذي نعيش فيه ، وقد ساعد على هذا التطور الدور الحاسم الذي قامت به مجموعة الدول الأفرو اسيوية في الأمم المتحدة ، التي تبنت وساعدت بشتى الوسائل القرارات العديدة التي أصدرتها أجهزة الأمم المتحدة بخصوص الوضع القانوني لأعمال التحرير ، وكان لموقف المجتمع الدولي من أعمال الارهاب التي وقعت خلال الحرب العالمية الثانية للقضاء على حركات التحرر ، أثره الملموس في الوصول الى هذه النتيجة . وقد زادت هذه المسألة وضوحا بقرار اللجنة الاجتماعية الصادر في الثاني من ديسمبر ١٩٧٠ بأغلبية ٩٨ صوتا ، الذي نص على أن السكان المدنيين ينبغي ألا يصبحوا خلال المعارك هدفا لهجمات مسلحة أو عمليات عسكرية أو اجراءات انتقامية ، أو عملية ابعاد .

٥ - ومن المعلوم أن ظاهرة التفرقة تعد من مخلفات السيطرة الاستعمارية ، وإذا كانت الدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة قد صدرت فيها القرارات التي أشرنا اليها بخصوص حركات التحرر من السيطرة الاستعمارية فإنها أيضا اهتمت بمشكلة التفرقة العنصرية ، حيث نجد اللجنة الاجتماعية تصدر في الخامس من نوفمبر عام ١٩٧٠ قرار يقضى بأن أية دولة تقوم سياستها على التفرقة العنصرية ، والتمييز العنصري لا مكان لها في الأمم المتحدة . وطالب هذا القرار - الذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ٧٥ صوتا ضد ١٢ صوتا وامتناع ٢٢ صوتا - جميع الدول بأن تقطع علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية والتجارية والعسكرية والاجتماعية مع الأنظمة العنصرية مثل جنوب أفريقيا ، وغيرها من الحكومات العنصرية في القارة الافريقية . ومن الغريب أن بريطانيا لجأت الى استخدام الفيتو

في مجلس الأمن بعد صدور هذا القرار بأيام قليلة ، أى في ٩ نوفمبر عام ١٩٧٠ .
 ضد مشروع افرو آسيوى كان يطالب بالآلا تمنح الاستقلال لروديسيا الا في ظل
 حكم الأغلبية الافريقية ، حيث كان القرار قد حصل على موافقة ١٢ عضوا من
 أعضاء مجلس الأمن ، وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية ، وفرنسا عن التصويت ،
 وعندئذ استخدمت بريطانيا حقها في الاعتراض ضده لمنع صدوره ، وجدير
 بالملاحظة أن هذه كانت المرة الثانية التى تستخدم فيها بريطانيا الفيتو لمنع مجلس
 الأمن ، من ادانة النظام العنصرى في روديسيا خلال عام ١٩٧٠ ، ثم كانت المرة
 الثالثة ، خلال الدورة التى عقدها مجلس الأمن في مقر مظمة الوحدة الأفريقية ،
 بأديس أبابا في يناير ١٩٧٢

٦ - في الرابع عشر من نوفمبر ١٩٧٠ ، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة
 على سحب الاعتراف بأوراق الاعتماد الخاصة بوفد جنوب أفريقيا العنصرية .
 ويعد هذا القرار نصرا للدول الافرو آسيوية ، وقد حصل على موافقة ٦٠ دولة ،
 وعارضته ٤٢ دولة ، وامتنعت عن التصويت ١٢ دولة . ويشير هذا القرار مشكلة
 قانونية تلخص فيما اذا كان يؤدي تلقائيا الى حرمان وفد جنوب أفريقيا من حق
 التصويت والاشتراك في أعمال منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . وقبل
 صدور هذا القرار ، جرت مناقشة طويلة أعلنت خلالها الدول الافرو آسيوية أنه
 طالما أن حكومة بريتوريا لا تمثل كل سكان جنوب أفريقيا - الافريقين
 والبيض والملونين - فإن وفدها لا يمكن أن يعد ممثلا لشعب هذه الدولة . في حين
 أعلنت وفود الدول الغربية ، ودول أمريكا اللاتينية أن أوراق اعتماد كثير من
 الحكومات التى لا يمكن وصفها بأنها تمثل شعوبها بحق ، قد سبق قبولها من جانب
 الأمم المتحدة ، وحذرت من أن رفض أوراق اعتماد وفد حكومة بريتوريا سوف
 يخلق سابقة خطيرة . وبالرغم من هذا التحذير وافقت الجمعية العامة على هذا
 القرار ، ولكن وقف عضوية جنوب أفريقيا أو طردها من الأمم المتحدة يتطلب
 الموافقة بأغلبية الثلثين لأن هاتين المسألتين تعدان من المسائل الهامة طبقا للمادة ١٨
 من ميثاق الأمم المتحدة ، وأيضا يتطلب الأمر صدور توصية بذلك من مجلس الأمن
 واصدار هذه التوصية يعد من المسائل الموضوعية ، التى يرد عليها استعمال حق

الفيديو لأى من الأعضاء الدائمين الخمس في مجلس الأمن . ومن المشكوك فيه قطعاً ألا تقدم أى من الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، على استعمال حق الفيديو لمنع صدور التوصية المشار إليها في كل من المادتين الخامسة والسادسة من ميثاق الأمم المتحدة ، والدليل على ذلك استعمال بريطانيا الفيديو مرتين خلال عام ١٩٧٠ لمساندة النظم العنصرية ، كما سبق أن أشرنا .

٣١ - القرارات التي أدانت إسرائيل وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من هذه القرارات :

تميزت الدورة الخامسة والعشرون للجمعية العامة بصدور عدة قرارات ضد إسرائيل ، بسبب أعمالها غير المشروعة في الأقاليم المحتلة . وقد سبق صدور هذه القرارات نشر تقرير لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة في اليوم الثاني من نوفمبر ١٩٧٠ ، وهو التقرير الذي يتضمن إدانة إسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان في الأقاليم العربية التي تحتلها منذ حرب يونيو عام ١٩٦٧

وأشارت اللجنة في تقريرها المرفوع الى الجمعية العامة الى أن الطريقة المثلى لوقف انتهاك حقوق الإنسان في هذه الأقاليم هي إنهاء الاحتلال . وجدير بالذكر أن هذه اللجنة قد زارت المنطقة ، ولكن إسرائيل رفضت السماح لها بدخول هذه الأقاليم المحتلة .

وبجانب التقرير السابق ، فهناك ستة قرارات هامة صدرت خلال الدورة الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، نشير إليها على النحو الآتي :

١ - القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في أول ديسمبر ١٩٧٠ (١) ، القاضي

(١) وقد تأيد هذا القرار ، بقرارات الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين ، وهي القرارات التي وافقت عليها الجمعية في ٧ ديسمبر ١٩٧١ والتي تشير إليها بإيجاز . في القرار الأول الذي وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ٧٩ صوتاً ضد ٤ أصوات وامتناع ٣٥ عن التصويت ، نددت الجمعية العامة بما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلية في عمليات تدمير مساكن اللاجئين في قطاع غزة ، وطردتهم منها بالقوة ، وطالبت إسرائيل بأن تتخذ فوراً الاجراءات التي تكفل عودة اللاجئين الى معسكراتهم ، وتوفير سبل المعيشة لهم .

أما القرار الثاني - الذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ٣ صوتاً ضد ٢٣ وامتناع =

بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بأية وسيلة ، وأن الاستيلاء على الأقاليم بالقوة ، والاحتفاظ بها يعد اعتداء على حق هذا الشعب في تقرير مصيره ، ونقضا صريحا لميثاق الأمم المتحدة . ولقد أصدرت الجمعية العامة هذا القرار بأغلبية ٧١ صوتا ، ضد ١٢ ، وامتناع ٢٩ صوتا . ولقد جاء هذا القرار بعد مناقشات حادة وطويلة ، بخصوص عدة قرارات أُحيلت الى الجمعية العامة من اللجنة الاجتماعية تحت عنوان : « أهمية الاعتراف الدولي بحق الشعوب في تقرير مصيرها » . وأشار هذا القرار بصورة خاصة الى شعب فلسطين ، وشعب جنوب أفريقيا ، وذلك على الرغم من المحاولة العنيفة التي بذلت لحذف الإشارة الى شعب فلسطين ، وهي المحاولة التي انهارت بعد التصويت على هذه العبارة منفردة ، وحصولها على موافقة ٤٨ صوتا .

ويقضى هذا القرار بعد الديباجة بما يلي :

(أ) تأكيد شرعية كفاح الشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية والأجنبية ، والاعتراف بحقها في تقرير مصيرها ، واستعادة هذه الحقوق بكل الوسائل التي تتوافر لها .

= ٣ عن التصويت ، فقد أعربت فيه الجمعية عن قلقها الشديد لعدم السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقوقه المشروعة ، وحقه في تقرير مصيره ، وقررت الجمعية أن الاحترام الكامل لهذه الحقوق يعتبر عنصرا حتميا لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط .

أما القرار الثالث ، الذي تمت الموافقة عليه بأغلبية ٨٨ صوتا ضد ٣ أصوات ، وامتناع ٢٨ دولة عن التصويت ، فإنه يلفت نظر إسرائيل الى ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني .

ونشير كذلك الى القرار الذي أصدرته الجمعية العامة في ٢٠ ديسمبر ١٩٧١ ، بأغلبية ٥٣ صوتا ضد ٢٠ وامتناع ٤٦ ، الذي طلبت فيه من إسرائيل إلغاء اجراءات ضم الأقاليم العربية المحتلة ، والتوقف عن طرد السكان العرب ، واقامة المستعمرات الاسرائيلية فيها ، والامتناع عن نقل المدنيين ، وتدمير القرى والأحياء والمساكن ، ومصادرة الأراضي والأملاك العقارية العربية ، والتوقف عن طرد وترحيل السكان العرب ، وتأمين عودة اللاجئين والأشخاص المطرودين الى ديارهم ، والتوقف عن عمليات تعذيب المعتقلين ، واجراءات العقاب الجماعي .

والجدير بالملاحظة هنا ، بخصوص هذه القرارات الأربعة التي أشرنا اليها ، والتي صدرت خلال الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة ، أن الولايات المتحدة الأمريكية ساندت إسرائيل في معارضتها ، وفي عدم تنفيذها .

(ب) الاعتراف بحق الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية في أن تحصل في سبيل استعادة حقوقها - على كل أنواع المساعدات المادية والأدبية .

(ج) دعوة الحكومات التي تنكر على الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية حقها في تقرير مصيرها ، الى الاعتراف بهذا الحق .

(د) التأكيد على أن الاستيلاء على الأقاليم بالقوة والاحتفاظ بها يشكل اعتداء على حق شعب هذه الأقاليم في تقرير مصيره ، ويمثل نقضا صريحا لميثاق الأمم المتحدة ، وعملا يدينه هذا الميثاق .

(هـ) استنكار موقف الحكومات التي تنكر على الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية والاستعمارية حقها في تقرير مصيرها ، وبالأخص شعب فلسطين وشعب جنوب أفريقيا .

والدول التي أيدت الإشارة الى شعب فلسطين في هذا القرار هي : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، بلغاريا ، روسيا البيضاء ، سيلان ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، غينيا الاستوائية ، جامبيا ، اليونان ، غينيا ، المجر ، الهند ، اندونيسيا ، إيران ، العراق ، الأردن ، الكويت ليبيا ، ماليزيا ، مالي ، موريتانيا ، منغوليا ، المغرب ، نيجيريا ، باكستان ، الكونغو برازافيل ، بولندا ، رومانيا ، السعودية ، السنغال ، والصومال ، اليمن الديمقراطية الشعبية ، السودان ، سوريا ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، أوكرانيا ، زامبيا .

والدول التي عارضت الإشارة الى شعب فلسطين في هذا القرار هي : استراليا ، والنمسا ، بلجيكا ، بوتسوان ، كندا ، كولومبيا ، إسرائيل ، ايطاليا ، ليسوتو ، ليبيريا ، لوكسمبروج ، مدغشقر ، ملاوي ، هولندا ، نيوزلندا ، نيكاراغوا ، النرويج بأراجواي ، رواندا ، سوازيلاند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي .

والدول التي امتنعت عن التصويت على هذا القرار هي : الأرجنتين ، بربادوس ، البرازيل ، بورما ، بوروندي ، كمبوديا ، الكمرون ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، أثيوبيا ، فرنسا ، جابون ، غانا ، جويانا ، هايتى ،
أيسلندا ، ايرلندا ، ساحل العاج ، اليابان ، كينيا ، لاوس ، المكسيك ، نيبال ،
بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، سيراليون ، سنغافورة ، السويد ، تايلاند ، تونجو ،
بريطانيا ، فولتا العليا ، فنزويلا .

وقد تغيبت ١٧ دولة عن الجلسة التى صدر فيها هذا القرار ، وهذا القرار
يتميز بأمرين أساسيين هما :

أولا : الإشارة الى الشعب الفلسطينى وذلك بعد أن كانت القرارات التى
تصدر من أجهزة الأمم المتحدة تشير الى اللاجئين والنازحين الفلسطينيين .

ثانيا : النظر الى المشكلة الفلسطينية على أساس أنها تتعلق بحق الشعوب
فى تقرير مصيرها ، والربط بين هذا الحق وبين الاستيلاء بالقوة على الأقاليم
والاحتفاظ بهذه الأقاليم ، على أساس أنه اعتداء على هذا الحق .

ونلاحظ أن الإشارة فى هذا القرار الى شعب فلسطين جاءت عامة ، وهى
بذلك تنصرف الى حق هذا الشعب فى تقرير مصيره ، سواء فى ذلك الفلسطينيين
الذين يقيمون فى اسرائيل منذ نشأتها ، أو الموجودين فى غزة وغيرها من أجزاء
الضفة الغربية لنهر الأردن التى احتلتها اسرائيل بعد عدوان الخامس من يونيو
عام ١٩٦٧ ، والفلسطينيين الموجودين الآن خارج فلسطين .

أما بخصوص تأكيد هذا القرار لمشروعية الأعمال التى يقوم بها الشعب
الذى يباشر حقه فى تقرير مصيره ، فهو لا يخرج فى إطاره العام ، عما جاء فى
القرارات التى تعرضنا لها ، عند التعليق على موقف الدورة الخامسة والعشرين
للجمعية العامة للأمم المتحدة من حركات التحرير .

٢ - فى ٤ ديسمبر ١٩٧٠ ، وافقت اللجنة السياسية وهى إحدى لجان الجمعية
العامة - على مشروع قرار يدعو الى الاعتراف بالحقوق المشروعة لشعب فلسطين ،
كما وافقت على ثلاثة قرارات أخرى أحدهما يعرب عن أسف الأمم المتحدة لعدم
حدوث أى تقدم فى مسألة إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين أو تعويضهم ،
وثانيهما : يدعو اسرائيل الى اتخاذ الخطوات الفعالة فورا وبدون تأخير لإعادة

من تركوا أراضيهم اليها ، وثالثهما ، ناشد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمساهمة في ميزانية وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين .

٣ - في الخامس من ديسمبر ١٩٧٠ ، وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٤٧ صوتا وامتناع ٥٠ صوتا - بعد جهود معوقة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية - على قرار أعلنت فيه أن الاحترام الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني عنصر لا غنى عنه لاقرار السلام في الشرق الأوسط . وبذلك يكون هذا القرار قد ربط بصورة كاملة بين احترام حقوق الشعب الفلسطيني وأية تسوية عادلة لمشكلة الشرق الأوسط ، بهدف اقرار السلام في هذه المنطقة .

٤ - من الاستعراض السابق لقرارات الأمم المتحدة ، تبين الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية ، فهي تارة تعارض القرار ، وأخرى تمتنع عن التصويت ، ومعارضة لقرار أو الامتناع عن ابداء الرأي فيه عند التصويت عليه . ومعارضة القرار ، أو الامتناع عن التصويت يعد كلاهما من وسائل الحماية السياسية التي توليها لاسرائيل في أجهزة الأمم المتحدة ، ثم أنه فوق ذلك يعد وسيلة لحمل دول أخرى على انتهاج ذات السلوك ، وليس أدل على ذلك من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للقرار الذي وافقت عليه لجنة الشرق الانسان في ٢٢ مارس ١٩٧٢ ، وهو القرار الذي اعتبرت فيه اللجنة الأعمال التي ترتكبها اسرائيل في الأقاليم العربية المحتلة أعمالا مكونة لجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ، ودعت فيه اسرائيل الى الغاء جميع الاجراءات التي اتخذتها لتغيير طبيعة الأقاليم العربية المحتلة ، والامتناع عن اتخاذ أية اجراءات أخرى في المستقبل، والسماح للعرب الذين طردتهم بالعودة الى ديارهم .

وقد صدر هذا القرار نتيجة للأعمال التي قامت بها اسرائيل ، والتي وصفها تقرير السكرتير العام للأمم المتحدة ، وتقرير رئيس مكتب الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بأنه « بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٧١ قد تدخل لدى السلطات الاسرائيلية طالبا أن توقف فورا أعمال الهدم التي تقوم بها في غزة ،

وأن تعيد بناء مساكن اللاجئين » . كما أن تقرير رئيس مكتب الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين جاء به أن « أعمال الهدم قد حدثت في المدة
من ٢٠ يولييه - ٢٦ أغسطس ١٩٧١ ، بالرغم من الاحتجاجات المتكررة من جانب
الهيئة . وأن حوالي ٢٩٠٠ أسرة - أي حوالي ١٥ ألف شخص قد أجبروا على
ترك مفسكراتهم ، وفي أحيان كثيرة كانت المهلة التي منحت لهم لا تزيد عن ساعتين
وأن ٣٥٠ أسرة قد نقلوا الى العريش ، وحوالي ثلاثين أسرة نقلوا الى الضفة
الغربية للأردن ... وأنه قد تم هدم ٦٣٠ وحدة سكنية كانت قد أقيمت بجهود
الهيئة ، وحوالي ٢٠٠٠ وحدة سكنية أقامها اللاجئون بجهودهم الذاتية ، وأن
حوالي ٢٥٠٠ أسرة أصبحت بدون مأوى ، وتعيش في ظروف غير ملائمة ، وأن
هذا الوضع يهدد حياتهم بالفناء ... وأن إسرائيل قد بررت اجراءاتها باعتبارها
تتعلق بالأمن أو إقامة الطرق الجديدة ، أو توسيع الطرق القائمة فعلا ... » (١).

ومما لا شك فيه أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار لجنة حقوق
الانسان الذي أشرنا اليه - وعرضنا كذلك المبررات التي استندت اليها اللجنة
عند اقراره - يعد مخالفة القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة
والعشرين والسادسة والعشرين التي أشرنا اليها ، كما أن هذا الموقف يتعارض
أساسا مع موقف الولايات المتحدة من جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية
والاتفاقيات الدولية الخاصة بهاتين الجريمتين ، حيث كانت الولايات المتحدة
الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية في مقدمة المؤيدين لهاتين الجريمتين ،
والمتمسكين بأعمالهما بخصوص جرائم الحرب العالمية الثانية ، في حين أن الأعمال
التي ترتكبها إسرائيل في الأقاليم العربية المحتلة تعد جرائم حرب وجرائم ضد
الانسانية بالمعنى الذي حددته محاكمات نورمبرج وطوكيو . (٢)

(١) انظر صفحات ٦٥ ، ٦٦ من الوثيقة رقم ١ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٧١ الخاصة
بأعمال الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة .
(٢) انظر مؤلفنا الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان ، القاهرة ١٩٦٦ ،
صفحة ٢٨٨ - ٣٠٩

المبحث الثاني

الاعتراف الدولي بحقوق الانسان

٣٢ - الوضع في ميثاق الأمم المتحدة ، وقراراتها ، واتفاقيات حقوق الانسان :

ينحصر الاختلاف بين أغراض عصبة الأمم والأمم المتحدة في أن عهد عصبة الأمم كان يهتم بالعلاقات الدولية بين الدول ، وفي أن ميثاق الأمم المتحدة اهتم بمعاملة الأفراد من جانب دولهم ، وفي هذا الصدد نجد الميثاق يقوم على فكرة أن الدول يجب أن تعترف بحد أدنى من الحقوق والحريات للأفراد ، ولقد ربط الميثاق بين ذلك وضرورة المحافظة على السلم الدولي .

ومع ذلك لم يكن من الميسور تضمين الميثاق اعلانا خاصا بحقوق الانسان كما طالبت بعض الوفود في مؤتمر سان فرانسيسكو ولذلك كان الأثر العملي للميثاق في حماية حقوق الانسان غير كامل .

والاعتراف بحقوق الانسان يستفاد من الفقرة الثانية من مقدمة الميثاق والمواد ٣/ ، ١٣ب و ٥٥/س و ٥٦ و ١/١١ و ٣٤

ويلاحظ أن الميثاق لا يتضمن نصا واضحا يجعل الدول ملزمة بالاعتراف لكل انسان يعيش على اقليمها ، بحقوق الانسان. ويكتفى الميثاق بالافصاح عن عقيدة الأمم المتحدة في الحقوق الأساسية ، ويعلن أن الدول يجب عليها تشجيع احترام هذه الحقوق . ومن أجل ذلك يرى غالبية الشراح أن نصوص الميثاق الخاصة بحقوق الانسان لا تلزم من الناحية القانونية الدول الأعضاء ، ولكنها تتضمن فقط الأفكار الأساسية التي يجب على المنظمة ، أن تسلمها في نشاطها .

وهذا الرأي يرفضه كل من الأستاذين لوتر باخت (١) . وبريني (٢) ، فهما بالرغم من اعترافهما ، بأن عبارات الميثاق الخاصة بحقوق الانسان لا تفرض التزامات قانونية على الدول الأعضاء ، يذهبان الى أن هذه الالتزامات تستفاد من قصد واضع الميثاق .

(١) راجع مجموعة محاضرات ' ادبية القانون الدولي ، ١٩٤٧ ، ص ٥ - ١٠٧

(٢) المجلة المصرية للقانون الدولي ، ١٩٥٠ ، ص ٤ وما بعدها .

وتفس المشكلة ثور ، بالنسبة للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، الذى وافقت عليه الجمعية العامة فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨ ، حيث انقسمت الآراء بخصوص قيمته القانونية ، ولكن الرأى الراجع يرى أن هذا الاعلان من الناحية القانونية ، ليست له قوة ملزمة ، لأنه أخذ صورة توصية للجمعية العامة ، وليس للجمعية اختصاص تشريعى .

ومع ذلك فان نصوص الميثاق ، الخاصة بحقوق الانسان لها أهمية قانونية ، لأنه بالنص على حقوق الانسان ، اعترف الميثاق بأن هذه المسألة لم تعد من المسائل التى تدخل كلية أو أساسا فى الاختصاص الداخلى ، لكنها من الأمور التى يهتم بها القانون الدولى . وهذا ما يؤكد ما جرى عليه العمل فى أجهزة الأمم المتحدة ، كما يستفاد خصوصا من مسألة الرعايا السوفيت المتزوجات بأجانب ، وهى مسألة هامة ، لأنها غير سياسية . وفى هذا الخصوص ، نجد قرار الجمعية العامة فى ٢٥ أبريل ١٩٤٩ يبين أن المادة ١/٣ من الميثاق تلزم جميع الدول الأعضاء بالعمل على تشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ، بدون تفرقة أساسها الأصل أو الجنس أو اللغة أو العقيدة الدينية . وأنه طبقا للمادة ٥٥/س التزمت الدول الأعضاء بأن تعمل على تحقيق الاحترام العالمى والفعال لحقوق الانسان والحريات الأساسية . ونظرا لأن الاعلان العالمى لحقوق الانسان الذى وافقت عليه الجمعية العامة ينص فى المواد ١٣ - ١٦ على أن « لكل شخص الحق فى أن يغادر اقليم دولته ، وعلى الحق فى الزواج للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج بدون قيد أساسه الأصل أو الجنسية أو الديانة ، تعلن الجمعية العامة أن الاجراءات التى تمنع الزوجات من جنسية مختلفة من مغادرة دولتهن لكى يصبحن أزواجهن أو من أجل الانضمام لأزواجهن فى الخارج أو لاجبارهن على عدم القلام بذلك لا تتفق مع الميثاق ، وتوصى حكومة اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفيتية بأن تلغى كل اجراء سبق لها اتخاذه من هذا القبيل » .

فهذه التوصية تبين أن الجمعية العامة تعطى نفسها حق التدخل اذا كان الأمر يتعلق باخلال بحقوق الانسان ولا يمنعها من ذلك نص المادة ٧/٢ الخاص

بالمسائل التى تدخل أساساً فى الاختصاص الداخلى للدول ، ولكن الحماية التى تتحقق فى هذا الغرض ليست كافية وذلك لأن توصيات الجمعية العامة ليست ملزمة للدول الأعضاء .

وبعد الموافقة على الاعلان العالمى لحقوق الانسان أعدت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة مشروع الميثاق الدولى لحقوق الانسان ، وقد أقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى المشروع وأرسله الى الجمعية العامة للموافقة عليه نهائياً .

وهذا المشروع يتضمن فرض التزامات قانونية على الدول ، وبذلك يتميز عن الاعلان العالمى لأنه مجرد توصية . ولكن يلاحظ أن الاعلان العالمى لحقوق الانسان يتضمن بجانب حقوق الانسان التقليدية ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى يعالجها فى مواده ، من ٢٢ الى ١٧ ، فى حين أن مشروع الميثاق الدولى لحقوق الانسان لا يتضمن هذه الحقوق ، وقبل فى تدب هذه التحفة ، أن الهدف منها تسهيل موافقة الدول على الميثاقين ، ولقد أقرت الجمعية العامة فى نوفمبر ١٩٦٣ الاعلان الخاص بالقضاء على التفرقة العنصرية فى جميع صورها ، وقررت فى العام نفسه أنه يكون عام ١٩٦٨ عاماً عالمياً لحقوق الانسان ، وفى ١٦ ديسمبر ١٩٦٦ أقرت الجمعية العامة الاتفاقات الدولية لحقوق الانسان ، تتكون من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، واتفاقية الحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختيارى الملحق بهذه الاتفاقية الأخيرة .

٣٣ - قرارات الأمم المتحدة التى أدانت اسرائيل لانتهاكها لحقوق الانسان فى الأقاليم العربية المحتلة وموقف الولايات المتحدة الأمريكية منها :

وفى ١١ ديسمبر ١٩٧٠ ، وافقت اللجنة السياسية الخاصة بأغلبية ٤٩ صوتاً ضد ١٤ وامتناع ٤٧ ، على مشروع قرار تقدمت به المجموعة الافرو آسيوية ، يقضى بأن تكشف اسرائيل عن توقيع الجزاءات الجماعية ، ضد سكان الأراضي العربية المحتلة ، وتعذيب المعتقلين ، وطالبت اسرائيل بالعمل على إنهاء احتلالها لهذه الأراضي . وهذا القرار له أهميته الخاصة ، لأنه يتعلق بادانة احد الاجراءات التمييزية التى تمارسها اسرائيل ضد سكان الأقاليم العربية المحتلة لارغامهم على ترك هذه الأقاليم ثم الاستيلاء عليها وتوطين المهاجرين اليهود ، ولارغامهم كذلك

على التخلي عن مساندة اعمال المقاومة العربية ، وذلك عن طريق التعذيب وهو أمر يتنافى مع الوضع القانونى للمدنيين . كما أن اسرائيل تلجأ للوصول الى الهدف ذاته بفرض الجزاءات الجماعية ضد سكان مدينة بأكملها ، أو منطقة معينة بأسرها ، عندما تحدث فيها عمليات فدائية ، وهو اجراء يتنافى مع قاعدة شخصية الجريمة والعقوبة ، التى تعد من أهم مقومات الفكر القانونى فى سائر القوانين الداخلية ، وبذلك تعد قاعدة واجبة الاحترام فى القانون الدولى باعتبارها مبدأ عاماً من مبادئ القانون طبقاً للمادة ٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ، ويؤكد ذلك أن القانون الدولى المعاصر لم يعد يعترف بنظام المسؤولية الجماعية .

وعلى الرغم من أن قرار ١١ ديسمبر ١٩٧٠ الذى أشرنا اليه ، قد صدر من اللجنة السياسية للجمعية العامة وليس من الجمعية العامة ذاتها ، الا أن هذا الأمر لا يقلل من أهميته ، لأنه فى الواقع لا يخرج عما جاء فى القرار رقم ٢٥٤٦ الذى أصدرته الجمعية العامة فى الحادى عشر من ديسمبر عام ١٩٦٩ الذى جاء به ما يلى :

ان الجمعية العامة ، اذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، واذ تذكر أحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمعقودة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ وأحكام الاعلان العالمى لحقوق الانسان ، واذ تشير الى القرارات الانسانية التى أصدرتها بخصوص انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية فى الأقاليم التى تحتلها اسرائيل لاسيما قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٧/١٩٦٧ الصادر فى ١٤ يونيه ١٩٦٧ ، وقراره رقم ٢٥٩/١٩٦٨ ، وقرار لجنة حقوق الانسان رقم ٦ الصادر فى دورتها الرابعة والعشرين فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٨ ، وقرار لجنة حقوق الانسان رقم ٦ الذى أصدرته فى دورتها الخامسة والعشرين بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٩ ، والقرارات المختلفة الصادرة فى المؤتمر الدولى لحقوق الانسان المعقود فى طهران عام ١٩٦٨ ، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، واذ تشير كذلك الى قرارها رقم ٢٢٥٢ (د ١ ط - ٥) الصادر فى ٤ يوليو ١٩٦٧ ، وقراريهما رقم ٢٤٤٣ ورقم ٢٤٥٢ الصادرين فى الدورة ٢٣ فى ١٩ ديسمبر

عام ١٩٦٨ ، واذ يساورها القلق لأن السلطات الاسرائيلية لم تنفذ أحكام هذه القرارات ، واذ يساورها القزع الشديد للأنباء الواردة حديثا عن أعمال العقاب الجماعى ، وسجن الناس جملة ، وتدمير المساكن بلا تمييز ، وغير ذلك من أعمال الاضطهاد المرتكبة ضد السكان المدنيين فى الأقاليم العربية المحتلة ، تؤكد من جديد :

(أ) قراراتها المتصلة بانتهاكات حقوق الانسان فى الاقاليم التى تحتلها اسرائيل .

(ب) تعرب عن قلقها الشديد لاستمرار ورود أنباء انتهاك حقوق الانسان فى تلك الأقاليم .

(ج) تشجب ممارسة سياسة العقاب الجماعى أو المنطقى ، وتدمير المساكن وترحيل سكان الأقاليم التى تحتلها اسرائيل .

(د) تحت حكومة اسرائيل على الكف فورا عن ممارستها وسياستها القمعية المبلغ عن اتباعها لها تجاه السكان المدنيين فى الاقاليم المحتلة ، وعلى التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمعقودة فى ١٢ أغسطس ١٩٤٩ ، وبسوجب الاعلان العالمى لحقوق الانسان والقرارات المختصة التى اتخذتها المنظمات الدولية المختلفة .

(هـ) وتطلب من اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق الانسان لسكان الأقاليم المحتلة ، وهى اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة رقم ٢٣٤٣ فى الدورة الثالثة والعشرين ، التحقيق فى هذا الموضوع .

(و) وأخيرا نشير الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٦ ديسمبر ١٩٧٠ اصدرت بأغلبية ٥٣ صوتا ومعارضة ٢٠ صوتا وامتناع ٤٣ صوتا قرارا طالبت فيه اسرائيل التقيد بمبادئ اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب ، ودعت اللجنة المكلفة بالتحقيق فى ظروف السكان المدنيين فى الاقاليم العربية المحتلة ، الى مواصلة اعمالها والاتصال بنظمة الصليب الاحمر . وطلبت الجمعية العامة فى هذا القرار من اسرائيل ، السماح للجنة التحقيق بالقيام بأعمالها ، والكف

عن اصرارها الدائم على رفض دخول هذه اللجنة الاقالييم العربية المحتلة .
وقد عقب مندوب اسرائيل على هذا القرار بأنه « لا تقرير اللجنة ولا قرار الجمعية
العامة يستطيعان حمل اسرائيل على تغيير موقفها المعروف تماما تجاه اللجنة
وهو عدم السماح لها بدخول اسرائيل » .

ومما هو جدير بالذكر ، أنه بتاريخ ٢٣ أبريل من عام ١٩٦٨ ، أعلن السكرتير
العام للأمم المتحدة ، أنه سيوفد مبعوثا الى الشرق الاوسط لبحث النواحي
الانسانية للنزاع العربي الاسرائيلي ، وأنه قد كلف مثله الشخصي في المنطقة
الدكتور جونار يارنج ، بأن يضع الترتيبات الخاصة بزيارة هذا المبعوث ، وفي
الوقت نفسه أذيع في الأمم المتحدة مضمون الرسائل المتبادلة بين يوثانت وكل
من الدول العربية واسرائيل ، والتي وافقت هذه الدول فيها على قبول المبعوث
الجديد ، وأشارت الدول العربية في رسائلها الى أن مهمة المبعوث يجب أن
تقتصر على جميع الحقائق لتسكين السكرتير العام للأمم المتحدة من تقديم تقرير
بخصوص هذه النواحي الانسانية الى كل من مجلس الأمن والجمعية العامة ،
وذلك طبقا للقرار الذي أصدره مجلس الأمن في ١٤ يونيو من عام ١٩٦٧ ، الذي
طلب فيه من اسرائيل ضمان سلامة سكان الاقاليم المحتلة وأمنهم ورفائهم ،
وتيسير عودة اللاجئين والنازحين ، كما طلب مجلس الأمن في هذا القرار من
الحكومات المعنية بأزمة الشرق الأوسط احترام المبادئ الانسانية التي تحكم
الوضع القانوني لأسرى الحرب وحماية المدنيين وقت الحرب .

كذلك نشير الى أن الجمعية العامة في دورتها الطارئة التي عقدتها لمناقشة
أزمة الشرق الأوسط ، أصدرت في ٤ يوليو من عام ١٩٦٧ قرارا أيدت فيه قرار
مجلس الأمن السابق ، ودعت فيه جميع الحكومات الى تقديم المساعدات
الانسانية .

وفي الرسالة الموجهة من يوثانت الى اسرائيل في أبريل عام ١٩٦٨ ، تعرض
السكرتير العام للأمم المتحدة لهذين القرارين - قرار مجلس الأمن وقرار الجمعية
العامة المذكورين - وأشار الى أنه « قد ترددت مخاوف بأشكال مختلفة ، وفي
أوقات متعددة بشأن معاملة المدنيين » ، وأكد أن مهمة المبعوث ستكون العمل

على تقصى الحقائق على أساس تزويد السكرتير العام بالمعلومات اللازمة للوفاء بالتزاماته ، ولكن إسرائيل حالت دون قيام المبعوث الخاص للسكرتير العام بمهمته ، حيث طالبت أن يقوم هذا المبعوث بالتحقيق فيما تزعمه إسرائيل من وجود تفرقة ضد اليهود المقيمين في الدول العربية .

كذلك نشر الى أنه في ٢٨ سبتمبر من عام ١٩٦٨ ، أصدر مجلس الأمن قرارا طالب فيه بإجراء تحقيق في الظروف التي يعيش فيها العرب في الأقاليم العربية المحتلة ، ونص هذا القرار على تكليف يوثانت بايفاد « بعثة انسانية » على الفور ، هذه الأقاليم ، لدراسة الظروف التي يعيش فيها المدنيون العرب ، واعداد تقرير بذلك يرفع الى مجلس الأمن ؟ وقد صيغ هذا التقرير على النحو الآتي :

ان مجلس الأمن ، اذ يشعر بالقلق على سلامة ورفاهية وأمن سكان الأقاليم العربية المحتلة من جانب إسرائيل ، منذ الحرب التي نشبت يوم ٥ يونيو من عام ١٩٦٧ ، واذ يذكر بقراره رقم ٢٣٧ الصادر في ١٤ يونيو من عام ١٩٦٧ ، واذ يلاحظ ما جاء في تقرير السكرتير العام الذي تضمنته الوثيقة رقم ٨٦٩٩/٣ ويقدر جهوده في هذا الموضوع ، واذ يأسف للتأخير في تنفيذ القرار رقم ١٩٦٧/٢٣٧ ، بسبب الشروط التي مازالت إسرائيل تضعها فيما يتصل باستقبال ممثل خاص للسكرتير العام :

أولا - يطلب من السكرتير العام أن يوفد على وجه السرعة ممثلا خاصا الى الأقاليم العربية الخاضعة لاحتلال عسكري من جانب إسرائيل منذ الحرب التي نشبت يوم ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، وأن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار رقم ١٩٦٧/٢٣٧

ثانيا - يطلب من حكومة إسرائيل أن تستقبل الممثل الخاص للسكرتير العام ، وأن تتعاون معه وتسهل مهمته .

ثالثا - يوصى بتقديم كل تعاون للسكرتير العام في جهوده الرامية الى تنفيذ القرار الحالي ، والقرار رقم ١٩٦٧/٢٣٧

ولكن الوفد الاسرائيلي في الأمم المتحدة ، سارع بعد صدور قرار مجلس الأمن في ٢٨ سبتمبر من عام ١٩٦٨ - الى الاعلان بأن اسرائيل ستتجاهل قرار مجلس الأمن . ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا القرار صدر بموافقة ١٢ صوتا ضد لا شيء ، وامتناع الدانمرك والهند والولايات المتحدة الأمريكية . وقد بررت هذه الدولة الأخيرة موقفها من هذا القرار بأن هذا الموقف « لا يعنى أن قلقها على أحوال المدنيين في منطقة النزاع قد خف - ولكنها ترى أن بحث النواحي الانسانية لمشكلة الشرق الأوسط يجب أن يكون عاما - وهي لذلك تساند وجهة النظر الاسرائيلية بخصوص دراسة أحوال اليهود في الدول العربية ، وتعمل على دعم وجهة نظرها بخصوص عدم تنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بضرورة احترام حقوق الانسان ، كما كشفت عنها القرارات التي أشرنا اليها ، وكما يتضح ذلك من موقفها من قرار لجنة حقوق الانسان في ٢٢ مارس ١٩٧٢ ، الذي اعتبرت فيه اللجنة التصرفات الاسرائيلية في الأقاليم العربية المحتلة مكونة لجرائم حرب وجرائم ضد الانسانية ، حيث عارضت الولايات المتحدة الأمريكية هذا القرار ، ولقد سبق لنا التعليق على هذا القرار ، في الفقرة الأخيرة من المبحث الأول من هذا الفصل - فقرة ٣١ » ولذلك نكتفى بالاحالة على ما ذكرناه بخصوصه .

المبحث الثالث

الأمم المتحدة مركز تنسيق الجهود الدولية لتحقيق أهداف المجتمع الدولي

ينص الميثاق على جعل الأمم المتحدة مرجعا لتنسيق أعمال الدول وتوجيهها نحو تحقيق الغاية المشتركة : وهذا يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الأولى من الميثاق . ويقصد بذلك الإشارة الى ضرورة التعاون بين الدول الأعضاء ومنظمة الأمم المتحدة في حل المشاكل الدولية التي اهتم بها ميثاق الأمم المتحدة . وربما يضاف الى ذلك تحذير الميثاق للدول الأعضاء أو لبعضها من أن تحاول تسوية

أو حل مثل هذه المشاكل خارج الأمم المتحدة وعلى خلاف ما يقضى به ميثاقها .
وهى وسيلة اتبعتها الدول الكبرى فى كثير من أمهات مشاكل العلاقات الدوائية
والتي رأى فيها البعض أضعافا لمنظمة الأمم المتحدة ، وعلى ضوء ذلك يجب أن
نفهم المبادرة الأمريكية ، وغيرها فى المشروعات الأمريكية التي تطرحها الولايات
المتحدة الأمريكية لابعاد منظمة الأمم المتحدة عن المشكلة .

٣٥ - النص الكامل لمشروع المبادرة الأمريكية :

جاءت المبادرة الأمريكية فى صورة رسالة شفوية صادرة من وزير خارجية
الولايات المتحدة الأمريكية ويليام روجرز ، الى كل من وزير خارجية الجمهورية
العربية المتحدة ، والأردن واسرائيل ، وصيغت الرسالة الموجهة الى وزير خارجية
الجمهورية العربية المتحدة فى ١٩ يونيو ١٩٧٠ على النحو الآتى :

عزيزى السيد/ وزير الخارجية

لقد اطلعت بعناية على تصريح الرئيس جمال عبد الناصر بتاريخ أول مايو ،
وما أدليت به من ملاحظات بعد ذلك لمستر بيرجس - المشرف على شئون الرعايا
الأمريكية فى القاهرة والملحق بالسفارة الألبانية بالقاهرة ، كما قدم الى مستر
سيسكو - مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط - تقريراً
كاملاً عن المباحثات التي أجراها مع الرئيس جمال عبد الناصر ومعكم ، وقد قمنا
بالتفكير جدياً فيما يمكن القيام به بالنسبة للوضع فى الشرق الأوسط .

اننى أقر بأن الوضع قد بلغ نقطة خطيرة ، وأعتقد أنه من مصلحتنا المشتركة
أن تحتفظ الولايات المتحدة وتسمى علاقات صداقة مع كل شعوب ودول المنطقة
ونأمل فى توضيح أن ذلك من الممكن تحقيقه ، ونحن على استعداد للقيام بدورنا
فيه . اتنا ننظر للأطراف الأخرى المعنية - وبصفة خاصة لحكومتكم التي يقع
عليها دور بالغ الأهمية - على أمل أن تتحرك معنا لانتهاز هذه الفرصة ، فإذا
خسعت هذه الفرصة فاتنا سنعانى جميعاً من النتائج وسنشعر حقاً بأسف على
ذلك ، ومن خلال هذه الروح فاتنى أناشد حكومتكم أن تدرس بعناية الأفكار
التي سوف أعرضها فيما يلى :

اتنا نهتم بالغ الاهتمام بالسلام الدائم ، ونود أن نساعد الأطراف المعنية للتوصل الى هذا السلام . لقد قدمنا مقترحات جديدة وعملية من أجل ذلك ، كما قدمنا النصح لكافة الأطراف بالحاجة الى قبول حل معقول ، ولضرورة خلق الجو الذى يصبح السلام فيه ممكنا ، ونقصد بهذه النقطة الأخيرة تقليل حدة التوتر من ناحية ، وتوضيح المواقف من ناحية أخرى ، حتى تتوفر للعرب والاسرائيليين بعض الثقة فى أن ما سيتم الانتهاء اليه سوف يحفظ لهم مصالحهم الأساسية .

وفى رأينا أن الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل الى تسوية تكسب فى أن يبدأ الأطراف فى العمل تحت اشراف السفير يارنج المبعوث الخاص للسكرتير العام العام للأمم المتحدة ، للتوصل الى الخطوات التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

لقد أعلن وزير خارجية اسرائيل - أبا ايان - أخيرا ، أن اسرائيل على استعداد لتقديم تنازلات عندما تبدأ المباحثات ، وفى نفس الوقت ، فإن المشاركة المصرية فى مثل هذه المحادثات ستؤدى بدرجة كبيرة الى التغلب على الشك الاسرائيلى فى أن حكومتكم تسعى بالفعل للتوصل الى السلام .

اتنى أدرك موقفكم بالنسبة للمفاوضات المباشرة ، وقد أوضحنا منذ البداية أننا لا نقترح وضع مثل هذه الترتيبات موضع التنفيذ ، الآن ، وان كنا نعتقد - ويتوقف ذلك على التقدم الذى تحرزه المناقشات - أن الأطراف قد يجدون من الضروري أن يتقابلوا فى مرحلة ما اذا كان السلام سيعود الى منطقة الشرق الأوسط . ومع مراعاة هذه الأفكار ، فإن الولايات المتحدة تتقدم بالمقترحات التالية لتقوم الجمهورية العربية المتحدة بدراستها :

(أ) أن توافق كل من اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة على العودة الى وقف اطلاق النار ولو لفترة محدودة (٣ شهور) .

(ب) أن توافق الأطراف المعنية على التصريح التالى ، على أساس أن يصدره السفير يارنج فى صورة تقرير الى السكرتير العام يوثق :

« أبلغتني الجمهورية العربية المتحدة والأردن واسرائيل أنها توافق على :

١ - أنها بعد أن قبلت وأبدت رغبتها في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بكل أجزائه ، فاتها سوف تعين ممثلين لها في المناقشات التي تعقد تحت اشرافى طبقا للاجراءات والمكان والزمان الذى قد أوصى به مع الأخذ بعين الاعتبار - كلما كان ذلك مناسبا - ما يفضله الأطراف بالنسبة لأسلوب الاجراءات ، وبالنسبة للتجارب السابقة بينهم .

(ج) - أن الهدف من المناقشات المشار اليها عاليا هو التوصل الى اتفاق حول إقامة السلام العادل والدائم بينهم مستندا الى :

١ - الاقرار من جانب الأطراف بسيادة الأقاليم والاستقلال السياسى وفق نص قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧

٢ - الانسحاب الاسرائيلى من الأقاليم التى احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك طبقا لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

(د) - وأنه لتسهيل مهتسى من أجل التوصل الى حل كما يقضى بذلك قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، فإن الأطراف تحترم بكل دقة ابتداء من أول يوليو الى أول اكتوبر على الأقل قرارات مجلس الأمن الخاصة بوقف اطلاق النار .

أنا نأمل أن يلتقى هذا الاقتراح قبولا من الجمهورية العربية المتحدة ، كما نأمل فى الحصول على موافقة اسرائيل ، والى حين ذلك ، فائسى واثق انكم تشاركوننى الرأى لبذل كل الجهود من أجل الاحتفاظ بسرية هذه المقترحات ، وحتى لا تؤثر على احتمالات قبولهما . وقد وجهت رسالة مسائلة الى السيد/ الرفاعى وآمل أن ألتقى ردكم فى أقرب فرصة ، مع أطيب التمنيات .

وفى ٢١ يوليو ١٩٧٠ ، وهو اليوم الذى أذاعت فيه القاهرة نص المقترحات الأمريكية ، عقد الرئيس ريتشارد نيكسون مؤتمرا صحفيا مفاجئا اعلن فيه أن :
«الولايات المتحدة تعلق اهمية كبرى على مبادرتها السياسية الأخيرة فى الشرق

الأوسط من أجل ذلك فقد أحجمنا في الوقت الحاضر عن ارسال أى شحنات
أسلحة الى إسرائيل . . . وأن الموقف في الشرق الأوسط تزايد خطورة ، ومن
الضروري تجنب كل ما يمكن أن يؤدي الى نشوب حرب في المنطقة على نطاق
واسع ، كما أن الولايات المتحدة تسعى الى تجنب المواجهة مع الاتحاد
السوفيتي في أى مكان في العالم .

وفي ٢٢ يوليو ١٩٧٠ ، سلمت القاهرة ردها على المبادرة الأمريكية معلنة
قبولها ، وقد أعلن ذلك الرئيس الخالد جمال عبد الناصر في خطابه امام المؤتمر
القمي للاتحاد الاشتراكي في مساء ٢٣ يوليو ١٩٧٠ وقد أذيع نص الرد المصري
على المبادرة الأمريكية في ٨ / ٨ / ١٩٧٠ ، وهو في صورة رسالة من
السيد / محمود رياض وزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة الى ويليام
روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية ، نصها الآتي :

عزيزي السيد / وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد تلقيت رسالتكم المؤرخة ١٩ يونيو ١٩٧٠ ، والتي أشرت فيها الى خطورة
الوضع ، والى أن مصلحتنا المشتركة تقضى بأن تحتفظ الولايات المتحدة
وتسمى علاقات الصداقة مع كل شعوب ودول المنطقة ، وأبدىتم استعدادكم
للقيام بدوركم في هذا الشأن ، كما طالبتهم الآخرين بضرورة التحرك معكم
واغتنام هذه الفرصة . وقد أشرت الى الوسيلة الأكثر فعالية للتوصل الى تسوية
وهي أن تبدأ الأطراف في العمل تحت اشراف السفير يارنج للتوصل الى الخطوات
التفصيلية اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر
عام ١٩٤٨ . وجدير بالذكر أننا كنا نطالب دائما - كما كان يطالب جميع أصدقائنا وفي
مقدمتهم الاتحاد السوفيتي - بضرورة العمل على انجاح مهمة السفير يارنج في
تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وكنا وكان جميع أصدقائنا معنا نبذل ولازلنا نبذل
الجهود من أجل تحقيق ذلك .

وان خطورة الوضع في منطقة الشرق الأوسط ترجع الى قيام اسرائيل بعدوانها واحتلالها للأراضي العربية واصرارها على اعتداءاتها على الشعوب العربية أمر يدفع الموقف الى مزيد من التدهور .

وان انسحاب اسرائيل من كافة الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة لعدوانها على الدول العربية في ٥ يونيو ١٩٦٧ ، أمر أساسي لتحقيق السلام في المنطقة وأن تحرير الأراضي ليس فقط حقاً طبيعياً ، بل هو واجب وطني . وقد أكد هذا الحق ميثاق الأمم المتحدة الذي ارتبطنا به جميعاً ، كما عززه قرار مجلس الأمن الذي أكد عدم شرعية ضم الأراضي عن طريق الحرب ، والذي أشار كذلك الى وجوب احترام السيادة الإقليمية لدول المنطقة . وأن شعب الجمهورية العربية المتحدة الذي يعمل من أجل التنمية والبناء ورفع مستوى معيشته ، يهتم في الدرجة الأولى بتحقيق السلام اذ أن الحرب تعرقل خطوات البناء والتعمير ، هذا واننى أود أن أؤكد لكم أن الجمهورية العربية المتحدة لا يوجد لديها أى أهداف توسعية ، وذلك على عكس اسرائيل التي تسعى للتوسع وضم الأراضي العربية . وقد أعلن قادتها أنهم جميعاً يحاربون من أجل التوسع ، ولا زالوا يعلنون حتى اليوم في تصريحاتهم المتتالية عن نيتهم في ضم الأراضي العربية لاسرائيل . كما أنه ولا شك من المهم أن يتحقق ما ذكرتموه عن رغبة الولايات المتحدة في تنمية علاقات صداقة مع كل الشعوب ودول المنطقة ، ونحن نعتقد أن ذلك يساعد على توطيد السلام في المنطقة ، وكان من الممكن أن يتحقق ذلك لو أن الولايات المتحدة الأمريكية اتبعت سياسة متوازنة فعلاً .

واننى لعلى يقين بأنكم تدركون أن استمرار تجاهل حقوق الشعب الفلسطينى الذى شردته اسرائيل من موطنه ودياره ، لا يمكن أن يساعد على اقرار السلام في المنطقة ، وأنه من الضروري الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى العادلة المشروعة ، وفق قرارات الأمم المتحدة حتى يمكن أن يسود السلام في منطقة الشرق الأوسط . وعندما أصدر مجلس الأمن بالأجماع قراره في ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ أتاح للسجتمع الدولي بذلك فرصة لاحتلال السلام في المنطقة ، إلا أن

اسرائيل رفضت هذا القرار وحالت بذلك دون تحقيق السلام في ذلك الحين ، الأمر الذي نتج عنه استمرار الحرب حتى وقتنا هذا ، ولذا فقد كان موضع اهتمامنا قولكم بضرورة اغتنام الفرصة المتاحة الآن ، وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وهو ما كنا تنادى به منذ نوفمبر ١٩٦٧ ، وكنا نأمل أن يتم اقرار السلام منذ ذلك الحين . واثني أود أنؤكد لكم أننا ما زلنا نؤمن بأن السلام يمكن أن يتحقق بتطبيق الحل الذي أقره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، وقد حرصنا دائما منذ بدأ السفير يارنج في مهمته في ديسمبر ١٩٦٧ ، أن نوضح أهمية اعلان أطراف النزاع بادئ ذي بدء قبولهم لقرار مجلس الأمن واستعدادهم لتنفيذه بكافة بنوده . ولقد قامت الجمهورية العربية المتحدة من جانبها بإبلاغ السفير يارنج قبولها للقرار واستعدادها لتنفيذ ، وذلك أكثر من مرة وفي أكثر من وثيقة ، كما أنها أعلنت ذلك رسميا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولم تترك الجمهورية العربية المتحدة أي فرصة دون أن تعلن التزامها بهذا الموقف .

ولقد تعاونت الجمهورية العربية المتحدة تعاوننا كاملا مع السفير يارنج وبذلت كل جهد ممكن لاجتاج مهمته . هذا ويهمني أن أشير الى أنه في يوم ٩ مايو ١٩٦٨ تسلمت من الدكتور يارنج مقترحات شبيهة بمقترحاتكم ، والتي في رسالتكم ، وقد سلمته في نفس اليوم رسالة أعربت فيها من جديد عن قبول الجمهورية العربية المتحدة لقرار مجلس الأمن واستعدادها لتنفيذه ، كما أنني وافقت تلبية لطلبه ، على ارسال التعليقات اللازمة لممثل الجمهورية العربية المتحدة الدائم لدى الأمم المتحدة بنيويورك ليجمع بالممثل الخاص للسكرتير العام لاستئناف الاتصالات طبقا لقرار مجلس الأمن لتنفيذه ، وقد اقترحت في هذه الرسالة على السفير يارنج أن يضع جدولا زمنيا لتنفيذ القرار . ولقد كان من الواضح أنه لكي يتمكن السفير يارنج من تنفيذ مهمته ، فانه كان على اسرائيل أن تعلن قبولها لقرار مجلس الأمن واستعدادها لتنفيذه ، وهو الأمر الذي لم يتحقق ، بل رفضت اسرائيل إبلاغ السفير يارنج استعدادها لتنفيذ القرار . مما أدى الى توقفه عن مواولة نشاطه ، ومن ذلك يتضح أن مسؤولية عدم تمكن السفير يارنج حتى الآن من تنفيذ مهمته التي نص عليها قرار مجلس الأمن تقع على عاتق اسرائيل ، وعندما

وجدت فرنسا أن الموقف يتدهور ، وأن السفير يارنج لم يعد في استطاعته انجاز مهمته ، تقدمت باقتراحها الخاص باجتماع الدول الأربع الكبرى للعمل من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ومعاونة ممثل السكرتير العام على أداء مهمته ، الا أن اسرائيل استمرت في معارضتها مما أدى الى عرقلة أعمال الاجتماعات الرباعية .

أما بالنسبة لقرار وقف اطلاق النار ، الذى أصدره مجلس الأمن فى يونيو عام ١٩٦٧ ، فقد عملنا على احترامه منذ البداية ، الا أن اسرائيل لم تحترم هذا القرار أى وقت . وواصلت اعتداءاتها على منطقة السويس . وأغارت على مدنها ودمرت المنشآت الصناعية بها . وبصدور قرار مجلس الأمن فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ الذى تضمن التسوية السلمية ، أصبح قرار وقف اطلاق النار مرتبطا بتنفيذ قرار مجلس الأمن ، وهو ما أوضحناه فى رسائلنا الى الأمم المتحدة . الا أن رفض اسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أدى الى مواصلة القتال وعرقلة التسوية السلمية ، لذلك فانه من الواضح أن قيام السفير يارنج باستئناف لمهمته بنجاح يستدعى أن تعلن اسرائيل بطريقة لا لبس فيها عن قبولها لقرار مجلس الأمن واستعدادها لتنفيذه ، كما نرى أنه حتى يمكن للسفير يارنج أن يحرز تقدما سريعا فى المرحلة الأولى من عمله ، فان ذلك يستدعى قيام الدول الأربع الكبرى باعطائه توجيهات محددة من أجل تنفيذ بنود قرار مجلس الأمن وخاصة بالنسبة للانسحاب وضمانات السلام .

واتنا على استعداد لأن نؤكد من جديد للسفير يارنج استعدادنا لتنفيذ كافة بنود قرار مجلس الأمن وتعيين مندوب عنا للتباحث معه لتنفيذ هذا القرار ، ولامكان تحقيق ذلك ، فائنا على استعداد لقبول وقف اطلاق النار لفترة محددة لثلاثة شهور وفق اقتراحكم ، مع اعتقادنا بأن المنهاج الصحيح الذى يجب البدء به فى هذه الحالة ، هو المبادرة بوضع جدول زمنى لانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة . وقد كانت هذه النقطة التى توقفت عندها جهوده فى محاولاته السابقة ، وكان ذلك بسبب العراقيل التى وضعتها اسرائيل امامه بعدم قبولها تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

٣٧ - موقف الأردن من المبادرة :

في ٢٦ يوليو وافقت الحكومة الأردنية على المبادرة الأمريكية وأبلغت واشنطن بذلك ، وقد أعلن السيد/ عبد المنعم الرفاعي رئيس وزراء الأردن - في ذلك الوقت ، بعد اجتماعي الوزارة - أن الحكومة الأردنية قد أقرت باجماع صيغة الرد على المبادرة الأمريكية وكلفت وزير الخارجية بإبلاغها الى الجهات المختصة . ولما سئل الرفاعي عن طبيعة هذا الرد قال أنه ايجابي ويتفق مع رد الجمهورية العربية المتحدة ، وعلم من مصدر مسئول أن الحكومة الأردنية أوضحت في ردها أنه ليس لها سيطرة على نشاط منظمات المقاومة الفلسطينية التي تهدف تحرير الأرض المحتلة وعودة الفلسطينيين الذين طردوا في عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الى وطنهم ، وذكر الرد الأردني أن الأمم المتحدة قد اعترفت للفلسطينيين بحق العودة الى وطنهم ، وقد أذاع الأردن مذكرته بقبول المبادرة الأمريكية في ١٥ أغسطس ١٩٧٠ ، الذي صبح كما يلي :

ان المآزق الحاضر في طريق التسوية السلمية الذي أشرتم اليه والذي يبرنا أن نعلم أنكم تعملون على التغلب عليه ما كان لينشأ لولا تغنت اسرائيل في موقفها الحاضر المستند الى تفوقها العسكري ولولا رفضها المستمر لتنفيذ قرار مجلس الأمن الصادر في الثاني والعشرين من نوفمبر ١٩٦٧ ، ورفضها قبول الانسحاب من جميع المناطق العربية التي احتلتها منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وعلى أن أقول أن الدعم الأمريكي المتواصل لاسرائيل بشتى أوجهه والذي يؤمن لها تفوقها العسكري الحاضر ويجعلها تتغنت في موقفها انسلبي ، كما أن سياستها التوسعية الاقليمية على حساب البلاد العربية حولها ، هي التي تجعلها ترفض قبول تنفيذ قرار مجلس الأمن وتخلق الصعوبات أمام السفير يارنج فلا تستطيع السير في مهمته نحو تنفيذ هذا القرار . وقد نظرت حكومتى في مقترحكم الجديد وأولته اهتماما خاصا فتبين لها أن هذا المقترح لا يخرج في مادته عن مضمون قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، وبالإضافة الى ذلك فإنه يدعو الى اتخاذ بعض الاجراءات بغية تنفيذ هذا القرار .

لقد كانت الحكومة الأردنية على الدوام تنادى بقبول قرار مجلس الأمن هذا ، وتدعو الى تنفيذه كما أنها أخلصت في مقابلتها من ممثل السكرتير العام

للأمم المتحدة الدكتور جونار يارنج وسلكت في المباحثات معه مسلكا إيجابيا وبناء ، ولهذا فمن هذه النواحي لا تجد حكومتى شيئا جديدا يحول دون قبولها اقتراحكم الرامى الى الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واستئناف السفير يارنج مهمته بالاتصال مع الفرقاء من أجل تنفيذ القرار موضوع البحث .

غير أن حكومتى في نظرتها الى قرار مجلس الأمن وبحثها مع السفير يارنج في أمر تنفيذه ، كانت دائما تنطلق من منطلقين أساسيين :

الأول : وجوب قبول اسرائيل بمبدأ الانسحاب من كافة الأراضى العربية احتلتها منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ دون أى استثناء ، وذلك تأكيدا لما جاء في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى نص على عدم جواز اكتساب الأراضى بقوة السلاح .

والثانى : الاعتراف للشعب الفلسطينى بكامل حقوقه المشروعة التى أقرتها وأكدها قرارات الأمم المتحدة وضرورة ممارسته لهذه الحقوق ضامنا للسلام القائم على العدل والاستقرار فى المنطقة ولهذا فمن الطبيعى أن تظل حكومتى متمسكة فى موقفها بهذين المبدأين ، ونعتقد جازمين بأنه لن يتحقق تقدم نحو التسوية السلمية اذا لم تحترم احتراماً كاملاً سلامة هذين المبدأين .

وأما بالنسبة للالتزام بوقف اطلاق النار فان حكومتى قد التزمت وما زالت تلتزم بكل دقة بقرار وقف اطلاق النار ، وكانت بلادى طيلة الفترة التى مضت فى أعقاب العدوان الاسرائيلى فى يونيو ١٩٦٧ هدفا للاعتداءات والهجمات والغارات الاسرائيلية المسلحة ، وأن القرارات التى أصدرها مجلس الأمن مرارا وتكرارا بادانة اسرائيل على هذه الاعتداءات شواهد صادقة على أن اسرائيل هى التى خرقت وقف اطلاق النار . وفوق هذا فان توتر الوضع العسكرى على الجبهة الأردنية الاسرائيلية مرده فى الحقيقة الى استمرار اسرائيل فى احتلالها العسكرى للمناطق العربية وتغييرها لمعالم بعض أجزاء هذه المناطق واجراءاتها التعسفية ضد سكانها العرب واضطهادها لهم وتكليفهم بطردهم من ديارهم . هذا فوق ما أنزلته وما تنزله غاراتها الجوية وقذائفها على الجانب الشرقى من نهر الأردن من حرائق وتدمير للقرى والمدن وضرب لاقتصادنا وتقتيل للمواطنين

والمدنيين والعسكريين على حد سواء ، وقد اقتضى هذا الوضع أن تقوم المقاومة الفلسطينية بحقها المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة الاحتلال .

٣٨ - موقف إسرائيل من المبادرة الأمريكية :

عقدت الحكومة الإسرائيلية في يوم ٢٥ يوليو ١٩٧٠ اجتماعا طويلا استمر أكثر من ست ساعات وسط شواهد كثيرة على وجود خلافات حادة داخل مجلس الوزراء حول رد إسرائيل على المبادرة الأمريكية وقد اجتمعت الوزارة على هيئة « لجنة أمن » وهذا معناه فرض سرية كاملة على جميع المناقشات التي جرت في الاجتماع .

وصدر في نهاية الاجتماع بيان مقتضب جاء به أن مجلس الوزراء بدأ في مناقشات حول الموقف الذي نشأ نتيجة للبيانات التي أعلنتها الحكومة المصرية أخيرا فيما يختص بالمبادرة الأمريكية .

وقالت المصادر المسئولة أن إسرائيل تحاول ألا تبدو في موقف الرفض للمشروع الأمريكي بينما هي في الواقع لا توافق عليه . وأشارت هذه المصادر الى أن مائير أوضحت للسفير الأمريكي ، في الاجتماع الذي سلمها فيه رسالة نيكسون النقاط الآتية :

١ - أنها تخشى أن تستغل مصر فترة التوقف المؤقت لاطلاق النار في مد شبكة الصواريخ الدفاعية الى كل الجبهة المصرية .

٢ - أن الرئيس جمال عبد الناصر أكد على الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من كل الأقاليم المحتلة بينما تفسر إسرائيل قرار مجلس الأمن على أن الانسحاب لا يكون من جميع هذه الأقاليم المحتلة .

٣ - أن الرئيس المصري تحدث عن استعادة حقوق شعب فلسطين ، ولم يتحدث عن تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين .

وفي ٢٦ يوليو أذيع من القدس المحتلة أن إسرائيل قد طلبت ايضاحات كثيرة من الحكومة الأمريكية أبرزها كيفية تنظيم وقف اطلاق النار ، وتجميد الوضع

العسكري في الجبهة المضربة بحيث لا تستغل مصر فترة وقف إطلاق النار في تدعيم خطوطها الأمامية بشبكة الصواريخ المضادة للطائرات ، وما هي الضمانات التي يمكن أن تقدمها أمريكا في هذا الصدد .

وفي ٣١ يوليو ١٩٧٠ صدر بيان غامض تضمن قبول إسرائيل المقترحات الأمريكية وقد تضمن هذا البيان تفسيرات تتجاوز المقترحات الأمريكية وأيضا نصوص قرار مجلس الأمن ، وهذا البيان أصدره مجلس الوزراء الاسرائيلي عقب اجتماع دام ساعتين انتهى بقبول مبادرة الاجراءات الأمريكية ، حيث جاء في البيان الاسرائيلي أن الحكومة وهي تتخذ قرارا « بالمساهمة في المبادرة الأمريكية تلتزم بالخطوط العامة لسياستها الأساسية وبالبيانات الرسمية ... ووافقت على ان تعين في الوقت المناسب ممثلا عنها لاجراء مفاوضات سلام بدون شروط مسبقة تحت اشراف السفير يارنج وفي نطاق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وبهدف التوصل الى اتفاق سلام تعاقدي » . وقد أشارت الدوائر الدبلوماسية الى أن هذه الفقرة تتضمن تفسيرات تتجاوز كثيرا قرار مجلس الأمن الذي لم يتضمن أى إشارة - مباشرة أو غير مباشرة - الى مفاوضات أو أى اتفاق تعاقدي .

وفي ٤ أغسطس ١٩٧٠ أقر مجلس الوزراء الاسرائيلي صيغة الرد في جلسة قصيرة والقت رئيسة الوزراء في المساء أمام البرلمان بيانا أساسيا عن أسباب موافقة الحكومة على المبادرة الأمريكية ، حيث أشارت الى أن إسرائيل قد تلقت ايضاات هامة من الولايات المتحدة فيما يختص بمد إسرائيل بما تحتاج اليه من سلاح لتدعيم قوتها العسكرية . وقد كانت هذه الضمانات هي التي سهلت على الحكومة اتخاذ قرار ايجابي في المشروع الأمريكي . وأضافت أن تلك الضمانات تناوأت أيضا ما يثير قلق إسرائيل حول بعض المسائل السياسية ، ومع ذلك فإنها تشك في امكانية التوصل الى السلام نتيجة لنوايا الدول العربية ، لأن رد الحكومة المصرية على المقترحات الأمريكية لم يؤد البتة الى تهدئة مخاوف إسرائيل ، ولأن الطريقة التي صيغ بها الرد المصري تشهد بأن الأمل في تغيير موقف القاهرة ليس له ما يبرره ، لأن الرد رفض فكرة المحادثات التي بدونها -

في رأى اسرائيل - لا يمكن أن يقوم سلام مستقر . وأن اسرائيل لن تسحب جنديا واحدا الا بعد التوصل الى صالح تعاقدى ملزم .

وذكرت رئيسة الحكومة الاسرائيلية في بيانها أن رد الحكومة الاسرائيلية بقبول المقترحات الأمريكية لا يعنى أى تحول في السياسة الرسمية التى التزمت بها الحكومة من قبل وان اسرائيل لا تفكر فى الانسحاب الى خطوط يونيو عام ١٩٦٧ ، وأنها فى ردها على أمريكا ، لم تتعهد بأى التزام فيما يختص بمسألة الحدود .

ومما بلغت النظر لأول وهلة فى بيان الحكومة الاسرائيلية انه حاول تجاوز نص خطاب روجرز لكى يعطيه تفسيرات تتفق مع وجهة نظر اسرائيل . ومن هذه التفسيرات السعى لتحويل مهمة يارنج الى وسيط تعقد تحت اشرافه مفاوضات بين أطراف النزاع ، بينما نص قرار مجلس الأمن على أنه مندوب مفوض من السكرتير الأمم المتحدة لوضع تفاصيل تنفيذ القرار .

وحاول البيان الاسرائيلى أن يعود الى اعتبار قرار مجلس الأمن مجرد اطار لمهمة يارنج فى التصور الاسرائيلى ، بينما المؤكد أن هذا القرار صدر حاويا لكل عناصر تنفيذه ، طبقا لوجهة النظر العربية .

ويلفت النظر أيضا أن البيان الاسرائيلى حاول أن يلف حول نقطة الانسحاب من الأقاليم التى جرى احتلالها سنة ١٩٦٧ لكى يقول أن اسرائيل مستعدة للانسحاب من أقاليم محتلة سنة ١٩٦٧ الى حدود آمنة ومعترف بها ، وذلك حسب التفسير الاسرائيلى لقرار مجلس الأمن ، والأستناد الى النص الانجليزى لهذا القرار ، وهو ادعاء لا نصيب له من الصحة ، كما سبق أن بينا ذلك فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

وفى ٨ أغسطس ١٩٧٠ بدأت اسرائيل اثارة الصعوبات أمام بدء مهمة يارنج عندما أصدرت وزارة الخارجية الاسرائيلية بيانا رسميا هاجمت فيه السكرتير العام للأمم المتحدة واتهمته بأن « لم يعبر عن موقف اسرائيل كما أبلغته الى الحكومة الأمريكية والى الدكتور جونار يارنج » . والنقطة المهمة التى أثارت

اسرائيل الأزمة بخصوصها تتعلق بموضوع الانسحاب أو كان مشروع المبادرة الأمريكية الذي أقرته الدول الأربع الكبرى وأصبح بذلك مشروعاً رباعياً ينص على أن تبلغ الدول الأطراف في النزاع مبعوث الأمم المتحدة يارنج بسوافقتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ، وتضمن المشروع فقرة خاصة تنص على « أن اسرائيل على استعداد لسحب قواتها من الأقاليم التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ » ، ولكن اسرائيل أضافت الى هذا النص عبارة لم ترد أصلاً في المشروع الذي أقرته الدول الأربع تقول « على أن يكون الانسحاب الى حدود آمنة معترف بها تحددها اتفاقيات سلام تعقد بين أطراف النزاع عن طريق المناويزات » .

وفي تقريره الى مجلس الأمن عن التطورات الأخيرة في الأزمة التي خلقت ظروفًا تسكن دكتور يارنج من استئناف مهمته ، أشار يوثانت الى أنه طبقاً للمقترحات التي وافقت عليها الدول الأربع الكبرى بعث لى السفير يارنج في السابع من أغسطس بالرسالة الآتية ، ثم ذكر يوثانت نص الرسالة كما ورد أصلاً في مشروع المبادرة الأمريكية وأقرتها الدول الأربع ، وفيها النص على موافقة اسرائيل على الانسحاب من الأقاليم التي احتلت خلال نزاع عام ١٩٦٧ وذلك وفقاً للقرار رقم ٢٤٢ ، وهو قرار مجلس الأمن الصادر في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. وقد أثارت اسرائيل أزمة حادة حول هذا التقرير الذي بعث به يوثانت مساء الجمعة ٦ أغسطس الى مجلس الأمن ، وأصدر المتحدث باسم وزارة الخارجية الاسرائيلية بياناً قصيراً شديد اللهجة يتهم فيه سكرتير الأمم المتحدة بتغيير وجهة اسرائيل ، وإن بيانه لم ينقل بدقة الى أعضاء مجلس الأمن موقف اسرائيل . وقال المتحدث انه نظراً لهذه التطورات فقد استدعت اسرائيل سفيرها في واشنطن للتشاور حول هذا الموضوع .

٣٩ - وقف اطلاق النار :

تم وقف اطلاق النار في الساعة الواحدة من صباح يوم السبت ١٨ أغسطس عام ١٩٧٠ ، على جبهة قناة السويس ، بعد أن رفضت مصر اقتراحاً أمريكياً بشأن الرقابة على وقف اطلاق النار ، حيث اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أن

تقوم كل من مصر واسرائيل بمراقبة وقف اطلاق النار في الشرق الأوسط وفق نظام من « التنفيذ الذاتى » . ويقضى هذا الاقتراح بأن يقوم كل جانب بإجراء الاستطلاع الجوى الخاص به بينما يمكن لسفن الاستطلاع الألكترونى والأقمار الصناعية الأمريكية والسوفيتية أن تراقب الموقف من البحر ومن السماء . غير أن بعض المصادر أشارت الى أن الاقتراح الأمريكى ينص على أن لا تعبر مصر واسرائيل قناة السويس الا للقيام بعمليات الاستطلاع الجوى وقد بدأ تنفيذ وقف اطلاق النار فى الساعة الواحدة من صباح يوم السبت ٨ أغسطس ١٩٧٠ لمدة ٩٠ يوما على الجبهة المصرية وقد أذاعت وزارة الخارجية بيانا رسميا بذلك .

وكان هذا الموضوع محل مشاورات خلال الثمانى والأربعون ساعة السابقة له، وكانت مصر قد رفضت اقتراحا أمريكيا فى هذا الصدد وأمكن بعد الاتصالات التى جرت ، التوصل الى صيغة مقبولة لدى القاهرة بشأن ترتيبات وقف اطلاق النار . ولقد كانت الدول الأربع الكبرى ويوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة على علم بكل المشاورات التى تمت فى هذا الشأن وراعت هذه الترتيبات أمرين جوهريين :

١ - أمن وسلامة الجبهة العسكرية المصرية .

٢ - ضرورة حماية جبهات القتال العربية الأخرى .

وفيما يلى بيان وزارة الخارجية المصرية الخاص بوقف اطلاق النار :

« تم التوصل الى ترتيبات لوقف اطلاق النار لمدة ٩٠ يوما ، وذلك بناء على المقترحات الأمريكية التى أصبحت الآن - وباقرار الدول الأربع الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن - وثيقة موجهة الى السفير جونار يارنج لكى يحاول وضع قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩٦٧ ، موضع التنفيذ . كمنخل لحل أزمة الشرق الأوسط . أن الترتيبات التى تم التوصل اليها بعد مشاورات واسعة تعد من وجهة نظر ج.ع.م. ترتيبات مقبولة . وقد وضعت هذه الترتيبات فى حسابها أمن الجبهة العسكرية المصرية وضروراته . كما أخذت فى اعتبارها ضرورة حماية جبهات القتال العربية الأخرى ، وذلك على ضوء

المواقف المبدئية والعملية التى أعانها الرئيس جمال عبد الناصر فى خطابه الى المؤتمر القومى العام يوم ٢٢ يوليو ١٩٧٠ وكذلك ما أشار اليه الرئيس فى المناقشات التى جرت أمام هذا المؤتمر . وبمقتضى الترتيبات التى تم التوصل اليها ، فإن وقف اطلاق النار يبدأ مفعوله فى الساعة الواحدة من صباح يوم ٨ أغسطس ١٩٧٠ . وتعتبر وزارة الخارجية أنه على هذا النحو فإن الطريق يصبح مفتوحا أمام جهود السفير يارنج ، المبعوث الشخصى للسكرتير العام للأمم المتحدة المكلف بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

ومما هو جدير بالملاحظة أن دكتور جونار يارنج بدأ فى ٣ أغسطس ١٩٧٠ مشاوراته الاستطلاعية لبحث مدى امكانية القيام بجولة جديدة من مهمته فى الشرق الأوسط فى اطار المبادرة الأمريكية ، بعقد أول اجتماع له مع السكرتير العام للأمم المتحدة ، حيث تسلم منه تقريراً وافياً عن كافة المعلومات المتوفرة لديه عن تطورات أزمة الشرق الأوسط ، ثم عقد بعد ذلك اجتماعاً مع كل من نائب رئيس الوفد الدائم للجمهورية العربية المتحدة فى الأمم المتحدة الدكتور عبد الله العريان ، وكذلك الدكتور محمد الفراء رئيس الوفد الأردنى ، ويوسف تيكواه رئيس الوفد الاسرائيلى .

وفى ليلة الثامن من أغسطس ١٩٧٠ ، أعلن السكرتير العام للأمم المتحدة أن مهمة يارنج قد تم استئنافها ، وأشار فى التقرير الذى قدمه الى مجلس الأمن أن السفير يارنج وهو شخصياً يريان « أن هناك الآن أساساً معقولاً يمكن ليارنج أن يستأنف اتصالاته فوراً بناء عليه » وأضاف التقرير بعد ذلك « أن الطريق الذى يتعين السير فيه طويل وشاق وغير مأمون ولكن يمكن بشئ من الرغبة فى السلام التغلب على جميع العوائق » وقد أرفق السكرتير العام بتقريره خطاباً من دكتور جونار يارنج أشار فيه الى قبول الجمهورية العربية المتحدة والأردن واسرائيل تعيين ممثلين لهما فى المناقشات التى سوف يجريها .

ولكن اسرائيل فى ٢ أغسطس ١٩٧٠ ، أثارت أزمة بسبب اختيار مصر للدكتور محمد حسن الزيات رئيس وفد ج.ع.م فى الأمم المتحدة ممثلاً لها فى

اتصالات يارنج ، بدعوى أن هذه المحادثات يجب أن تتم على مستوى وزراء خارجية الدول المعنية ، كذلك اعترضت اسرائيل على اختيار مقر الأمم المتحدة لهذه المحادثات واقترحت أن يجرى هذه الاتصالات في قبرص أو على اقليم أى دولة محايدة في الشرق الأوسط .

وفي ٦ سبتمبر ١٩٧٠ أعلنت اسرائيل انسحابها من الاتصالات التي يجريها الدكتور يارنج ، وجاء هذا القرار في بيان أصدرته الحكومة الاسرائيلية ، صيغ على النحو التالي :

« ان قرار الحكومة الاسرائيلية في ٤ أغسطس ١٩٧٠ ، الخاص بقبول المبادرة الأمريكية التي تقدمت بها الولايات المتحدة ، وتعين مثل لها في المحادثات تحت رعاية السفير جونار يارنج لا يزال ساري المفعول . لقد انتهكت الحكومة المصرية بشدة ترتيبات وقف اطلاق النار ، ولا يزال هذا الانتهاك مستمرا . وحيث أن الحفاظ الدقيق لهذه الترتيبات في منطقة وقف اطلاق النار يعد واحدا من العناصر الرئيسية في المبادرة الأمريكية ، والمفاوضات تحت رعاية السفير يارنج ، لذلك فان اسرائيل لا تستطيع الاشتراك في هذه المباحثات طالما ما لم يتم تطبيق وقف اطلاق النار بصورة كاملة ، واستعادة الموقف الى ما كان عليه من قبل ٠٠٠ » .

وبذلك قضت اسرائيل على كل أمل كان معلقا على الحل السلمي في اطار المبادرة الأمريكية . ومما هو جدير بالملاحظة ان مهمة يارنج كانت قد بدأت في ١٨ ديسمبر ١٩٦٧ لمحاولة الوصول الى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧ واستمرت حتى ٢٧ مارس من عام ١٩٦٨ ، حيث توقفت بسبب التفسير الاسرائيلي لأحكام قرار مجلس الأمن الذي لا يتفق مع حقيقة المقصود منه.

٤٠ - موقف المقاومة الفلسطينية من المبادرة الأمريكية :

عارضت المقاومة الفلسطينية المقترحات الأمريكية ، ودعت الى عدم قبولها ، بما حمل مصر على أن توقف مؤقتا الاذاعات الفلسطينية وأصدرت بيانا رسميا

يشرح الأسباب التي دعت لاتخاذ هذا القرار (١).

وصدر في الوقت نفسه بيان رسمي يشرح الأسباب التي دعت ج.ع.م الى اتخاذ هذا القرار (٢).

(٢٦١) وكانت ج.ع.م قد اوضحت وجهة نظرها لمنظمات المقاومة تفصيليا منها : ان المبادرة الأمريكية وعلى فرض تنفيذها - لا تشكل أى وضع جديد بالنسبة لمنظمات المقاومة الفلسطينية لسبب واضح هو أن الأردن لم يلغ قرار وقف اطلاق النار مع اسرائيل ، ومع ذلك تقوم المقاومة بدورها بدون أى عائق .

أن نصوص المبادرة الأمريكية ، لا تشير الى وقف اطلاق النار الا على الجبهة المصرية فقط باعتبار أن مصر هى التى الفت قرار وقف اطلاق النار غير المحدود وأعلنت حرب الاستنزاف في يوليو ١٩٦٦

أن ج.ع.م اكدت منذ نوفمبر ١٩٦٧ عندما صدر قرار مجلس الأمن أن للمقاومة الفلسطينية حق رفضه وقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر عن وجهة نظر القاهرة في بيانه في مجلس الأمة يوم ٢٠ يناير ١٩٦٩ ، وأكد أنه من حق منظمات المقاومة الفلسطينية أن ترفض هذا القرار لأنه قد يكون كافيا لمواجهة ازالة آثار العدوان الذى تم في يونيو ١٩٦٧ ، لكن هذا القرار قد لا يكون كافيا لمطالب الثورة الفلسطينية .

ان الرئيس جمال عبد الناصر اوضح كل شيء يتصل بهذا الموضوع في خطابه وبياناته أمام المؤتمر القومى .

كذلك حرصت مصر على أن توضح وجهة نظرها لمنظمات المقاومة ، وقد اجتمع الدكتور حسن صبرى الخولى في عمان بممثلى المقاومة لهذا الغرض . ومع ذلك فقد استمرت مهاجمة بعض المنظمات للجمهورية العربية . وقد اذاع متحدث رسمى البيان الذى صدر في شأن قرار ج.ع.م وفيما يلى نصه : « اتخذت السلطات المختصة في ج.ع.م قرار يقضى بأن يوقف مؤقتا ارسال الاذاعات التى توجهها بعض المنظمات الفلسطينية على موجات اذاعة ج.ع.م » .

وقد تقرر ذلك بعد الموقف الذى اتخذته بعض هذه المنظمات الفلسطينية ازاء قبول مصر بما سمي بالمبادرة الأمريكية .

ان ج.ع.م شرحت وجهة نظرها في هذا الأمر على كل المستويات وبكافة الوسائل وبكل قطاعات الراى العام رسمية وشعبية .

ومن هذه الوسائل اتصالات وايضاحات وضمائم مباشرة قدمت للمنظمات الفلسطينية المسؤولة .

يضاف الى ذلك أن الالتزام المبدئى للجمهورية العربية المتحدة واضح ، كما أن تمسكها به يشهد عليه تاريخها ونضالها وتضحياتها .

ولقد بدأ من خلال الاتصالات أن المنظمات الفلسطينية المسؤولة متفهمة لسياسة ج.ع.م . عارفة مقاصدها ولكن ذلك لم يحدث أثره المرجو ، وكان العذر هو أن الزايدات بين المنظمات الفلسطينية تدفعها الى عكس ما تريد .

• • • • •

= والجمهورية العربية المتحدة مع تقديرها الشديد لظروف العلاقات بين مختلف المنظمات الفلسطينية تعتبر أن هناك حدوداً يتحتم فيها على كل طرف أن يتحمل مسؤوليته .

أن الجمهورية العربية المتحدة وضعت موجات اذاعية في خدمة بعض المنظمات الفلسطينية ، وكان ذلك تسهيلاً للدعوة عن فكرة المقاومة ولكنه من الخطأ أن تترك هذه الوسائل تحت رحمة أى مناورة محلية في علاقات القوى بين المنظمات الفلسطينية .

أن الجمهورية العربية المتحدة أيدت وسوف تؤيد دائماً حركة المقاومة الفلسطينية ووضعت تحت تصرفها وسوف تضع تحت تصرفها دائماً كل ما يتسع له جهودها من الامكانيات .

وهى ما زالت تعتبر أن حركة المقاومة الفلسطينية هى فى جوهرها أنبل الظواهر التى اجازتها الأمة العربية كرد فعل لنكسة عام ١٩٦٧ وكل ما تتمناه . ج.ع.م. هى أن توفق منظمات المقاومة الى اقامة علاقة صحية تسمح لها بأداء دورها العظيم المنتظر بما يجعلها طليعة من طلائع النصر فى الحرب العنيفة والمتعددة الجبهات التى تخوضها الأمة العربية الآن لتحرير الأرض .

وفى مساء أول أغسطس ١٩٧٠ ، درست اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربى برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر مجموعة من التقارير الهامة من كل العواصم العربية شارك فى وضعها سفراء ج.ع.م. ومبعوثوها وعدد من المسؤولين الذين كلفوا بمهام خاصة تتصل بالعمل فى الفترة الأخيرة وقد أسفرت هذه الدراسة عما يلى :

١ - أن هناك محاولة تجرى الآن فى العالم العربى لاثباته بمظهر الانقسام ، وهناك فيما يبدو الآن عناصر عربية تبذل جهودها لاجداث بل لافتيال دواعى الانقسام فى حين تتولى جهات أجنبية مهمة الترويج لذلك وتضخيمه .

٢ - أن هناك على وجه التأكيد عناصر فى العالم العربى تتحرك فى الموقف بطريقة لا توحى بأن قصدها هو خدمة المصلحة القومية بقدر ما أن قصدها هو أن تكسب لنفسها ولأغراضها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

٣ - أن دواعى الشك فى بعض ما يجرى الآن تزداد عندما يتساءل أى مراقب : ما هو سبب محاولة الضجيج على موقف ج.ع.م. الآن . أن قبول ج.ع.م. لقرار مجلس الأمن الذى لا تفعل المقترحات الأمريكية الجديدة شيئاً أكثر من محاولة العودة اليه ليس شيئاً جديداً ، وإنما تاريخه يرجع الى صدور القرار نفسه سنة ١٩٦٧ ، وأسباب ج.ع.م. فى قبوله معروفة لأنها حددت لنفسها هدفاً واضحاً أعطت لنفسها حق التحرك نحوه بكل القوة المتاحة لوسائلها العسكرية والسياسية والدولية ، وكان هذا التحرك هو الذى أنشأ تغييرات كبيرة فى الموقف دفعت الولايات المتحدة الى تذكر قرار مجلس الأمن بعد أن حاولت طويلاً - تحت النفوذ الاسرائيلى - تناسيه .

• • • • •

= وهذا القرار وأية إجراءات مقترحة للعودة إليه لا تنشئ وضعاً جديداً بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ولا يؤثر في عملها ، وهذا ما أوضحتته القاهرة صراحة لكل الأطراف العربية بما بينهم المقاومة الفلسطينية ذاتها ، وقبول مصر لوقف إطلاق النار لمدة ٩٠ يوماً ريثما تتضح امكانيات نجاح المحاولة الحديثة - وهو نجاح مشكوك فيه بسبب مطامع إسرائيل التوسعية - تقع في مسؤولية مصر ، فقد كانت مصر - وليس غيرها من الدول العربية - التي ألغت وقف إطلاق النار غير المحدود الذي تلتزم به كل الجبهات العربية ما عدا الجبهة المصرية عندما أعلنت مصر حرب الاستنزاف في يوليو السابق .

وإذا قيل بأن إسرائيل قد تنتهز هذه الفرصة لتعزيز قواتها فإن ذلك سوف يحدث على الجبهة المصرية فقط لأن بقية الجبهات العربية ما زالت ملتزمة حتى الآن بقرار وقف إطلاق النار - ومنذ يوليو ١٩٦٧ - وبالتالي فإن ذلك أمر يدخل في حساب الاستراتيجية المصرية وهي أدري بها .

ويبقى أنه من دواعي العجب أن الذين يتحدثون عن إطلاق النار ٩٠ يوماً هم الذين يطلقون النار فعلاً ، وأن الذين ترتفع أصواتهم بمعارضة وقف إطلاق النار هم الذين لم يمارسوا إطلاق النار واكتفوا في حربهم بالكلمات .

{ - أن القاهرة لا تريد المساعدة على إظهار صورة الانقسام ولا تريد أن تقوم بنى تصرف من شأنه أن يساعد على تحقيقه أو تكديسه لكنها في مسؤوليتها القوية مطالبة بالتصدي لكل محاولات الاستغلال وهي تعتبر أن بعض ما يجري الآن من مزايادات تصرف غير قومي .. لأن الذين لا يحاربوا يريدون الآن أن يتاجروا بدماء الشهداء الذين أطلقوا النار وتلقوها في صدورهم ولم يكتفوا بإطلاق الشعارات أو ترديدها .

ه - إذا كان بعض ما يجري الآن يهدف إبعاد مصر عن مسؤوليتها العربية فإن القاهرة تعتبر أن مسؤوليتها العربية قدر تاريخي وأن الدول الاستعمارية وإسرائيل لا تتمنى أكثر من إبعاد مصر وإنهاء مسؤولياتها العربية . ويلاحظ أن كل وسائل الدعاية الاستعمارية قد انتقلت فجأة إلى الترويج لواقف الذين يتظاهرون بالتطرف ومعارضة موقف مصر .

وقد تدهورت الأحوال في الأردن بسبب الخلاف الخطير الذي نشب بين الأردن والمقاومة الفلسطينية في النصف الثاني من شهر سبتمبر عام ١٩٧٠، أدى إلى نشوب القتال بصورة خطيرة ، اقتضت عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة ، انتهى بعد جهود شاقة ومبذنية ، بالتوصل إلى الموافقة على اتفاقية القاهرة بين حكومة الأردن والمقاومة الفلسطينية ، والموقع عليها في ٢٧ أغسطس عام ١٩٧٠ ، صيغت على

النحو الآتي :

وصولا إلى حقن الدماء العربية نتيجة لما حدث في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العشرة الأيام السابقة لهذا الاتفاق ، وصونا لأمن وسلامة الأمة العربية لما تتعرض له من مؤامرات استعمارية وتحقيقا للاستقرار في الأردن الشقيق الذي يتعرض لتمزق والآلام ، تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من شهر سبتمبر ١٩٧٠ بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يلي :

• • • • •

أولاً : انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فوراً ، مع انتهاء كافة التحركات العسكرية التي لا تحتملها غرضيات النشاط المعتاد وإيقاف كافة الحملات الإعلامية التي تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق .

ثانياً : السحب السريع لكافة القوات المسلحة الأردنية من عمان وأرجائها الى قواعدنا الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزها في أماكن تلائم العمل الفدائي .

ثالثاً : فيما يتعلق بمدينة أريد وغيرها من المدن تعود الأوضاع العسكرية والمدنية الى ما كانت عليه من قبل الحوادث الأخيرة .

رابعاً : تتحمل سلطات الأمن الداخلي حفظ الأمن تحت الإدارة المدنية .

خامساً : إطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فوراً .

سادساً : تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الأساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية ، مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية ، حتى يستتب الأمن وترجع الأمور الى حالتها الطبيعية . كما أن لهذه اللجنة الحق ومسئولية الإيصاء باتخاذ كل ما تراه من تدابير عاجلة واجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الأطراف المعنية وعودة الحياة الى طبيعتها الطبيعية .

سابعاً : تكون للجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتأتمر بأمرها على النحو التالي :

١ - مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية .

٢ - مكتب مدني يعنى بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين .

٣ - مكتب الاغاثة والاسعافات يتولى الاشراف على توزيع المؤن والمساعدات التي تصل اليها من الدول العربية وغيرها - على الضحايا والمصابين والمحتاجين .

ثامناً : تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد وإبرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون فيما يخص الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي .

تاسعاً : القرارات التي تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفذها لهذه الاتفاقية ، تكون ملزمة نهائياً تاماً من الطرفين .

عاشراً : تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤوليتها المشار اليها سلفاً فوراً ، على أن ترفع تقارير عنها الى الملوك ولرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من قرارات ، وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتقييد الأطراف المعنية بها .

• • • • •

== حادى عشر : تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهى الأدهم رئيس وزراء جمهورية تونس وعضوين آخرين احدهما يمثل السلطة الأردنية يعينه جلالة الملك حسين والثانى يمثل المقاومة الفلسطينية يعينه السيد ياسر عرفات . وللجنة العليا ان تستعين بمن تراهم .

ثانى عشر : تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول الى ما رمت اليه من اهداف سامية ممكنا وشرعيا ويلتزم الطرفان بانتهاء كافة الاوضاع الاستثنائية والحكم العسكرى .

ثالث عشر : فى حالة اخلال أى من الطرفين الاردنى والمقاومة الفلسطينية باى من بنود الاتفاقية أو عرقلة تنفيذها ، ستقوم كل الدول العربية الموقعة ، باتخاذ اجراءات موحدة وجماعية ضده .

رابع عشر : دعم الثورة الفلسطينية والوقف معها حتى تحقق اهدافها فى التحرر الكامل ودحر العدو الاسرائيلى الفاصب .

وقد وقع الاتفاقية كل من الملك فيصل والأمير صباح السالم الصباح والرئيس جمال عبد الناصر والسيد ياسر عرفات والعقيد معمر القذافى واللواء جعفر نميرى ، والملك حسين بن طلال والسيد رئيس وزراء تونس ، والرئيس اللبناني سليمان فرنجيه والسيد احمد الشامى عضو المجلس الجمهورى اليمنى .

وقد باشرت لجنة المراقبة العسكرية أعمالها فى عمان بعد التوقيع على الاتفاقية بساعات قليلة فى مساء ٢٧/١٠/١٩٧٠ ، ويجب ملاحظة انه قبل التوقيع على الاتفاقية يوم واحد أى فى ٢٦ سبتمبر ١٩٧٠ كان قد صدر قرار بادانة من مؤتمر الملوك والرؤساء للأردن وذلك بعد ان استمع المؤتمر الى تقرير من الرئيس جعفر نميرى الذى شاهد الوضع على الطبيعة خلال رئاسته لوفد يمثل المؤتمر ، كان قد سافر الى عمان ، وقد كلف المؤتمر الرئيس جمال عبد الناصر بمهمة تبليغ القرار الى الملك حسين ، الذى صيغ على الوجه الآتى :

باسم رؤساء الدول العربية المجتمعين فى القاهرة ، يؤسفنى ان ابلغكم قائلنا الشديد بعد التقرير الذى استمعنا اليه من الاخ الرئيس جعفر نميرى وبقية أعضاء الوفد الممثل لنا ، الذين عادوا من عمان الليلة . ان التقرير الذى استمعنا اليه منهم جميعا يؤكد لنا مما لاندع مجالا للشك من حقائق :

١ - ان هناك اصرارا من جانب السلطة الأردنية على مواصلة اطلاق النار برغم كل المحاولات التى بذلت .

٢ - ان كل الوعود التى قطعت لنا اهدرت اهدارا كاملا وافرغت من أى قيمة حقيقة لها .

٣ - ان هناك خططا لتصفية المقاومة الفلسطينية برغم كل ادعاء بغير ذلك .

٤ - ان هناك مذبحة مروعة تجرى فى الأردن منافية لكل القيم العربية والانسانية =

• • • • •

٥ - ان وفد الرؤساء الذى عاد من عمان يشعر أنه قد تعرض لراوغات لم يكن يجب أن يتعرض لها .

وتنفيذا لاتفاقية القاهرة التى عقدت عدة اتفاقات بين السلطات الاردنية والمقاومة الفلسطينية لوضع الاجراءات الخاصة بتطبيق الاحكام التى تضمنتها اتفاقية القاهرة ، ومن هذه الاتفاقيات نشر الى الاتفاق الذى تم التوقيع عليه يوم ١٣ اكتوبر ١٩٧٠ الذى تضمن القواعد التالية :

١ - الشعب الفلسطينى وحده متمثلا فى الثورة الفلسطينية هو صاحب الحق فى تقرير مصيره .

٢ - ان الثورة الفلسطينية قوة وطنية ونضالية ، وهى من المستلزمات الاساسية للمعركة ضد العدوان من أجل التحرير ولهذا ينبغى تعضيدها وتصعيدها .

٣ - تتعهد الحكومة الاردنية ألا يقوم او يعمل أى جهاز او تنظيم او أى جهة فى الاردن ضد مصلحة الثورة الفلسطينية والوحدة .

٤ - تعتبر عمان المقر الرئيسى للجنة المركزية بجميع فروعها السياسية والعسكرية والاجتماعية وغيرها .

٥ - تتولى اللجنة المركزية تنظيم الحراسة لمكاتبها فى العاصمة والأماكن الأخرى ، وهى ايضا المسيطرة والمتزمنة عن الثورة سياسيا وعسكريا فى كل الميادين الأخرى .

٦ - حرية وحماية العمل الفدائى وتأمين سلامته وحقه فى التعبئة الشعبية والوطنية تضمنه الحكومة الاردنية بما لا يمس سيادة البلاد فى حدود القانون .

وحدد الفصل الثالث من الاتفاق موقع العمل الفدائى فى الاردن ، وقد احتفظ بسرية موادة ، الذى كفل حرية التنقل للفدائيين وسياراتهم على أن تتولى قيادة الكفاح مسئولية انضباط قوات الثورة ، ويقدم الفدائى المخالف للقانون امام المحاكم الاردنية المدنية .

ونص الفصل الرابع الخاص بالالتزامات المتبادلة بين الجانبين ، على أن تعامل قوات الثورة نفس ومعاملة قوات الجيش الاردنى ويكون لها نفس الحقوق والتسهيلات المعطاة للجيش . وقد حظرت الاتفاق حمل الفدائيين للسلاح فى المدن الا فى الحالات المستثناة ، كما منع المظاهرات العسكرية واطلاق الرصاص والمناورات بالذخيرة الحية فى المناطق المأهولة بالسكان . ونص ايضا على عدم التعرض لأى فرد من قوات الجيش من جانب أى فدائى مقابل عدم التعرض من جانب السلطة للفدائيين . كذلك نص الفصل السادس من الاتفاق على تكوين لجنة مشتركة دائمة مهمتها استمرار المحافظة على تنفيذ اتفاق القاهرة وكذلك الاتفاقية الحالية وكافة ملحقاتها ، وتكون هذه اللجنة من ثلاثة أعضاء برئاسة السيد الباهى الأدهم أو من ينوبه وعضوية مندوب للحكومة وآخر للمقاومة .

٤١ - موقف الولايات المتحدة الأمريكية من المبادرة :

من العجب أن الولايات المتحدة قد ساندت إسرائيل على موقفها الذي سبق أن أشرنا إليه من المبادرة الأمريكية . والدليل على ذلك مؤسس على عدة وقائع ، منها ما ذكرته الدوائر الأمريكية في ٢٢ أغسطس ١٩٧٠ من أنها قد اتفقت مع إسرائيل منذ فترة على امدادها بالأسلحة الالكترونية الحديثة تأكيداً لقرارات الولايات المتحدة بالألا تسمح للميزان العسكري في الشرق الأوسط أن يتحول بصورة خطيرة ضد إسرائيل ، وأن هذه الأسلحة سوف تساعد سلاح الطيران الاسرائيلي على مواجهة شبكة الصواريخ الواسعة التي أقامت في جبهة القناة .

وقبل ذلك كان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط قد أعلن في ١٢ يوليو ١٩٧٠ أن مصر قد تلقت خلال الأسابيع الأخيرة معدات برمائية وفيرة ... وأن الموقف في جبهة قناة السويس قد يؤدي الى مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وأنه يجب وقف إطلاق النار لبدء المفاوضات . وأن ميزان القوى في الشرق الأوسط قد تأثر بصورة واضحة بسبب اقامة صواريخ أرض جو في مصر . ومن ذلك أيضا نشير الى ما أعلنه وليام روجرز وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في ١٤ سبتمبر من أن الولايات المتحدة قد قررت مد إسرائيل بجميع المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تطلبها ، وأن الحكومة الأمريكية سوف تتخطى جميع العقبات الادارية والقانونية لاستئناف المعونات الاقتصادية لاسرائيل ولزيادة مساعداتها العسكرية لها ... لان مصلحة أمريكا الوطنية سوف تصان بزيادة الدعم الاقتصادي والعسكري لاسرائيل الذي يحفظ لها استقلالها وسيادتها ، وأن إسرائيل تواجه موقفا اقتصاديا خطيرا ، ولذلك سوف تقدم لها وزارة الدفاع الأمريكية - ومن اعتماداتها المالية - جميع حاجاتها العسكرية حتى لا ترهق بالديون اللازمة للتسليح ... » .

وقد أعلن وزير خارجية ج.ع.م بعد التصريح السابق لوليام روجرز أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذا التصريح قد انتهت مبادرتها . كذلك نشير الى أنه في ٦ أكتوبر ١٩٧٠ ، اقترحت الحكومة الأمريكية وقف المحادثات التي يجريها نواب وفود الدول الأربع الكبرى - أمريكا - الاتحاد السوفيتي - فرنسا - بريطانيا -

وهي المحادثات التي تهدف الى السعى عن حل لأزمة الشرق الأوسط ، وذلك بناء على الاقتراح الذي تقدمت به فرنسا في ١٦ يناير ١٩٦٩ ، والتي بدأت فعلا في أول أبريل ١٩٦٩ ، وقد فشلت هذه المحادثات الرباعية في تحقيق الهدف منها بسبب تجميد الولايات المتحدة الأمريكية لها ، ورفض إسرائيل قبول تدخل الدول الكبرى والأمم المتحدة ، واصرارها على ضرورة الدخول في مفاوضات مباشرة مع الدول العربية للوصول الى اتفاقيات صلح .

والوقائع السابقة تؤكد ما سبق أن أشرنا اليه في الفصل الأول من أن موقف الولايات المتحدة من أزمة الشرق الأوسط لا يتفق مع التزامات هذه الدولة طبقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي العام ، كما أن هذا الموقف يتعارض مع المبدأ الخامس من مبادئ الأمم المتحدة المنصوص عليها في المادة ٢/٥ من ميثاقها الذي جاءت به الإشارة الى الالتزام بأن « يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الأمم المتحدة في أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق، كما يتمتعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال المنع أو القمع ... ومخالفة الولايات المتحدة لهذا الالتزام أمر مؤكد من مساندتها السياسية لإسرائيل ومنع الأمم المتحدة من اصدار قرار بتطبيق أحكام الأمن الجماعي الواردة في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، كما أن اخلاص الولايات المتحدة بهذا الالتزام واضح من الوقائع التي أشرنا اليها الآن ، وتلك التي سبق لنا الإشارة اليها في الفصل الأول ، التي تؤكد الدعم العسكري لإسرائيل لضمان تفوقها على الدول العربية وبالتالي عدم امتثالها لقرارات الأمم المتحدة ، ولا يمكن مقارنة موقف الولايات المتحدة هذا ، بموقف الاتحاد السوفيتي من الدول العربية ، لأن هذا الموقف الأخير يتفق مع نص المادة ٢/٥ من الميثاق .

ومن المفيد أن نشير هنا الى ما ذكره آدم ماليك رئيس الدورة السادسة والعشرين للجمعية العامة في ٢١ سبتمبر ١٩٧١ بخصوص ضرورة حل المشاكل

الدولية عن طريق الأمم المتحدة ، والدور الأساسى الذى يجب أن تقوم به الدول
الأعضاء خاصة الدول الكبرى :

« ... que l'ONU. devrait devenir le centre des efforts déployés par l'humanité pour assurer sa survie, l'instrument pour établir de conditions minimales de civilisation pour tous. Le rôle de l'ONU. sera fonction de ce que les Etats Members et particulièrement les grandes puissances, veulent faire de l'O. N. U. »

« que l'Assemblée travaille à la paix, une paix qui mette fin à l'agomé de la guerre en Indo-chine et au moyen orient, ainsi qu' aux engoisses des réfugiés » (١)

الفصل الثالث

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الشرق الأوسط
على ضوء أحكام القواعد العامة للقانون الدولى

٢٢ - أهمية دراسة الموضوع :

فى هذا الفصل سوف نعالج اخلال الولايات المتحدة الأمريكية بالقواعد العامة للقانون الدولى فى ثلاثة اتجاهات ، الأول بتقديمها المساعدات البشرية ، والثانى عن طريق المساعدات الاقتصادية، والثالث عن طريق المساعدات العسكرية. وبذلك سوف نقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ، نعالج فى الأول موقف القانون الدولى من تصريح الولايات المتحدة لرعاياها بالعمل فى الجيش الاسرائيلى ، وفى الثانى المساعدات الاقتصادية والعسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل ، وفى الثالث ، سوف نلقى نظرة موجزة ولكنها تحليلية لمدى اخلال الولايات المتحدة بالتزاماتها الدولية باعتبارها دولة محايدة فى النزاع العربى الاسرائيلى .

(١) أنظر صفحة ٢ من العدد رقم ١٤ بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٧١ من نشرة مكتب الأمم المتحدة بالقاهرة ، عن اعمال الدورة السادسة والعشرين :

البحث الأول

الدعم البشرى الأمريكى لإسرائيل

٤٣ - الوقائع :

١ - فى السادس عشر من أكتوبر عام ١٩٦٩ ، طُلبت الجمهورية العربية المتحدة من الولايات المتحدة الأمريكية ، إيضاحات عن تصريحات نقلتها وكالات الأنباء على لسان مستر وليام روجرز وزير الخارجية الأمريكية عما اذيع بخصوص صيغة رودس ، حيث استدعى وكيل وزارة الخارجية فى الجمهورية العربية ، مستر دونالد بيرجس المشرف على شئون الرعايا الأمريكيين فى الجمهورية العربية المتحدة ، لمناقشة هذا الموضوع ، وللحصول على إيضاح لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من قرار مجلس الأمن الصادر فى ٢٢ من نوفمبر عام ١٩٦٧ . وقد تلا ذلك ظهور أدلة قاطعة على وجود عدد غير قليل من الرعايا الأمريكيين فى خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية .

٢ - وفى نهاية النصف الأول من شهر نوفمبر عام ١٩٦٩ ، أثارت الحكومة الأمريكية من جديد موضوع العسكريين الأمريكيين الذين يعملون فى خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية ، وذلك نتيجة لاحتساسها بالأثر الذى أحدثه هذا الموضوع فى العالم العربى . ولقد تقدمت الحكومة الأمريكية الى الجمهورية العربية المتحدة بمذكرة استتدت فيها الى نقطتين هما : أن هناك رعايا أمريكيين يعملون فى جيوش أخرى غير الجيش الاسرائيلى ، وأن الولايات المتحدة الأمريكية تعارض انضمام رعاياها الى جيوش أجنبية . وأن خدمة الرعايا الأمريكيين فى الجيش الاسرائيلى قد جاءت نتيجة لقرار صادر من المحكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد رفضت الجمهورية العربية المتحدة التفسيرات التى وردت فى مذكرة الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها جاءت تأكيداً لوجود رعايا أمريكيين فى خدمة الجيش الاسرائيلى ، ولأن المنطق الذى تبرر به أمريكا موقفها على أساس أن هناك رعايا أمريكيين فى خدمة جيوش أخرى غير الجيش الاسرائيلى لا يهم انقاهرة ، بل الذى يهمها هو وجود أمريكيين فى وحدات القوات المسلحة الاسرائيلية التى تحارب الجمهورية العربية المتحدة وتعتدى على الاقليم المصرى ،

كما أن الادعاء بأن القانون الأمريكي — تطبيقا لقرار المحكمة العليا الأمريكية — لا يمنع الأمريكيين من الخدمة في القوات الاسرائيلية ، انما هو ادعاء مرفوض من أساسه ، لأن المعول عليه في هذه الحالة هو ما يقضى به القانون الدولي ، وليس القانون الأمريكي .

وقد علقت بعض الجهات المسئولة في واشنطن ، بأن الاتصالات التي أجرتها الحكومة الأمريكية مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة ، وحكومات الدول العربية الأخرى ، بخصوص هذا الموضوع ، كانت تهدف الى التخفيف من الآثار السيئة التي أحدثتها هذه الأزمة في العالم العربي كله ، والتي عبر عنها مجلس الدفاع العربي المشترك بقوله « أن موقف حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يسمحها لرعاياها بالخدمة في جيش اسرائيل ، يعتبر تحديا ومواجهة سافرة ضد الأمة العربية ، ويضع أمريكا في موقف المعادى لآمال وتطلعات الشعوب العربية في التحرر والتقدم ، خاصة وأن الولايات المتحدة تواصل تقديم السلاح والطائرات لاسرائيل ، دعما منها للعدوان على الأمة العربية . » وقد أثير هذا الموضوع في مجلس النواب الأمريكي ، وجاء على لسان النائب الجمهوري بيرت تالكوث أن عددا كبيرا من الرعايا الأمريكيين يعملون منذ عدة سنوات في القوات المسلحة الاسرائيلية ، وأضاف أنه ليس من الصعب أن يتخيل الانسان طيارا أمريكيا — اسرائيليا — يضرب بالقنابل مدينة هامة في العالم العربي .

في يوم ٢١ من نوفمبر عام ١٩٦٩ ، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها البالغ للحملة العنيفة التي انفجرت في الدول العربية حول موضوع العسكريين الأمريكيين في اسرائيل . وقد حاول جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأمريكية ، لشئون الشرق الأوسط في الاجتماع الذي عقده مع الممثلين الفلسطينيين ، أن يهدئ من هذه الحملة بالنكار بوجود عسكريين أمريكيين في خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية ، وادعى بوجود عدد قليل من الأشخاص الذين يحملون جنسية مزدوجة أمريكية واسرائيلية ، في القوات المسلحة الاسرائيلية . وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تشجع الأمريكيين على الخدمة في أى جيش أجنبي ، وتفضل بقوة ألا يفعلوا ذلك .

غير أن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية صرح بعد اجتماع سيسكو بالدبلوماسيين العرب ، بأن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفعل الكثير لمنع مواطنيها من الخدمة في جيوش دول أجنبية لأسباب منها : أن الولايات المتحدة نفسها تجند الأجانب للخدمة في قواتها المسلحة .

وفي الثاني والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٩ أشار المتحدث الرسمي باسم الجمهورية العربية المتحدة الى موضوع العسكريين الأمريكيين العاملين في الجيش الاسرائيلي ، والى الموقف الذى يمكن أن ينشأ عن ذلك في حالة سقوط أحدهم أسيرا في أيدي القوات العربية ، وهل ستطالب أمريكا بتسليمه أم أن اسرائيل هى التى ستفعل ذلك ؟ وهل سيعامل على أنه يحل جنسية اسرائيلية أم على أساس أنه يحل الجنسية الأمريكية ، وأضاف المتحدث الرسمي للجمهورية العربية المتحدة قوله أليس هذا يجعلنا نسأل هل أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الدول العربية ؟ وقد قامت وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة في اليوم ذاته باخطار السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية والدول العربية الأخرى .

كما أن وزارة الخارجية المصرية حددت رأيا في مذكرة للحكومة الأمريكية ، صدرت في صورة بيان صحفى من وزارة خارجيتها ، وقام بتسليمها الى وكيل وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة المستر دونالد بيرجس رئيس قسم رعاية المصالح الأمريكية في السفارة الاسبانية بالقاهرة بأن هذا البيان الصحفى قد جاء مناقضا للموقف الذى اتخذته الحكومة الأمريكية في عام ١٩٥٦ ، أثناء حرب السويس ، حيث أصدرت الحكومة الأمريكية في العاشر من نوفمبر عام ١٩٥٦ بيانا بمناسبة الحالة الراهنة في الشرق الأوسط في ذلك الوقت ، حذرت فيه المواطنين الأمريكيين من فقد جنسيتهم اذا ما انضموا أو خدموا في جيش دولة أجنبية بدون الحصول على اذن مسبق من وزير الخارجية الأمريكية ووزير الدفاع الأمريكى . كما أشارت وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة في تعليقها على المذكرة السابقة الى أن القضاء الأمريكى قد جرى على اسقاط جنسية المواطن الأمريكى الذى يخدم في دولة أجنبية. بدون اذن كتابى ، من

ذلك حكم محكمة الاستئناف في ولاية نيويورك في عام ١٩٦٣ . كما بينت وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة ، أن الحكومة الأمريكية في سياستها الجديدة قد استندت على حكم صادر من المحكمة العليا الفيدرالية منذ ثمانية شهور ، وقد قامت بإبلاغه إلى جميع تنصلياتها في الخارج كمنشور إداري ينص على جواز إسقاط الجنسية عن الأمريكي الذي يخدم في جيش دولة أجنبية ، وقد قامت القنصلية الأمريكية في تل أبيب بإذاعة هذا المنشور الإداري ، دون سبب معروف ، مما يؤكد أن الغرض من إذاعته ليس إلا زيادة تشجيع الأمريكيين على الخدمة في القوات الإسرائيلية ، كما أن هذا الحكم الذي تستند عليه الحكومة الأمريكية ، للتخلص من مسؤولياتها عن اشتراك المواطنين الأمريكيين في خدمة الجيش الإسرائيلي ، قد أصدرته المحكمة بناء على قضية رفعها إليها افروين اليهودي وأن هيئة المحكمة التي أصدرت هذا الحكم كانت برئاسة قاض يهودي مما يؤكد أن الغاية منه كانت الحصول على سابقة قضائية مقصودة في ذاتها ، وهي تشجيع المواطنين الأمريكية على الخدمة في الجيش الإسرائيلي .

٣ - اشتراك قوات بحرية وجوية إسرائيلية في مناورات للأسطول الأمريكي السادس في البحر الأبيض المتوسط .

في الرابع من نوفمبر عام ١٩٦٩ ، وردت أنباء مؤكدة بالأدلة القاطعة ، بأن قوات بحرية وجوية إسرائيلية قد اشتركت في مناورات كبيرة أجرتها القوات البحرية والجوية التابعة للأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط ، وأهمية هذه المعلومات . أنها في الوقت الذي تزايدت فيه الأدلة على وجود العنصرين الأمريكيين في خدمة الجيش الإسرائيلي . وقد جرت المناورات المشتركة في الفترة ما بين ١٩ و ٢٤ من أكتوبر عام ١٩٦٩ ، وأنه بقصد إخفاء دور القطع البحرية الإسرائيلية في المناورات المشتركة فقد طلب إلى هذه الوحدات الامتناع عن إرسال أية إشارات - وأن الغرض الأساسي من هذه المناورات إنما كان تدريب القوات المشتركة فيها - بما في ذلك الوحدات الإسرائيلية - على مهاجمة أهداف بحرية من الجو ، وأن أربع قواعد جوية في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط قد اشتركت في إدارة ومتابعة هذه العملية ، وهذه القواعد

هي قاعدة اكسروتيرى فى قبرص ، وقاعدة مالطة ، وقاعدة هويلس فى ليبيا ، والقاعدة الجوية فى تل أبيب ، وأن الجزء الأكبر من الطائرات التى اشتركت فى العملية كانت من طراز « سكاي هوك » المتعمل فى الطيران الاسرائيلى .

٤ - موجة الهجرة من الولايات المتحدة لاسرائيل . أكدت الأنباء فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٩ أن السلطات الأمريكية تتكتم على هجرة مائة وعشرين أسرة يهودية - أمريكية - الى اسرائيل ، وذلك على عكس المألوف من هجرة اليهود من اسرائيل الى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد تبين أن هناك تمويلا غير عادى لهذه الهجرة . كما أن هناك تسهيلات قد تمت فى وقت سريع للغاية ، وأن التخصصات الفنية لأفراد هذه الأسر المهاجرة تنصب كلها على أعمال تتصل مباشرة بالطيران الحربى . وقد أكد المعلومات السابقة ما أعلنه آريه نيكوس ، رئيس الوكالة الدولية اليهودية ، فى يوم ٢١ من نوفمبر ١٩٦٩ ، من أن عشرة آلاف من اليهود الأمريكيين سيهاجرون الى اسرائيل خلال العام القادم ، وأن هجرة اليهود من الولايات المتحدة الى اسرائيل ، قد تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الأخيرة .

٤٤ - التحليل القانونى :

لقد استعرضنا فى القسم الأول من هذا المبحث بعض الوقائع التى استخلصناها من الأنباء خلال شهرى أكتوبر ونوفمبر من عام ١٩٦٩ ، وهى وقائع تؤكد أن الولايات المتحدة قد أصبحت الآن تقف من النزاع العربى الاسرائيلى موقفا صريحا يتعارض مع القانون الدولى العام . وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد حاولت فى أعقاب حرب الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ أن تنفى وجود أى اشتراك من جانبها أو تأييد للموقف الاسرائيلى فانه على ضوء الوقائع التى جاءت فى القسم الأول من هذا المبحث لا تستطيع التمسك بهذا الادعاء . ويكفى هنا أن نشير الى أنه فى يوم السادس من يونيو عام ١٩٦٧ وقف المندوب الدائم للولايات المتحدة الأمريكية فى مجلس الأمن لكى ينفى « تقييلا قاطعا ما وصفه بأنه ادعاءات خيالية صدرت خلال الأربع والعشرين ساعة الأخيرة عن اشتراك طائرات الولايات المتحدة فى الأعمال العدوانية الجارية فى الشرق

الأدنى . وقال أن حكومته على استعداد - منعاً لاقتشار هذه الأكاذيب الخطيرة - للتعاون في اجراء تحقيق محايد فوري في هذه الاتهامات تقوم به الأمم المتحدة ، كما أنها على استعداد لدعوة من تندبهم الأمم المتحدة من موظفيها الى الصعود فوق حاملات طائراتها في البحر الأبيض المتوسط في أى وقت من الأوقات للتحقيق في النشاطات الماضية والحاضرة للطائرات الأمريكية في المنطقة » (١) .

وهذا الادعاء الأمريكى هو الذى جعل مندوب اسرائيل يعلن في مجلس الأمن في اليوم نفسه بأن « بلده قد اتقل ، بمجهوده وحده ، من حالة التعرض لخطر جسيم الى المقاومة الناجحة لقوات الجمهورية العربية والأردن وسوريا ، لكى تقارن ذلك بما أكدته الوقائع التى جاءت في القسم الأول من هذا المبحث ، ولكن تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت بالدور الأول والأساسى في انشاء اسرائيل ، مازالت أيضا السند الرئيسى لها في جميع المجالات العسكرية والاقتصادية ، والسياسية في داخل الأمم المتحدة ، كما يبدو ذلك من موقفها من العدوان الاسرائيلى في الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ حتى الآن ، ومن موقفها في المحادثات الثنائية والرابعة ، ومن موقفها في سائر مشروعات التسوية التى اقترحتها على الدول العربية منذ حرب يونيو ١٩٦٧ حتى الآن . وهذه الملاحظة العابرة قصدنا بها التمهيد لدراسة موقف القانون الدولى من اشتراك العسكريين والمدنيين الأمريكيين في خدمة القوات الاسرائيلية ، دراسة نوجزها في الملاحظات الآتية :

١ - القانون الأمريكى يمنع الرعايا الأمريكيين من الخدمة في القوات المسلحة الأجنبية بدون تصريح : هناك طائفة من التشريعات الداخلية التى تسقط الجنسية عن المواطن في حالة عدم ولائه لوطنه واحترامه نظمها ، كما لو أدى يمين الولاء لدولة أجنبية أو عمل لمصلحة دولة أو ارتكب جريمة ضد أمن دولة أو أدى الخدمة العسكرية في جيش دولة أجنبية ، ومن بين هذه التشريعات

(١) أنظر التقرير السنوى للأمين العام للأمم المتحدة عن أعمال منظمة الأمم المتحدة من ٦ يونيو ١٩٦٦ الى ١٥ يونيو ١٩٦٧ ، ص ١٩ .
(٢) أنظر صفحة ١٩ - ٢٠ من التقرير السابق .

الوطنية ، القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٥٢ ، الصادر في الولايات المتحدة الأمريكية (١) . والغرض من النص في التشريعات الداخلية على منع المواطنين من الاشتراك في خدمة القوات المسلحة لدولة أجنبية حتى في غير حالة الحرب ، هو أن أداء الخدمة العسكرية يرتبط بواجب الولاء للدولة ، كما أن اشتراك مواطني الدولة في خدمة جيش أجنبي لدولة في حالة حرب ، يخل بالتزامات الدولية لدولة المواطن في حالة عدم اشتراكها في هذه الحرب . وتبدو أهمية هذا الخطر اذا ما تتبعنا التطور التاريخي للنصوص الخاصة به في بعض التشريعات ، مثل القانون الفرنسي ، حيث نجد المادة ١٧/٤ من القانون المدني الفرنسي الصادر في عام ١٨٨٩ كانت تعد الخدمة في مرفق عسكري أجنبي من حالات فقد الجنسية بقوة القانون ، ثم أصبحت منذ صدور قانون ١٩٢٧ تدخل في عداد حالة أكثر شمولاً وهي الخدمة في مرفق عام أجنبي (٢) .

٢ - تصريح الولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها بالخدمة في القوات المسلحة الاسرائيلية يتعارض مع القانون الدولي العام . رأينا في الملاحظة السابقة أن القانون الأمريكي لا يعطى المواطن الأمريكي الحق في الاشتراك في خدمة جيش أجنبي دون موافقة من الولايات المتحدة الأمريكية ، وبذلك يكون المواطنون الأمريكيون العاملون في خدمة القوات المسلحة الاسرائيلية قد حصلوا مقدماً على هذا التصريح ، ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أصرت منذ الخامس من يونيو عام ١٩٦٧ على الادعاء بأنها تقف على الحياد من النزاع العربي الاسرائيلي ، فإن السماح من جانبها لرعاياها بالعمل في الجيش الاسرائيلي لا يستقيم من الناحية القانونية مع هذا الادعاء ، وبذلك فانها تكون من الناحية القانونية قد انحازت الى جانب اسرائيل ، وأصبحت في حالة حرب مع الدول العربية . ويكفي هنا أن نشير الى رأى الأستاذ شارل روسو بخصوص التزامات

(١) انظر الأستاذ الدكتور عز الدين عبد الله : القانون الدولي الخاص ، الطبعة الثامنة ، الجزء الأول ، عام ١٩٦٨ صفحة ٢١٤ - ٢١٥ ، خصوصاً هامش رقم ٦ من صفحة ٢١٥

(٢) انظر تفصيل ذلك :

Niboyet : Traité de droit international privé français, Paris, 1938, p. 417, 442.

الدول المحايدة ، حيث يرى أن هذه الالتزامات ترجع الى الامتناع وعدم التحيز ، وأن واجب الامتناع الذي تحدد منذ نهاية القرن الثامن عشر ، يمنع الدولة المحايدة من تقديم أية مساعدة لأي من الطرفين المتحاربين ، سواء قدمت هذه المساعدة من الدولة المحايدة مباشرة ، أو عن طريق الأفراد بعد السماح لهم بذلك . ويشير الأستاذ روسو الى أن هذه القاعدة ترجع في الأصل الى ما جرى عليه العمل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية منذ عهد استقلالها . وأن هذه الدولة قد دأبت على التمسك بها بصورة مستمرة ، كما أن واجب عدم التحيز الذي يفرضه القانون الدولي على الدولة المحايدة ، يحتم عليها التمسك بالمساواة المطلقة في المعاملة بين طرفي النزاع^(١) . ولا يمكن الادعاء باحترام أى من هذين الالتزامين من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في موقفها من النزاع العربى الاسرائيلى .

٣ — موقف المحكمة العليا الفيدرالية لا يعفى الولايات المتحدة الأمريكية من المسؤولية الدولية . أشرنا في القسم الأول من هذا المبحث الى أنه من بين الأسباب التى تذرعت بها الولايات المتحدة الأمريكية للتخلص من مسؤولياتها الناشئة عن اشتراك مواطنيها في خدمة القوات المسلحة ، الحكم الذى أصدرته المحكمة العليا الفيدرالية ، الذى رأى أن القانون الأمريكى لا يمنع المواطنين الأمريكية من الخدمة في الجيوش الأجنبية . وإذا كان مثل هذا الحكم يمكن قبوله في نطاق القانون الداخلى الأمريكى ، لمنع اسقاط الجنسية الأمريكية عن المواطن الأمريكى في هذه الحالة ، فانه مع ذلك لا يصلح أساسا سليما لاعفاء الولايات المتحدة الأمريكية من المسؤولية الدولية عن هذه الواقعة ، وذلك لأن هذه الدولة تعدو حسب ما تعلنه رسميا أمام أجهزة الأمم المتحدة ، وفي المذكرات الرسمية التى أرسلتها الى الدول العربية بخصوص هذه الواقعة — في حالة حياد من الحرب الدائرة الآن في الشرق الأوسط ، وهذا الوضع القانونى يفرض عليها الالتزام بالامتناع عن المساعدة ، وعن التحيز لأي من طرفي هذا النزاع ، كما أشرنا في الملاحظة السابقة ، والسماح لرعاياها للاشتراك في خدمة الجيش

(١) أنظر : Charles Rousseau, Droit international public, 1953, p. 672.

الإسرائيلي بالصورة التي حددتها وقائع القسم الأول من هذا المبحث ، يعد انتهاكا من جانبها للالتزام السابق ، ولا يعفى من المسؤولية الدولية الناشئة عنه الحكم الذي أصدرته إحدى المحاكم الأمريكية ، وذلك لما هو مقرر ، من أن العبرة في تحديد الالتزامات الدولية للدول إنما هو القانون الدولي وليس القانون الداخلي أو أحكام المحاكم الداخلية ، ويعتبر ذلك من المبادئ التي استقرت عليها أحكام محكمة العدل الدولية (١) .

٤ - في القسم الأول من هذا المبحث الخاص بالوقائع ، أشرنا إلى أن المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية في الجمهورية العربية المتحدة أثار التساؤل عن مصير المواطنين الأمريكيين العاملين في خدمة الجيش الإسرائيلي في حالة وقوعهم أسرى حرب في يد القوات العربية . والتكيف السليم لموقف هؤلاء الرعايا أنهم أفراد اشتركوا في حرب غير مشروعة طبقا للقانون الدولي العام ، لأن الأعمال الحربية التي تقوم بها إسرائيل تعد من الأعمال الحربية طبقا لميثاق الأمم المتحدة ، مادام أن هذا الميثاق لم يعترف بمشروعية الحرب إلا في حالة الدفاع الشرعي ، ولا يمكن لإسرائيل أن تتمسك بأنها في حالة دفاع شرعي في الوقت الذي تحتل فيه أجزاء من أقاليم ثلاث دول عربية وترفض الانسحاب منها ، بعد مضي أكثر من خمس سنوات على بدء الاحتلال ، وصدور قرار من مجلس الأمن في الثاني والعشرين من نوفمبر عام ١٩٦٧ بالانسحاب منها . ولما كان الرعايا الأمريكيون المشتركون في العمليات العسكرية مع الجيش الإسرائيلي ، قد قاموا بذلك عن عمد ، سواء لرابطة الدين التي تربطهم بدولة إسرائيل أو بتشجيع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، أو لهذين السببين معا ، فإنهم بذلك يكونون قد قاموا بارتكاب جريمة دولية ، هي جريمة الحرب غير المشروعة ، وبالتالي يمكن محاكمتهم على هذا الأساس ، أمام محاكم الدول العربية ، أو محاكم دولية إذا انشئت مثل هذه المحاكم ، قياسا على محاكمات نورمبرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية .

(١) انظر مؤلفنا : القانون الدولي العام ، ١٩٦٩ ، صفحات ٢٠٧ - ٢١٦

هـ - كذلك رأينا في وقائع القسم الأول من هذا المبحث أن الولايات المتحدة الأمريكية استندت في تبريرها وجود المواطنين الأمريكيين في خدمة الجيش الاسرائيلي ، على أن هناك من المواطنين الأمريكيين من يعمل في خدمة جيوش دول أجنبية أخرى غير اسرائيل ، وهذا التبرير من جانب الولايات المتحدة الأمريكية غير مقبول من وجهة القانون الدولي ، لأن القياس بين الحالتين ينطوي على مغالطة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية . فإذا كان وجود بعض المواطنين الأمريكيين الذين يعملون في خدمة جيوش أجنبية غير الجيش الاسرائيلي ، لم يثر أية مشكلة ، فذلك راجع الى أن هذه الدول الأجنبية ليست في حالة حرب مع دول أخرى ، وذلك على عكس الوضع بالنسبة لاسرائيل فهي في حالة حرب مع الدول العربية والولايات المتحدة الأمريكية تعلن أنها تقف على الحياد من هذه الحرب ، وبالتالي يتعين عليها أن تتصرف طبقا لقواعد القانون الدولي الخاصة بالتزامات الحياد التي أشرنا إليها فيما سبق .

المبحث الثاني

الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري

٤٥ - الدعم السياسي :

١ - لقد أشرنا في الأجزاء السابقة من هذه الدراسة الى الدعم السياسي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل ، عند مناقشة أزمة الشرق الأوسط ، في الجمعية العامة ومجلس الأمن ، وحمايتها ضد صدور قرار يدينها ، ويقضى بتطبيق الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ثم موقفها في تفسير معنى الانسحاب الوارد في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ ، وتجميد المباحثات الرباعية .

٢ - كذلك قامت الولايات المتحدة بمحاولات عديدة لابعاد الأمم المتحدة عن مشكلة الشرق الأوسط ، وقد بدأت هذه المحاولات بمبادرة روجرز ، وقد رأينا أن هذا الموقف يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة الذي جعل هذه المنظمة مركزا لتنسيق الجهود الرامية لتحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية

للمجتمع الدولي . ولا يمكن اغفال أن إسرائيل بعد انتصارها في حرب يونيو ١٩٦٧ كانت حريصة للغاية على عزل الأمم المتحدة عن المشكلة ، ونكتفى هنا بالإشارة الى ما أعلنه وزير خارجية إسرائيل أمام الجمعية العامة في الدورة السادسة والعشرين من «أن المفاوضات المباشرة تعد الطريقة الدبلوماسية العادية، كما يستفاد ذلك من الاتفاقات التي تبرمها دول الكتلة الشرقية والكتلة الغربية ، ومن مفاوضات فيتنام ، وفي الاتصالات المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية ، وإن إسرائيل على استعداد لسحب قواتها جزئيا ، Retirer ses forces sur une ligne provisoire وإن تقوم مصر بتطهير وتشغيل القناة مع ضرورة ضمان المرور الحر لكل الأساطيل بما في ذلك الاسطول الاسرائيلي :

Assurer le libre passage de toutes les flottes, y compris celle d'Israel
وإذا كانت مصر راغبة في التفاوض بدون شروط مسبقة فإن مهمة يارنج يمكن استئنافها فوراً .

Si l'Egypte est prête à négocier sans conditions préalable, la mission jarring pourra reprendre.

٣ - والمقصود بالتفاوض دون شروط مسبقة هو أن يطرح جانبا قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧ ، واهدار أحد أجزائه الأساسية الخاص بالانسحاب ، وهذا ما يستفاد صراحة من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين على اختلاف مستوياتهم ، ومن تصرفاتهم ، وهذه التصريحات والتصرفات عديدة ، نكتفى بالإشارة الى ما أعلنته رئيسة وزراء إسرائيل في ٢٩ يناير ١٩٧١ من أن :

« إسرائيل لن تتنازل عن شرق سيناء ، وسوف يستمر بقاؤها في المرتفعات السورية وسوف تبقى القدس موحدة السيادة الاسرائيلية ، وسوف يتم تعديل حدود إسرائيل مع الأردن ، كما أن حدود إسرائيل مع مصر والأردن وسوريا يجب أن تتغير لصالح إسرائيل . وأن إسرائيل مصرة على الاحتفاظ بشرم الشيخ والاتصال البري بها ، أي السيطرة على ساحل سيناء الشرقي .. وأن هذه المطالب تعد الحد الأدنى من ضرورات الأمن التي تحتاجها إسرائيل ضد احتمالات الغزو العربي » .

٤ - وإذا كان الموقف الاسرائيلي السابق يمكن النظر اليه على أساس محاولة الاستفادة من النصر العسكري الذي أحرزته في حرب يونيو ١٩٦٧ ، وهي محاولة مخالفة لقواعد القانون الدولي وليميثاق الأمم المتحدة ، كما يينا ذلك بالتفصيل في الفصلين الأول والثاني من هذه الدراسة ، فإن الشذوذ يبدو من تبنى الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الموقف الاسرائيلي والدفاع عنه ، والترويج له ، ومحاولة اقناع الدول العربية به ، فهذا المسلك يكون أكثر مخالفة لقواعد القانون الدولي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، لأنها بذلك تتصرف بنفس الطريقة التي تتصرف بها أية دولة تكون طرفا في نزاع عسكري ، وتكون قد أحرزت نصرا في هذا النزاع . ويتضح التوافق في التفكير والتقدير بين الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل من عديد من المواقف المعلنة من جانب المسؤولين في كل من هاتين الدولتين ، نكتفى هنا بالإشارة الى بعضها فقط :

(أ) في أول فبراير ١٩٧٢ ، أصدرت الحكومة الاسرائيلية بيانا عن وجود اتصالات عن طريق الولايات المتحدة تهدف الوصول الى حل جزئي لفتح قناة السويس - وأن الحكومة الاسرائيلية قد وافقت على هذه الاتصالات . وقد جاء ذلك في البيان الذي صدر بعد اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلي ، حيث قررت الحكومة الاسرائيلية ابلاغ الحكومة الأمريكية بموافقتها .

(ب) في ٣ فبراير ١٩٧٢ أعلن ويليام في مؤتمر صحفي ، الموافقة على اجراء مباحثات بين مصر واسرائيل عن طريق أمريكا . ومن الضروري الربط بين هذا التصريح وبين ما أعلنه وزير الدفاع الاسرائيلي في ٥ فبراير ١٩٧٢ - أثناء زيارة له للولايات المتحدة الأمريكية - من أنه يشعر بأن هناك فرصة طيبة لاعادة فتح قناة السويس بدون انسحاب القوات الاسرائيلية وتحركها من مواقعها .

(ج) وفي الوقت الذي تدعم فيه الولايات المتحدة الأمريكية اسرائيل في ادعاءاتها ومساندتها للتخلص من قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالعدوان الاسرائيلي على الدول العربية ، نجدها تحاول أن تبرر عدم التقدم نحو حل مشكلة الشرق الأوسط بموقف الاتحاد السوفيتي المساند للدول العربية ، وهذا الموقف يتضح مما أعلنه جوزيف سيسكو مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة

الأمريكية في ٩ فبراير ١٩٧٢ من « أن واشنطن سوف تتجه الى القاهرة خلال الاسبوع أو الأسبوعين القادمين لبدء اتصالات من أجل فتح قناة السويس ، وانه يتوقع أن يكون رد مصر باردا .. وأن الخلافات بين الدول العريضة واسرائيل عميقة جدا حتى انه من الصعب للغاية على مبعوث الأمم المتحدة أن يبدأ محاولة جديدة في الأزمة .. وأن الموقف في الشرق الأوسط قد ازداد تعقيدا بوجود القوى الأكبر في المنطقة ، وقد زاد الوجود العسكري السوفيتي في البحر الأبيض المتوسط بصورة كبيرة في الفترة الأخيرة .. »

(د) كما يتضح الموقف السابق كذلك من التقرير السنوي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية المقدم الى الكونغرس في ١١ فبراير ١٩٧١ حيث هاجم الرئيس ريتشارد نيكسون بعنف الاتحاد السوفيتي لموقفه المتشدد في أزمة الشرق الأوسط . وشحنات الأسلحة الضخمة التي يقدمها لمصر .. ولأن ادخال المنافسة الاستراتيجية العالمية الى الشرق الأوسط يتعارض كلية مع الجهود المبذولة للتوصل الى تحسين العلاقات الأمريكية السوفيتية .. وأن الاتحاد السوفيتي قد زود مصر بصواريخ سام ٦ المضادة للطائرات وأن القاذفات من طراز توبوليف ١٦ التي أرسلت الى مصر مزودة بصواريخ جو أرض بعيدة المدى ... ينطوي على نتائج خطيرة بالنسبة لاستقرار ميزان القوى محليا واقليميا وعالميا ، كما أنه يهدد العلاقات بين الشرق والغرب .. وأن المشاورات الثنائية بين موسكو وواشنطن ، والمشاورات الرباعية حول الشرق الأوسط ، لم تتوصل الى شيء لتصلب السوفيت في موقفهم .. وأن الجهود الدبلوماسية الأمريكية التي تستهدف التوصل الى تسوية جزئية حول قناة السويس لم تظهر نتائجها بعد .. لأن محاولة التوصل الى اتفاق مؤقت لن تنجح الا اذا ركزت على النواحي العملية والجزئية للمشكلة ، دون اثاره جميع المسائل المثيرة للنزاع التي تعوق التوصل الى تسوية شاملة . وما لا شك أن هذا الموقف الأمريكي لا يختلف عن موقف اسرائيل ، كما حدده اسرائيل جاليلي وزير الدولة الاسرائيلية في ١٠ فبراير ١٩٧١ ، من « أن اسرائيل لا تستطيع سحب قواتها العسكرية من قناة السويس ، ما لم توافق مصر على وقف غير محدود لاطلاق النار .. وأن هذا هو أساس موافقة اسرائيل على الدخول في اتصالات عن طريق الولايات المتحدة حول إعادة فتح قناة السويس ،

وأن إسرائيل ما زالت ترفض اقتراح يارنج بانسحابها الى خطوط ما قبل يونيو ١٩٦٧ . ولقد علق المتحدث الرسمي باسم جمهورية مصر العربية في ٢٠ يناير ١٩٧٢ على موقف الولايات المتحدة الرامى لابعاد الأمم المتحدة عن مشكلة الشرق الأوسط مشيراً الى « أنها محاولة للتشويش على جهود الأمم المتحدة لحل الأزمة ، وطالب الحكومة الأمريكية بالالتزام بمسئوليتها كعضوا دائم في مجلس الأمن في المحافظة على السلام الدولي وتنفيذ قرار مجلس الأمن . وانا نريد أن نوضح أن دور أمريكا كعضو دائم في مجلس الأمن يفرض عليها مسئوليات والتزامات أساسها :

أولا : الامتناع والكف عن تصعيد دور أمريكا العسكرى في الشرق الأوسط لصالح دولة معتدية تحتل « أراضى » أعضاء في الأمم المتحدة وتعلن صراحة عن رغبتها في ضم هذه « الأراضى » .

ثانيا : أن تتعاون بصورة ايجابية مع السكرتير العام وممثله الشخصى لتسهيل تنفيذ قرار مجلس الأمن .

ثالثا : أن تتعاون مع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحكم مسئوليتهم الخاصة وفقا لميثاق الأمم المتحدة للمحافظة على السلام والأمن الدوليين وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٠٠ » .

٤٦ - الدعم الاقتصادى :

من الأمور التى لا تحتاج الى تفصيل،الدعم الاقتصادى الذى قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل منذ نشأتها حتى الآن ، واذا كان هذا الدعم لا يمكن التعرض اليه بالنقد فى الظروف العادية للعلاقات الدولية ، فانه يعد أمرا مخالفا للقانون فى الحالة التى يقدم فيها الى دولة معتدية - وتحتل أقاليم تابعة لدول مستقلة ، كما هو الوضع الآن بالنسبة لإسرائيل منذ الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، لأن هذا الدعم فى هذه الحالة يعد انتهاكا من جانب الدولة التى تقدمه لالتزاماتها كدولة محايدة طبقا لقواعد القانون الدولى العام .

٤٧ - الدعم العسكرى :

يعد أيضا من الأمور التى لا تحتاج الى التدليل عليها الدعم العسكرى الذى قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل منذ نشأتها حتى الآن ، وهو دعم اذا كان فى الظروف العادية للعلاقات الدولية ، قد لا يتعارض مع قواعد القانون الدولى فانه يعد مخالفة صريحة لهذه القواعد ، عندما يتم تقديمه من جانب دولة محايدة لدولة قامت بحرب عدوانية ، وتصر على احتلال أجزاء من أقاليم الدول التى اتصرت عليها فى هذه الحرب ، وهذا هو الوضع القانونى لاسرائيل . ولن نقف هنا بالتفصيل للدعم العسكرى الذى تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية لاسرائيل ، ولكن الذى يهمنا هو الإشارة الى أن هذا الدعم قد تضاعف فى الفترة التى بدأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تأييد اسرائيل فى البحث عن فرض تسوية لمشكلة الشرق الأوسط خارج الأمم المتحدة ، وعلى أن تكون شروط هذه التسوية متفقة مع ما تصبو اليه اسرائيل من توسع على حساب الأجزاء المحتلة من أقاليم الدول العربية بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . ونكتفى فى هذا المجال بالإشارة الى الاعلان فى ١٧ يناير ١٩٧٠ عن تفاصيل الاتفاق السرى لاتساج الأسلحة الأمريكية فى اسرائيل .

٤٨ - المقارنة بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة الشرق الأوسط والنزاع الهندى الباكستانى :

ويتزايد شذوذ موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية القانونية ، عندما نقارن بين سلوكها فى كل من أزمة الشرق الأوسط والحرب الهندية الباكستانية عندما طرحت كل من هاتين المشكلتين على مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ، ولأهمية هذه المسألة نستعرضها فى ايجاز على النحو الآتى :

١ - فشل جميع المشروعات المقدمة لمجلس الأمن لوقف القتال بين الهند وباكستان وحالة النزاع الى الجمعية العامة : تقدمت الصين الشعبية بأول مشروع قرار لها منذ انضمامها الى الأمم المتحدة ، طالبت فيه بادانة الهند بسبب أعمالها العدوانية والتخريبية التى تهدف الى تقسيم باكستان . واتهم مشروع القرار

الصينى الهند بشن هجمات واسعة النطاق على باكستان ، وأنها بذلك قضت على السلام فى شبه القارة الهندية . وطالب المشروع الحكومة الهندية بسحب قواتها المسلحة فوراً ودون شروط من الأقاليم الباكستانية . ودعا المشرع باكستان الى سحب قواتها أيضاً من الأقاليم الهندية . ولكن المشروع أشار الى أن القوات الأخيرة دخلت الأقليم الهندى كإجراء مضاد . وذكر المشروع الصينى أن انسحاب قوات الدولتين سيخلق الظروف الملائمة لإيجاد حل سلمى للمنازعات بينهما . والمشروع الصينى السابق لا يختلف كثيراً عن المشروع الأمريكى الذى قدم قبله بيوم واحد ولكن سقط باستعمال الاتحاد السوفيتى الفيتو . بل ربما كان المشروع الأمريكى أقل حدة لأنه تجنب ادانة أى من الطرفين واقتصر على المطالبة بوقف إطلاق النار على الفور وسحب قوات الطرفين من مناطق الحدود . وقد اعترض عليه الاتحاد السوفيتى على أساس أنه يضع الهند وباكستان على حد سواء فى الحرب التى نشبت ، وطالب الاتحاد السوفيتى بإيجاد تسوية سياسية فى باكستان الشرقية ، كما طالب باكستان بوقف كل أعمال العنف من جانب قواتها وقد وقفت الصين والولايات المتحدة الأمريكية بجانب باكستان ، فى حين ساند الاتحاد السوفيتى الهند عند الاقتراع على المشروع الأمريكى .

ولقد أدى ذلك الموقف من جانب ثلاث دول أعضاء دائمة فى مجلس الأمن الى فشله فى اصدار قرار فى الموضوع ، واضطر المجلس فى ٧/١٢/١٩٧١ الى اصدار قرار بحالة الموضوع الى الجمعية العامة ، والسبب فى ذلك يرجع الى أنه منذ بدأ المجلس فى دراسة هذه المشكلة فى الرابع من ديسمبر ١٩٧١ ظل فى حالة اجتماع شبه مستمر حتى السابع من ديسمبر ١٩٧١ ، حيث تعرض خلالها بالدراسة لسبعة مشروعات مختلفة تم التصويت على خمسة منها ، ولم ينجح المجلس فى اقرار أى منها لاستخدام الاتحاد السوفيتى الفيتو ثلاث مرات .

٢ - فى ٨ ديسمبر ١٩٧١ واجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة أخطر أزميتين متفجرتين تهددان السلام والأمن الدولى . وهما مشكلة الحرب الدائرة بين الهند وباكستان ، وأزمة الشرق الأوسط التى تهدد باندلاع المعارك لفشل الجهود السياسية فى حلها . وقد بدأت الجمعية العامة فى بحث الأزميتين فى نفس الوقت

بعد أن قرر آدم مالك رئيس الجمعية أن يجرى البحث فيهما معا نظرا لخطورتهما على السلام العالمى .

وكان مجلس الأمن قد أحال مشكلة باكستان الشرقية الى الجمعية العامة فى الساعات الأولى من فجر الثلاثاء ٧ ديسمبر ١٩٧١ بعد أن عجز خلال مناقشات امتدت على مدى أيام ثلاثة ، أعدت خلالها أكثر من سبعة مشروعات قرارات ، عن التوصل الى قرار يضع حدا للقتال الدائر فى شبه الجزيرة الهندية . وقد بدأت الجمعية العامة مناقشة الحرب بين الهند وباكستان بأن استمعت الى كلمات رؤساء وفود غانا وأندونيسيا وتركيا والولايات المتحدة . وكان الاتجاه العام بين آراء المتحدثين هو ضرورة الربط فى القرار المتوقع اصداره من الجمعية العامة بين وقف اطلاق النار وبين انسحاب القوات المتحاربة الى مواقعها قبل المعارك ، وذلك تلافيا للخطأ الذى وقع فيه مجلس الأمن — تحت ضغط الولايات المتحدة — حين أصدر فى ١١ يونيو ١٩٦٧ قرارا بوقف القتال ولم ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من الأقاليم العربية المحتلة .

وكان مجلس الأمن قد شهد خلال جلسته التى جرت فى نهايتها احالة مشكلة الهند وباكستان الى الجمعية العامة مناقشات بالغة العنف ، كشفت عن عجز المجلس عن النهوض بمسئوليته ، بالرغم من تحذيرات رئيس وفد فرنسا الذى أعلن عدم موافقته على احالة المشكلة الى الجمعية العامة لأنها لن تستطيع أن تتخذ أكثر من مجرد توصيات لن تفيد المشكلة كثيرا . وأبدى أسفه لأن نتائج المناقشات والأسلوب الذى دارت به لا تشرف المجلس ، كذلك اعترض رئيس الوفد السوفيتى على الاحالة .

٣ — وفى ٨ ديسمبر ١٩٧١ طلبت الجمعية العامة من الهند وباكستان وقف اطلاق النار فوراً وسحب قواتهما الى ما وراء الحدود الدولية للدولتين . وقد جاء هذا القرار فى نهاية الجلسة الطارئة التى استمرت طوال الليل حتى الصباح وبدون توقف ، والتى انعقدت بناء على اعلان فى مجلس الأمن بفشله فى القيام بمسؤولياته تجاه حفظ السلام فى شبه القارة الهندية ، وهو الاعلان الذى تضمن احالة القضية الى الجمعية العامة .

وينص قرار الجمعية العامة على ضرورة مضاعفة الجهود المبذولة من أجل إيجاد الظروف الملائمة لعودة لاجئي باكستان الشرقية الى ديارهم وفقا لاختيارهم وطالبت الجمعية العامة جميع الدول بالحاح بأن تتعاون تماما مع السكرتير العام للأمم المتحدة لتقديم المعونة لهؤلاء اللاجئين وتخفيف آلامهم ، كذلك طلبت الجمعية العامة من السكرتير العام أن يطلع مجلس الأمن والجمعية العامة على وجه السرعة ، وبصفة منتظمة ، على مدى التقدم في تنفيذ هذا القرار ، كما طلبت الجمعية العامة من مجلس الأمن أن يتخذ الاجراءات الضرورية الواجبة في ضوء هذا القرار .

وقور الانتهاء من الاقتراع على هذا القرار الذي وافقت عليه ١٠٤ دول ، أعلن رئيس وفد الهند في الأمم المتحدة أن الهند سوف تدرس قرار الجمعية العامة بعناية ، ولو أن الشيء غير الواقعي في هذا القرار أنه يسمح في حالة تنفيذه باستمرار الباكستانيين الغربيين في قتل شعب البنغال الشرقية ، كذلك أكدت الدوائر السياسية الهندية في نيودلهي أن الهند لن تقبل وقف اطلاق النار ما لم توافق الحكومة الباكستانية على اجلاء قواتها العسكرية من باكستان الشرقية . وكان الاتحاد السوفيتي قد قدم مشروع قرار الى الجمعية العامة يطلب وقف اطلاق النار فورا كخطوة أولى وحث باكستان على التوصل الى تسوية سياسية في باكستان الشرقية ، كما كانت الصين الشعبية قد قدمت مشروع قرار من جانبها يتضمن ادانة مشددة للعدوان الهندي ، ولكن المشروعين لم يقدموا للتصويت .

وقد عارض القرار كل من الهند والاتحاد السوفيتي وجمهورية روسيا البيضاء السوفيتية ، وأكرانيا السوفيتية ، والمجر ، وبولندا ، ومنغوليا وتشيكوفاكيا ، وكوبا ، وبلغاريا ، وبوتان .

وتنيت عن الجلسة التي جرى بها الاقتراع خمس دول ، هي غينيا ، وغينيا الاستوائية ، وبورما ولسوتو ، ومالديف ، وموريشيوس .

٤ - وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧١ دعا الرئيس الأمريكى الى اجتماع طارئ لمجلس الأمن لاتخاذ إجراء عاجل لوقف القتال بين الهند وباكستان .

القوات الهندية فوراً من الأراضي الباكستانية . وفي ١٢ ديسمبر ١٩٧١ دعا الرئيس الأمريكي في بيان أصدره البيت الأبيض باسم الرئيس الأمريكي ، مجلس الأمن ، إلى عقد جلسة طارئة لمناقشة استمرار هجوم القوات الهندية في أراضي باكستان وإصدار قرار لوقف القتال . وقال البيان أن باكستان قد قبلت قرار الجمعية العامة بوقف إطلاق النار وسحب القوات المتحاربة بينما رفضت الهند . وأضاف البيان أن استمرار الهند في تحديها للرأي العام العالمي كما عبرت عنه الغالبية العظمى للدول الأعضاء ، يحتم على الولايات المتحدة أن تعيد القضية إلى مجلس الأمن .

واستطرد البيان : أن على جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الالتزام بوضع حد لذلك التهديد المستمر للسلام العالمي بكل الوسائل العاجلة ، وأن الولايات المتحدة سوف تتعاون لأقصى حد من أجل تحقيق هذا الهدف ... »

وقد بعثت السيدة أنديرا غاندي رئيسة وزراء الهند برسالة إلى يوثانت السكرتير العام للأمم المتحدة ، قبل انعقاد مجلس الأمن مباشرة ، طلبت توزيعها على الأعضاء ، ذكرت فيها أن حكومتها على استعداد للنظر في الدعوة لوقف إطلاق النار . وأضافت أنديرا أنه فيما يتعلق باستحاب القوات المسلحة الهندية فإنها ستوقف إطلاق النار وتنسحب قواتها إلى حدودها ، إذا سحب حكام باكستان القريبة قواتهم المسلحة من بنجالاديش وتوصلوا إلى اتفاق سلمي مع شعب باكستان الشرقية . وأضافت أن الهند مستاءة لأن الأمم المتحدة في دعوتها لوقف إطلاق النار لا تفرق بين المعتدي والمعتدى عليه .

وفي ١٦ ديسمبر ١٩٧١ سقطت مدينة دাকা عاصمة باكستان الشرقية في أيدي القوات الهندية بعد ١٣ يوماً من المعارك الضارية التي نشبت بين الدولتين . وقد دخلت القوات الهندية المدينة في الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت القاهرة ، بعد أن وقع الجنرال نيازي قائد القوات الباكستانية في الجبهة الشرقية في بلا قيد أو شرط وتحت علم البنجالاديش - وثيقة استسلام كل قواته في باكستان الشرقية وعددها ٨٠ ألف رجل .

٥ - والعرض الموجز الذي قدمناه بخصوص المشكلة الهندية الباكستانية ،

كانت الغاية منه اظهار الموقف الذى اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية منها .
 سواء أمام مجلس الأمن ، أم أمام الجمعية العامة ، وهو الاضرار على أن يكون
 هناك ربط بين الأمر بوقف القتال وبين الانسحاب الى مواقع ما قبل الحرب .
 وهذا الموقف الذى يتفق بدون شك مع ميثاق الأمم المتحدة ، يختلف تماما عن
 موقف الولايات المتحدة الأمريكية ، من العدوان الاسرائيلى على الدول العربية
 فى الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، حيث رفضت بعنف أن تنص قرارات مجلس الأمن
 الخاصة بوقف القتال على انسحاب القوات الاسرائيلية من الأقاليم العربية التى
 تحتلها ، كذلك أصرت الولايات المتحدة الأمريكية على نفس الموقف فى الدورة
 الطارئة للجمعية العامة فى يونيو ١٩٦٧ التى عقدت لدراسة العدوان الاسرائيلى
 على الدول العربية ، وهو الموقف الذى أدى الى فشل هذه الدورة ، كما سبق
 أن بينا ذلك فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

المبحث الثالث

انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لقواعد الحياد فى القانون الدولى

٤٩ - أهمية دراسة الموضوع وخطته :

المسائل التى تعرضنا لها بالاشارة فى المبحثين الأول والثانى من هذا الفصل
 تؤكد اخلاص الولايات المتحدة الأمريكية بقواعد القانون الدولى الخاصة بالحياد
 ولذلك نرى من المهم أن نستعرض هنا بايجاز هذه القواعد ، لنرى الى أى مدى
 أخلت بها الولايات المتحدة الأمريكية ، لكى نربط بين هذا الاخلاص ، واخلاصها
 بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة ، الذى سبق لنا التعرض له فى الفصل الثانى
 من هذه الدراسة وسوف نعالج فى هذا المبحث :

أولا : العلاقة بين الحياد وعضوية الأمم المتحدة .

ثانيا : الأحكام الخاصة بالحياد فى القانون الدولى .

ثالثا : المقارنة بين موقف كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

٥٠ - هل هناك تعارض بين حالة الحياد الدائم وعضوية المنظمات الدولية؟ (١)

١ - ترتبط هذه المشكلة بالعضوية في المنظمات الدولية التي تعنى أساسا بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين . حيث تشور بصدد معرفة حق الدول التي تكون في حالة حياد دائم ، في الانضمام لهذه المنظمات الدولية ، مثل عصبة الأمم سابقا ، والأمم المتحدة حاليا ، والأحلاف العسكرية ، مثل حلف شمال الأطلسي ، وذلك بالنسبة للفقهاء الذين يعدون هذه الأحلاف من قبيل المنظمات الدولية ، وهذه المشكلة استرعت نظر الفقه منذ انشاء عصبة الأمم ، ولذلك سنشير إليها لاتصالها بشروط العضوية في الأمم المتحدة ، دون الدخول ، في تفاصيل نظام الحياد ، في القانون الدولي العام ، لأن ذلك يخرج عن نظام دراستنا .

٢ - نعنى بالمنظمة الدولية ، بخصوص هذه الدراسة ، المنظمات التي تهتم بتنظيم السلم ، والتي تعرف النظام الخاص بالأمن الجماعي . وهذا الاصطلاح الأخير أصبح جزءا من القانون الدولي . ومن الناحية القانونية ، فإن الأمن الجماعي ، يهدف عن طريق الالتزامات التي يفرضها ، الى أن تؤمن الدول فيما بينها نفسها ، ضد هجوم ، تستعمل فيه القوة ضد استقلالها ووحدتها الاقليمية .

واستعمال وصف «الجماعي» يجعل من الواضح ، أن تحقيق الأمن الحقيقي يتطلب قبول هذه الالتزامات من جانب جميع الدول ، أو على الأقل من جانب عدد كبير منها ، يصل الى شبه الاجماع . ونظام الأمن الجماعي الذي وجد في ظل عصبة الأمم ، والأمم المتحدة ، يتفق الى حد كبير ، مع الخطوط السابقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الحياد مبدأ قديم في القانون الدولي ، وفي مفهومه التقليدي ، يعنى أن الدولة تبقى بعيدة عن الحرب التي تقوم بين دولتين ، وقد يقصد به أيضا ، وضع قانون يضمن بعض الحقوق والواجبات .

ولرأخذنا هذا التعريف كنقطة بداية ، وأخذنا أيضا بالاعتبار النظام القانوني الذي يميز الحرب عملا غير مشروع ، يعرض المعتدى للجزاءات المنصوص عليها

J. Latife : International Organization and Neutrality, B.Y.B.I.L., 1947, 72-89.
Charles chaumont : La Neutralité de l'Autriche et les Nations Unies, Annual. Française de D.I., 1955.

فى القانون الدولى ، خصوصا نظام الأمن الجماعى ، ربما أمكن القول ، بأن الأمن الجماعى والحىاد يتعارضان ، وأنه كلما امتد نطاق الأمن الجماعى ، كلما أدى ذلك الى انكماش نظام الحىاد . ولكن هذه الملاحظة التى تعد صحيحة من الناحية النظرية ، لا تتفق بالضرورة ، مع الأوضاع الحقيقية لنظام الأمن الجماعى ، فى ظل التنظيم الدولى المعاصر .

وقبل الحرب العالمية الثانية كان المتخصصون فى القانون الدولى ، يعالجون مشكلة الحىاد فى اطار نظام للأمن الجماعى منصوص عليه فى اتفاقية دولية وهى عهد عصبة الأمم . وبعد انشاء منظمة الأمم المتحدة ، عادت المشكلة من جديد تسترعى انتباه الفقه . وذلك لأن معظم الدول اشتركت فى الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لذلك ، رأى الكثيرون أن نظام الحىاد لم يعد له وجود . وذلك لأنه اذا كان الحىاد فى نظر المتحاربين يعد مرادفا للانانية ، فان بعض رجال الدولة وعلماء القانون نظروا اليه فى الوقت المعاصر على أنه عقبة ضد التضامن ، وضد التنظيم الدولى وضد تكوين مجتمع من الدول يقوم على أساس احترام القانون ودعسه ، وهى وجهة نظر لا شك فى صدقها ، لو أن نظام الأمن الجماعى ، الذى نشأ فى كنف المنظمات الدولية قد حقق الأهداف التى من أجلها شرع .

٣ - يقوم الأمن الجماعى أساسا على تحريم الحرب ، ومجموعة من الاجراءات الملزمة التى تحقق هذه الغاية ، وتمنع الدول من مخالفتها .

وتحريم استعمال القوة قد يكون عاما وقد يكون خاصا ، بمعنى أنه يشمل جميع ضروب الحرب أو يقتصر التحريم على بعضها .

وبالنسبة للاجراءات التى تضمن احترام النظام ، فهناك اجماع على وجود ثلاثة أنواع من الاجراءات الملزمة وهى : الالتزام الأدبى المجرد ، والالتزام الذى لا يتضمن استعمال القوة مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والجزاءات الاقتصادية والمالية ، والالتزام المادى الذى يقوم على استعمال القوة المسلحة لمنع الاعتداء .

وبخصوص تحديد سريان الاجراءات من حيث الدول ، فان عهد عصبة الأمم أخذ بالفكرة القاضية بأن جميع الدول الأعضاء فى هذه المنظمة يجب عليها أن

تشارك في الجزاءات بدرجة متساوية ، والاستثناء الذي قرره مجلس العصبة في ١٩٢٠ بالنسبة لسويسرا ، والخاص باعفائها من الاشتراك في الاجراءات العسكرية التي تقوم بها العصبة ، كان ينظر اليه على أنه استثناء يؤكد القاعدة العامة . ومع ذلك فقد أثبتت التجارب العملية ، عدم امكان تطبيق نظام موحد على جميع الدول . وأن درجة المساهمة في الاجراءات الملزمة التي يتكون منها نظام الأمن الجماعي تتوقف على مقدرة كل دولة . وهذا ما أقرته عصبة الأمم في تفسيرها للمادة ١٦ من ميثاقها ، وهذا ما يجب أن يطبق أيضا في ظل ميثاق الأمم المتحدة .

وبالنسبة لتطبيق الأمن الجماعي والجهاز الذي يقوم بذلك ، فلقد مر الأمر بمراحل . فقد يؤدي استعمال القوة غير المشروع من جانب احدى الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي ، ضد دولة عضوة فيه أيضا ، الى السريان التلقائي للجزاءات وقد يترك لكل دولة حرية التقدير بالنسبة لاشتراكها في الاجراءات الملزمة ، وقد يعهد باختصاص تقرير تطبيق الاجراءات الجماعية الى منظمة دولية ، أو أحد أجهزتها الرئيسية .

ومما سبق يتضح أن نظام الحياد لم يكن يتعارض مع المنظمات الدولية التي وجدت قبل ١٩١٩ ، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أيضا أن من الخصائص المميزة لعصبة الأمم والأمم المتحدة ، أن كلا منهما تهدف أساسا الى المحافظة على الأوضاع الاقليمية والسياسية التي ترتبت على الحريين العالميتين الأولى والثانية . ولذلك فهناك عنصر تحالف في ميثاق كل من هاتين المنظمتين . ثم أن وضع الدول الكبرى الخمس ، في منظمة الأمم المتحدة من حيث العضوية والتصويت في مجلس الأمن ، يعد أيضا الى حد ما ، من قبيل تحالف هذه الدول ، ضد أعدائها في الحرب العالمية الثانية .

٤ - عصبة الأمم ونظام الحياد :

الدراسة موجزة للحياد في ظل عصبة الأمم ، وهي المنظمة الدولية الأولى من حيث التاريخ ، التي عرفت نظام الأمن الجماعي ، ربما تساعد على الكشف عن الوضع القانوني لنظام الحياد . والأسباب التي بررت في نظر الفقه اعتبار نظام

الأمن الجماعي ، في ظل عصبة الأمم لا يتعارض مع الحياد . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

(أ) عدم عالمية المنظمة : ولقد أدى ذلك الى القول ، بأن الدول غير الأعضاء في المنظمة ، بقيت لها الحرية الكاملة في تقرير موقفها في حالة الحرب . ومن ناحية أخرى عدم انضمام بعض الدول الكبرى ، مثل الولايات المتحدة ، أدى الى إضعاف نظام الأمن الجماعي ، وترتب عليه إبقاء نظام الحياد في القانون الدولي التقليدي .

(ب) عهد عصبة الأمم كان يحرم فقط بعض الحروب : فعهد عصبة الأمم لم يحرم إلا بعض الحروب والتمفرقة بين الحرب المشروعة والحرب غير المشروعة ، تتوقف على احترام اجراء معين وليس على طبيعة الأمر الذي أدى الى قيام الحرب . وعلى ذلك فإن حرباً عدوانية يمكن أن تصبح في بعض الحالات مشروعة ، وفي هذه الحالة ، يكون الحياد مقبولا .

(ج) طبيعة الجزاءات المنصوص عليها في م ١٦ من عهد عصبة الأمم : ففرق العهد ، كما فعل الميثاق ، بين الاجراءات العسكرية وغير العسكرية ، التي توقع على الدول التي تخل بالتزاماتها المنصوص عليها في العهد . ولقد قيل بأن الدولة يمكن أن تبقى في حالة حياد ، وذلك بالرغم من اشتراكها في الاجراءات غير العسكرية ، وعلى وجه الخصوص الاجراءات الاقتصادية التي تتخذ ضد الدولة المعتدية .

ولذلك قبلت سويسرا عضوا في عصبة الأمم ، مع أنها كانت في حياد دائم ، ولكن حيث قرر مجلس عصبة الأمم اعفاءها من الاشتراك في الجزاءات العسكرية التي قد تقرها عصبة الأمم ، وذلك حتى لا يكون هناك تعارض بين عضوية سويسرا وحيادها الدائم .

٥٢ - الأمم المتحدة ونظام الحياد :

(أ) النصوص العامة للميثاق : تنص المادة ٢/٥ على أن « يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعها من عون الى الأمم المتحدة ، في أي عمل تتخذه وفق

هذا الميثاق ، كما تمتنع عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة أراءها عملاً من أعمال المنع أو القمع » .

وعند مناقشة هذه الفقرة في مؤتمر سان فرانسيسكو ، اقترح مندوب فرنسا أن يشار بوضوح الى أن العضوية في المنظمة تتضمن التزامات تتعارض مع الحياد . ولقد أخذ هذا الاقتراح صورة تعديل للفقرة السابقة وذلك بإضافة العبارة الآتية : « أن الدولة لا تستطيع التهرب من هذه الالتزامات بالتمسك بحيادها » (١) . وأضاف المندوب الفرنسي أنه يعنى بهذا التعديل نظام الحياد الدائم . والمناقشات التي تلت ذلك ، بخصوص الفقرة الخامسة من المادة الثانية من الميثاق أظهرت اتفاق مندوبي الدول في المؤتمر ، على اعتبار نظام الحياد الدائم ، متعارضاً مع المبادئ التي تنص عليها المادة ٢/٥ ، وذلك بالقدر الذي تتسك فيه الدولة بحيادها الدائم للتهرب من الوفاء بالالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق ، ولقد قررت اللجنة الفرعية التي درست الموضوع أن الفقرة الخامسة من المادة الثانية ، تتضمن الحكم الذي أشار اليه التعديل الفرنسي لها ، بدون حاجة الى النص عليه صراحة .

ويلاحظ أن مشروع التعديل الفرنسي كان يهدف الى اثناء نظام كامل ومطلق للأمن الجماعي ، وبذلك يحول دون الاستثناءات ، مثل تلك التي حصلت عليها سويسرا في ظل عصبة الأمم .

وبخصوص الحياد العرضي (٢) ، فمن الواضح أن المندوب الفرنسي في الشرح الذي قدم به تعديله ، قد ترك جانبا هذه المسألة ، ولكن التعديل في صياغته كان عاما ويمكن أن يشمل أيضا الحياد العرضي . ولذلك رأى بعض الشراح ، أن عدم الموافقة على التعديل الفرنسي للمادة ٢/٥ من الميثاق ترجع الى أن الميثاق قد أجاز الحياد في حالات عديدة (٣) .

(١) « Sans qu'un Etat puisse, pour s'y soustraire, invoquer un statut de neutralité ».

(٢) Occasional neutrality.

(٣) Guggenheim : Annuaire suisse de D.I., 1945, p. 32.

والالتزام الايجابى والسلبى ، المنصوص عليهما فى المادة ٢/٥ من الميثاق
بسرطان فى نطاق الفصل السابع من الميثاق .

ب- دور مجلس الأمن : أهم جزء فى نظام الأمن الجماعى فى ظل الأمم
المتحدة ، هو مجلس الأمن . فهذا المجلس طبقا للمادة ٢٤ من الميثاق
بتحمل مسئولية المحافظة على السلم والأمن الدوليين . وهذا الحكم تكملة
المادة ٢٥ التى تقرر أن الدول الأعضاء قد وافقت على قبول وتنفيذ قرارات
مجلس الأمن ، طبقا للميثاق .

ويختلف الميثاق عن عهد عصبة الأمم ، بوجود عنصرين يمكن أن يطلق عليهما
عنصرا المركزية والتدرج . والمركزية تقضى أن يعهد الى جهاز بمهمة اتخاذ
القرارات والاجراءات اللازمة لضمان السلم والأمن ، فى حين أنه فى ظل عصبة
الأمم كانت كل دولة حرة فى أن تقرر بسيادة كاملة ما اذا كان قد تم الاخلال
بالعهد أم لا ، وترتب على قرارها النتائج العملية التى تتفق معه ، فهذا الاختصاص ،
يتركز الآن فى مجلس الأمن .

والتدرج ، يرجع الى أن وصاية الدول الكبرى ، قد اعترف بها الميثاق
بصورة قانونية ، وذلك عن طريق الامتيازات المقررة لها فى مجلس الأمن ، فى حين
أن عهد عصبة الأمم لم يتضمن هذه التفرقة بخصوص التصويت ، ومن هذا كان
تدرج ميثاق الأمم المتحدة فى أخذه بفكرة المركزية بخصوص السلطة التى تقرر
اجراءات الأمن الجماعى ، أى اجراءات القمع .

(ج) حالات الحياد الممكنة فى ظل ميثاق الأمم المتحدة :

٥٣ - فشل مجلس الأمن فى تطبيق المادة ٣٩ من الميثاق :

تنص هذه المادة على أن « يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلم
أو اخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان . ويقدم فى ذلك توصياته
أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين ٤١ و ٤٢ ، لحفظ السلم
والأمن الدولى أو اعادته الى نصابه » . والتصويت على الحالات التى تشير اليها
هذه المادة تحكمه المادة ٢٧ من الميثاق ، أى بأغلبية ٩ أصوات تشمل الدول

الخمسـة الكبرى . وعلى ذلك فإن فشل مجلس الأمن نتيجة لعدم توافر الأغلبية أو لاعتراض إحدى الدول الكبرى في حالة معينة ، يجعل من الممكن وجود حالة حياد من جانب الدولة ، بدون أن يعد موقفها اخلايا بالميثاق وبالأمن الذى أنشأه .

المادة ٣٩ تنص على أن مجلس الأمن يقرر الاجراءات التى تتخذ للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو لاعادتهما . وهذه الاجراءات تشير اليها المادتان ٤١ و ٤٢ . والأولى تشير الى الجزاءات العسكرية والثانية تتعلق بالاجراءات غير العسكرية . وهذا التنظيم يختلف عما كان الوضع عليه فى ظل عصبة الأمم من ناحية هامة . وذلك لأنه فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، لم تعد الدول الأعضاء تقرر منفردة وتلقائيا الجزاءات التى تطبق فى حالة الاخلال بنظام الأمن الجماعى ، بل أعطى حق تقرير هذه الجزاءات لمجلس الأمن . ولكن يجب أن نتذكر أن تنظيم مجلس الأمن لا يسمح بمباشرة هذه المهمة الا اذا كان هناك اجماع بين الدول الكبرى الخمسة . ومن الواضح أن هذه الدول لن توافق على الجزاءات التى تتقرر ضدها أو على الدولة التى يكون بينها نوع من الاشتراك الظاهر أو المستتر .

كما هو الوضع الآن تماما بخصوص موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إسرائيل ، التى نظرا لاعتدائها ، واستمرارها فى عدوانها باحتلال أجزاء من أقاليم ثلاث دول عربية ، ولمخالفتها لأحكام الميثاق والقانون الدولى فى تصرفاتها التى تقوم بها فى هذه الأقاليم المحتلة ، كان من الضرورى أن تطبق عليها الجزاءات المنصوص عليها فى المادتين ٤١ و ٤٢ ، ولكن ذلك يتطلب ألا تعترض أية دولة من الأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن على القرار ، وهو أمر لا يمكن أن يتوافر فى الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية أخرى ، فإن تنفيذ العمل الذى يقوم به مجلس الأمن طبقا للمادة ٤٢ من الميثاق ، يتوقف على الاتفاقات التى يبرمها مع الدول أعضاء الأمم المتحدة . وطبقا للمادة ٤٣ ، فإن الهدف من هذه الاتفاقات ، امداد مجلس الأمن بالقوات المسلحة ، وتقديم المساعدات والتسهيلات فى ذلك حق المروزب اللازمة للمحافظة على السلم والأمن الدوليين أو اعادتهما . وبالرغم من أن

الدول الأعضاء ملزمة بمقتضى المادة ٤٣ بتقديم القوات المسلحة والتسهيلات والمساعدات اللازمة ، الا أنه من المحتمل ، أن يؤدي الفشل في ابرام هذه الاتفاقات الى عدم اشتراك بعض الدول في إجراءات القمع ضد المعتدى .

ووجهة النظر السابقة ، تجذب بعض التأييد في عبارات المادة ١٠٦ من الميثاق التى تنص على أنه في حالات عدم التمكن من ابرام الاتفاقات التى تشير اليها المادة ٤٣ ، فإن الدول الكبرى تقوم بالعمل المشترك باسم المنظمة ، وذلك بالقدر الضرورى لتحقيق المحافظة على السلام . ويمكن للدول الكبرى أن تشرك معها في هذه المهمة الدول الاعضاء التى تقبل المساهمة في إجراءات القمع . والمادة ١٠٦ تشير الى أن الدول الكبرى الخمس - اذا اقتضى الأمر - تتشاور مع أعضاء المنظمة الأخرى بخصوص العمل المشترك الذى تقوم به باسم المنظمة . ولكن استعمال عبارة « تتشاور » يفترض أن المجلس لا يملك اتخاذ قرار ملزم .

ونص المادة ١٠٦ يقابل المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم . وعلى ذلك فإن الدول الأعضاء تكون حرة في الاشتراك في تطبيق الجزاءات لأن هذه الدول ، يمكن أن تتخذ موقف الحياد ، لعدم ابرامها الاتفاقات التى تشير اليها المادة ٤٣ من الميثاق .

حالة الدفاع عن النفس : الحق في الدفاع عن النفس أو الدفاع الشرعى ،
تنص عليه صراحة المادة ٥١ من الميثاق . ومع ذلك فإن نطاقه محدود لأن استعمال القوة في هذه الحالة يكون مؤقتا ، حتى يتمكن مجلس الأمن من تحمل مسؤوليته باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعادة السلم والأمن . ولما كانت الحروب تبدو دائما تحت ستار الدفاع عن النفس أو الدفاع الشرعى ، ولما كان مؤتمر سان فرانسيسكو لم يعرف الاعتداء ، تاركا هذه المسألة القانونية الهامة الى مجلس الأمن وهو جهاز سياسى لا قضائى ، فهنا تبدو من جديد المشكلة الخاصة بالتصويت في مجلس الأمن ، فالفشل في الحصول على أغلبية ٩ أصوات أو معارضة احدى الدول ذات المقاعد الدائمة في المجلس ، يكون كافيا لقيام الحرب الدفاعية وأستمرارها ، وذلك دون الاخلال بالميثاق ، وهنا يكون للدول

الأخرى الأعضاء أن تختار بين مساندة الطرف المعتدى عليه ، أو الوقوف على الحياد منهما ، والموقف الأول هو الذى يتفق مع الميثاق .

وزيادة على ما سبق ، فإن الميثاق لا يجيز فقط الدفاع عن النفس الفردى ، ولكن أيضا الدفاع عن النفس الجماعى . ويترتب على ذلك ، أن مجموعة من الدول ، يمكن أن تقوم بعمل فى حالة تعرض أى من أعضاء هذه المجموعة لهجوم مسلح ، وفى هذه الحالة أيضا لا يوجد التزام على الدول الأخرى بالتخلى عن حيادها .

الاتفاقيات الاقليمية : وهى نوع من اللامركزية فى نظام الأمن الجماعى ينص عليها الفصل الثامن لمحاولة التوفيق بين اتفاقيات الأمن الاقليمية والمبدأ الذى يقوم عليه الميثاق فى جملة والخاص بالمصلحة المشتركة لجميع الدول فى المحافظة على الأمن والسلم ، أى مبدأ الصالح العام للجماعة الدولية . واتفاقيات الأمن الجماعى الاقليمية لها فائدتها ، لأنها تسد أوجه النقص الحالية فى التنظيم الدولى العالمى لمشكلة الأمن والسلم ، ولأنها تؤدي الى تفادى النقد الذى وجه الى عصبة الأمم والقائل بأن نظام الأمن الجماعى يؤدي الى أن تصبح كل حرب تنشب ، حربا عالمية . وعلى ذلك فانه يمكن النظر الى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أنه بمثابة تصحيح لمبدأ عدم انقسام الحرب ، وعلى أنه يترك درجات للحياد . فالدول التى لا تشترك فى المنظمة الاقليمية ، أو اتفاقية الأمن الجماعى الاقليمية ، يكون من حقها أن تقف موقف الحياد من الدول المشتركة فى النزاع الذى يقع داخل هذه المنظمة ، وربما كان ذلك التزاما مفروضا عليها . وذلك لأن المادة ٥٣ من الميثاق تقرر أنه لا يمكن القيام بعمل جزائى طبقا للاتفاقيات الاقليمية أو من جانب المنظمات الاقليمية بدون تصريح من مجلس الأمن . وهكذا يبقى لمجلس الأمن حق اصدار القرار . فاذا رأى أن الاجراء له طابع اقليمى بحت ، فانه يكون من الصعب القول بأن الدول الأخرى الخارجة عن منطقة النزاع ، تستطيع بدون موافقة مجلس الأمن الاشتراك فى النزاع . بل يكون من الواجب عليها الامتناع . ويستطيع مجلس الأمن أيضا أن يقرر الاجراءات التى تمس دولا تكون طرفا فى الاتفاقيات الاقليمية ،

وذلك بقصد منعها من تقديم مساعدة بالمعنى المنصوص عليه في المادة ٥/٢ من الميثاق ، للدولة التي أخلت بالميثاق ، وذلك يتوقف على الظروف الخاصة بكل حالة .

الاعفاء من الاجراءات الجماعية : تنص الفقرة الأولى من المادة الثامنة والأربعين من الميثاق على أن « الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي ، يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس » .

وهذا النص يشير عدة مسائل :

ما هي طبيعة الاعفاء ؟ هل يمكن أن يقال أنه ليس مطلقا ما دام أن الدولة المعفاة تبقى خاضعة للمادة ٥/٢ من الميثاق ؟ هذا الرأي محتمل جدا . ولكن مع ذلك ، فإن مجلس الأمن هو الذي يملك اختصاص تحديد نطاق هذا الاعفاء . ويلاحظ أن مشكلة مشابهة عرضت في ظل عصبة الأمم ، بخصوص تحديد سلطة مجلس العصبة في اعفاء الدولة العضو من الاشتراك في الجزاءات التي كانت تنص عليها المادة ١٦ من عهد عصبة الأمم .

وهل يمكن تشبيه العلاقات الاقتصادية العادية بالمساعدة . هذا الأمر يتوقف أيضا على الظروف . وعلى أية حال لا يمكن لدولة أن تعتمد على وجود اتفاقية أو أي رابطة أخرى للتهرب من الالتزام بالامتناع عن مساعدة الدولة التي أخلت بالميثاق ، لأن المادة ١٠٣ منه تقض بأنه في حالة التنازع بين المعاهدة والميثاق ، يجب التمسك بأحكام الميثاق ، ولذلك ، فإن الطرف الذي يتضرر من هذا التمييز لا يمكن التمسك في حقه بالأحكام التقليدية للحياد في القانون الدولي لأن هذه القواعد يجب أن تفهم وتفسر بطريقة لا تؤدي الى الخروج على أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، كما يستفاد ذلك صراحة من المادة ١٠٣ ، بحيث أشارت الى أن حكمها يسرى على الالتزامات السابقة واللاحقة على تاريخ العمل بالميثاق .

اهتمت المادة ٦/٢ من ميثاق الأمم المتحدة بالنص على سريان الاحكام الخاصة بالسلم والأمن الدوليين على سائر الدول ، بما في ذلك الدول التي لا تكون أعضاء في الأمم المتحدة . والرجوع الى أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو

يكشف عن شذوذ من الاقتراحات التي تفيد في فهم هذا الالتزام ، حيث نخرج من مناقشة هذه المقترحات باتجاه عام هو أن الدول غير الأعضاء لا تلتزم بمجرد الامتناع عن أى عمل يخالف الميثاق ، مثل أعمال الاعتداء ، بل يقع عليها الالتزام بأن تشترك في إجراءات الصنع التي تقوم بها الأمم المتحدة . ونكتفى بالإشارة إلى ملاحظات المندوب البلجيكي على المادة ٦/٢ بعد موافقة مؤتمر سان فرانسيسكو على صياغتها ، حيث جاء في هذه الملاحظات أن المادة ٦/٢ « تعد من أهم النصوص ، لأن المنظمة يجب ألا يصيبها الشلل بسبب تمسك بعض الدول بنصوص بعض الاتفاقات الدولية مثل اتفاقيات لاهاى أو اتفاقيات الحياد ، أو غيرها . كذلك نشير إلى ما جاء في تقرير اللجنة الرابعة من لجان مؤتمر سان فرانسيسكو من أنها ترى بخصوص المادة ١٠٣ من الميثاق « أنه في حالة التعارض بين الالتزامات المنصوص عليها في معاهدة مبرمة مع دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة ، والتزامات الدولة العضو طبقاً للميثاق ، وخاصة في مسائل السلم والأمن ، فإن أحكام الميثاق هي التي تكون واجبة التنفيذ » .

٥٤ - ضرورة إعادة النظر في مسألة العلاقة بين الحياد الدائم والتنظيم الدولي :

قبول النمسا في الأمم المتحدة يؤدي إلى ضرورة إعادة النظر في نظام الحياد ، واعتباره من عناصر الأمن الجماعى ، بدلاً من النظر إليه على أنه يشكل عقبة في طريق تحقيقه . ويمكن أن نشير في هذا المعنى إلى ما جاء في تصريح باريس ١٨١٥ بخصوص سويسرا من أن :

« حياد سويسرا واستقلالها ، يعدان من المصالح الأساسية لأوروبا بأسرها » ، ومن ذلك أيضاً ما جاء في قرار مجلس عصبة الأمم بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٢٠ من أن « حياد سويسرا وضمان وحدتها الإقليمية تبررهما مصالح السلام العام » .

والمادة ٤٨/١ من الميثاق ، التي تنص على أن اشتراك أعضاء المنظمة في إجراءات الأمن الجماعى يخضع لتقدير مجلس الأمن . وامتناع أحد الأعضاء عن الاشتراك في إجراءات القمع الجماعية ، قد يكون في بعض الحالات ، أكثر إفادة لمقتضيات الأمن الجماعى من تدخلها الإيجابى .

ثم أن من أهداف السياسة العامة للتنظيم الدولي التي يعبر عنها الميثاق الحد من المنازعات الدولية ومحاولة حصرها اقليميا ، وذلك للقضاء على ظاهرة الحروب العالمية . ومن هنا فان الاعتراف بنظام الحياد الدائم داخل منظمة الأمم المتحدة يؤدي إلى حصر المنازعات الدولية اقليميا ، ومن هنا كان عدم تعارضه مع عضويتها .

٥٥ - لن يختفى نظام الحياد الدائم الا اذا قام نظام الأمن الجماعي الشامل :

الخلاصة : لا يقوم نظام الحياد الدائم والموصوف في ظل نظام شامل للأمن الجماعي . ولكن في ظل نظام الأمن الجماعي غير الشامل ، أي الجزئي لا يوجد من الناحية القانونية ما يمنع من قيام حالات للحياد الدائم . ولما كان نظام الأمن الجماعي الذي أنشأه ميثاق الأمم المتحدة ليس شاملا ، من حيث جميع أنواع الحروب ، ومن حيث تجريد الدول من أدوات الاعتداء وتركيز هذه الأدوات في مجلس الأمن ، فانه لا يوجد تعارض بين ان تكون الدولة في حالة حياد دائم ، وانضمامها الى منظمة الأمم المتحدة ، ما دام أن حياد الدولة لا يرجع الى رغبتها في تحقيق مصالح ذاتية اساسها اناية الدولة او انعدام روح التضامن الدولي لديها ، بل يكون حيادها املتة مقتضيات المحافظة على السلم والامن الدوليين .

ولقد تفضل الدولة التي تكون في حالة حياد دائم البقاء خارج المنظمة الدولية العامة والعالمية ، التي تنشئ نظاما للأمن الجماعي الجزئي وتبنى موقفها السابق على اعتبارات لا ترجع الى أنانيتها ، بل الى المصلحة العليا للجماعة الدولية . ومن أمثلة ذلك ، موقف سويسرا من عصبة الأمم التي انضمت اليها بالرغم من حيادها الدائم ، ثم تفضيلها عدم الانضمام الى الأمم المتحدة نظرا لموقعها الاستراتيجي الهام في أوروبا الموطن الذي اندلعت منه شرارة الحربين العالميتين ، الاولى والثانية ، ولم يجد في ذلك نظام الامن الجماعي الجزئي الذي جاء به عهد عصبة الأمم .

٥٦ - القواعد التي تحدد الوضع القانوني للدول المحايدة :

نمض بايجاز هذه القواعد على النحو الآتي :

يمكن القول بأن لكل دولة الحق في أن تختار الحياد في حالة نشوء نزاع مسلح بين دولتين - بالرغم من تحريم الحرب في القانون الدولي المعاصر - ما لم تقرر الانحياز لأحد الطرفين ، ولكن هذا القول لا يمكن التسليم به في ضوء أحكام الأمن الجماعي ، حيث تكون الدول ملزمة بالمساهمة في اجراءاته وتطبيقها كما تقضى بذلك المادة ٢/٣٨ من ميثاق الأمم المتحدة . كما أنه في حالة عدم تطبيق اجراءات الأمن الجماعي بسبب يرجع الى قواعد التصويت في مجلس الأمن الواردة في المادة ٢/٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة - فان الدولة العضو التي تساعد الدولة المعتدية ، والتي ما زالت آثار العدوان قائمة في صورة الاحتلال - تكون بدون شك متهمكة لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، ولا يعفيها من ذلك التمسك بقواعد الحياد ، لأن هذه القواعد كما سبق أن رأينا بخصوص الدول غير الأعضاء ، لا يمكن تفسيرها الا على ضوء أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وهذه الملاحظة يجب أن تكون ماثلة في الذهن عند تحديد الالتزامات العامة للدولة المحايدة على الوجه الآتي :

أولا : منع تقديم المساعدات للدولة المحاربة والالتزام بعدم التحيز :

أي عدم التفرقة في المعاملة بين أطراف النزاع . وهذا الالتزام بالامتناع وعدم التحيز نصت عليه المادة التاسعة من اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ . وتلتزم الدولة المحايدة بالامتناع عن الاشتراك في الأعمال الحربية مباشرة أو بصورة غير مباشرة ، ويدخل في ذلك تقديم القوات المسلحة ، والعتاد الحربي ، والتغاضي عن تجنيد الأفراد المقيمين على اقليمها لصالح إحدى الدول المحاربة وخاصة الدولة المعتدية .

ثانيا : الوضع القانوني لاقليم الدولة المحايدة :

القاعدة العامة هي أن كل الدول المحاربة يقع عليها الالتزام باحترام اقليم الدولة المحايدة ، ويشمل ذلك استئمان هذا الاقليم لأغراض عسكرية ، بما في ذلك الاقليم الأرضي والمائي ، والهواء الذي يعلوهما ، ويتفرع عن ذلك الامتناع

عن تمويل السفن والطائرات الحربية التابعة لدولة مجاورة الا في حالات الضرورة وبالقدر اللازم فقط للوصول الى اقرب ميناء ، كما يشمل أيضا التصريح بتواجد السفن والطائرات الحربية بغرض الاصلاح . كما ان السفن التجارية التابعة للدول المحايدة تكون ملزمة باحترام قواعد الحياد ، والالتزام بالامتناع عن نقل المهربات العسكرية للدول المتحاربة ، أو تقديم المساعدات بواسطة السفن التجارية المحايدة بقصد الاضرار بأحد المحاربين ، ومن صور ذلك نقل الرسائل الحربية ، والاشخاص العسكريين أو القائمين بمهمة عسكرية . . الخ .

وهذه الاشارة الموجزة لأحكام الحياد في القانون الدولي تبين أن سلوك الولايات المتحدة الأمريكية الذي أشرنا اليه في المبحثين الأول والثاني في هذا الفصل لا تتفق مع هذه القواعد التي استقرت في القانون الدولي التقليدي - وأن هذه القواعد يجب أن تفهم بطريقة لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ومؤدى ذلك انه أصبح الان محرما على الدولة المحايدة أن تقدم أية مساعدة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية للدولة المعتدية وأن الفهم السليم للوضع القانوني للدولة المحايدة يقضى بأن هذه الدولة يجب أن تحدد سلوكها بطريقة بحيث تمتنع عن تقديم أى عون للدولة المعتدية ، وأن تعمل على مساعدة الأمم المتحدة في تطبيق نظام الأمن الجماعي ، وتنفيذ القرارات الخاصة بذلك ، وأن تقوم في حالة عدم امكان التوصل - بسبب قواعد التصويت في مجلس الأمن - الى تطبيق نظام الأمن الجماعي ، بمساعدة الدولة المعتدى عليها ، ويكون موقفها في هذه الحالة متفقا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، خاصة المادة ٥/٢ منه ، وهذه الأمور كلها لم تحترمها الولايات المتحدة الأمريكية في سلوكها الخاص بمشكلة الشرق الأوسط ، خاصة موقفها من تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢/١٩٦٧

٥٧ - الموقف الأمريكي على ضوء الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في قضية جنوب غرب أفريقيا عام ١٩٧١ :

ومن المهم هنا أن نشير الى ما جاء في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بخصوص جنوب غرب أفريقيا ، وهو الرأي الذي أصدرته المحكمة

بتاريخ ٢١ يونيو ١٩٧١ حيث تعرضت فيه المحكمة لموضوع التزام الدول الأعضاء باحترام قرارات مجلس الأمن ، وهو الرأى الاستشارى الذى أصدرته المحكمة - بناء على طلب مجلس الأمن بمقتضى قراره رقم ١٩٧٠/٢٨٤ الصادر فى ٢٩ يوليو ١٩٧٠ - بخصوص النتائج القانونية التى تترتب على وجود جنوب أفريقيا فى اقليم ناميبيا بالمخالفة لقرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٠/٢٦٨ الصادر فى ٣٠ يناير ١٩٧٠ ، الذى قرر فيه مجلس الأمن أن استمرار احتلال جنوب أفريقيا لاقليم ناميبيا بالمخالفة لقرارات الأمم المتحدة يعد انتهاكا خطيرا لحقوق ومصالح شعب ناميبيا (١) .

وقد نشر هذا الرأى الاستشارى فى المجلد السادس من مجلة الهدف : العدالة Objective : Justice الصادر فى ١٤ أكتوبر ١٩٧١ عن مكتب الأمم المتحدة . ولقد تعرضت محكمة العدل الدولية فى هذا الرأى الاستشارى للآثار القانونية التى تترتب على عائق الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بمقتضى قرارات مجلس الأمن . والنتيجة التى توصلت اليها المحكمة فى هذا الصدد بعد ذات أهمية لأنها تكشف عن مدى اخلال الولايات المتحدة الأمريكية باحكام قرار مجلس الأمن رقم ١٩٦٧/٢٤٢ الخاص بمشكلة الشرق الأوسط ، لسلوكها المساند لإسرائيل ، والهادف الى التحلل مما جاء فى قرار مجلس الأمن ، حيث يمكن الاستناد الى ما جاء فى الرأى الاستشارى الذى نشير اليه لتأكيد اخلال الولايات المتحدة الأمريكية بالتزاماتها . فلقد جاء فيه أن « القرار الذى يصدره مجلس الأمن طبقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة ، وبالتطبيق للمادتين ٢٤ ، ٢٥ من ميثاقها يكون ملزما لسائر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة حتى الدول التى لم توافق على القرار ، وتصبح جميع الدول الأعضاء ملزمة بقبوله وتنفيذه .

(١) (4- Considered that the continued Occupation of Namibia by the Government of South Africa in defiance of the relevant United Nations resolutions and of the Charter of the United Nations have grave consequences for the rights and interests of the people of Namibia).

« Decisions made by the Security council ... adopted in conformity with the purposes and principles of the charter and in accordance with articles 23 and 25 ... are consequently binding on all states members of the united Nations' which are thus under obligations to accept and to carry them out ».

ويعد هذا المبدأ توكيدا لما سبق أن قرره محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري الذي أصدرته في ١١ أبريل ١٩٤٩ ، بخصوص تعويض الأضرار التي تقع أثناء القيام بخدمة الأمم المتحدة ، حيث جاء في صفحة ١٧٨ من الرأي الاستشاري الأخير ما يؤكد المبدأ الذي أشرنا إليه ، عندما قررت المحكمة أن ميثاق الأمم المتحدة قد :

« It has defined the position of the members in relation to the organization by requiring them to give it every assistance in any action undertaken by it (Article 2 para. 5), and to accept and carry out the decisions of the Security council ».

ثالثا - المقارنة بين موقف الولايات المتحدة الأمريكية وموقف الاتحاد السوفيتي من مشكلة الشرق الأوسط ، على ضوء أحكام الحياد مفهومة على أساس ميثاق الأمم المتحدة :

من الأمور التي تعترف بها الدول العربية ، مدى المساعدات الاقتصادية والعسكرية والسياسية التي حصلت عليها هذه الدول من الاتحاد السوفيتي بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، فكما أعلنت مصر مرارا من أعلى المستويات ، أن الدعم السوفيتي في المجالات التي أشرنا إليها كان سببا رئيسيا في قدرتها على الصمود بعد الهزيمة العسكرية التي لحقت بالدول العربية في يونيو ١٩٦٧ . وهذا الوضع يؤدي الى التساؤل عن مدى اتفاق هذا الدعم مع التزامات الاتحاد السوفيتي كدولة محايدة بمعنى القانون الدولي التقليدي والمعاصر ؛ في النزاع العربي الاسرائيلي . وأهمية هذا التساؤل ترجع الى أن الموقف السوفيتي كان دائما حجة تسوقها الولايات المتحدة الأمريكية لتبرير موقفها المؤيد لاسرائيل ، وقد رأينا أن الرئيس الأمريكي في رسالته الى الكونجرس الأمريكي قد اعتبر الموقف السوفيتي من أسباب التوتر في العالم ، ومن معوقات حل مشكلة الشرق

الأوسط . وإذا كان المجال هنا لا يتسع لدراسة تفصيلية لهذا الموضوع ، فإننا مع ذلك ، نشجل الملاحظات الآتية :

١ - سبق أن رأينا أنه في تطبيق قواعد الحياد يلزم التفرقة بين مساعدة الدولة المعتدية والدولة المعتدى عليها ، وأن مساعدة الدولة الأخيرة لا يمكن النظر اليه على أنه خروج على التزامات الدولة المحايدة ، لأن هذه الالتزامات يجب أن تفهم مقرونة بأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - أن تصرف الاتحاد السوفيتي - باعتباره من الناحية القانونية طرفا محايدا في مشكلة الشرق الأوسط - يجد أساسا قانونيا له في المادة ٥/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن هذا النص يقضى بأن « يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون الى الأمم المتحدة في أى عمل تتخذه وفق ميثاق الأمم المتحدة ، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازائها عملا من أعمال القمع » . ومما لا شك فيه أن الالتزام بالامتناع عن مساعدة الدولة المعتدية وهي الدولة المقصودة في المادة ٥/٢ بتطبيق اجراءات القمع ضدها ، مناطه في هذا النص أن يكون قد صدر قرار من مجلس الأمن بتوقيع الجزاءات المنصوص عليها في المادتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن كما سبق أن أشرنا عند دراسة العلاقة بين الحياد وعضوية الأمم المتحدة ، فإن هذه الجزاءات قد لا يصدر قرار بتوقيعها ، لا بسبب عدم قيام حالة الاعتداء وهو الشرط الذي يعلق عليه تطبيقها ، ولكن بسبب يرجع الى قواعد التصويت الواردة في المادة ٣/٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة . ومع ذلك فإن عدم صدور القرار هنا لا ينفي عن الدولة المعتدية هذا الوصف ، ويبقى المجتمع الدولي مسئولا عن عدم تطبيق أحكام الميثاق وتلتزم الدول بمساندة الدولة المعتدى عليها بشتى صور المساعدة ، حتى تتمكن من ازالة آثار العدوان الذي تعرضت له ، ويكون تقديم المساعدة في هذه الحالة بمثابة الالتزام قانوني يقع على عاتقها ، مستفاد من المادة ٥/٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، لأن القول بعكس ذلك يلغى قاعدة تحريم اللجوء الى القوة ، ويشكل خطرا بالغيا على أحكام الميثاق الخاصة بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين ، بمعنى أن أى تفسير مخالف يؤدي عملاً الى إلغاء المواد ١/١ ١/٢ ١/٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

الفصل الثالث

مقدمة وخطة الدراسة

لقد اقترحنا هذا الموضوع على اللجنة المشرفة على الموسم الثقافي بكلية الحقوق جامعة الكويت للعام الجامعي ١٩٨١/١٩٨٢، مدفوعين في ذلك بعوامل شتى، أهمها: عدالة قضية الشعب الفلسطيني، والالتزام الذي ألزمنا به أنفسنا منذ انتمائنا الى طائفة الباحثين في القانون الدولي بأن نعطي قضايانا الدولية اهتمامنا، ولما نشاهد من استمرار الصهيونية العالمية في تزيف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية بما في ذلك قرارات الامم المتحدة، ولايماننا الراسخ بأن الحق يعلو دائما على الباطل، وصدق الله العظيم القائل : «بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه، فاذا هو زاهق...»، «ولينصرون الله من ينصره، ان الله لقوى عزيز...».

ولم يكن في عزمنا ان نؤثر أنفسنا بهذا الموضوع ألهام، بل كانت غايتنا ألا نخلو منه ندوات الموسم الثقافي، ولكن اللجنة المشرفة عليه ألقت هذه المسؤولية علينا، أفلم يكن بد من تلبية النداء بصدر رحب، مع اشفاقنا على أنفسنا من عظم المسؤولية خوفا من التقصير في حملها، وادراكنا منا بمشقة الوفاء بها على الوجه الكامل، بعد أن نبهتنا لجنة الموسم الثقافي

* مجمل الأفكار التي احتوتها المحاضرة التي أقيمت بكلية الحقوق جامعة الكويت مساء الأربعاء الموافق ٢٤ مارس ١٩٨٢.

بضرورة ألا تتجاوز صفحات البحث خمسا وعشرين، مما يضطرنا الى الإيجاز الشديد، الذي نرجو ألا يأتي محلا بالموضوع (١).

ولما كانت الصهيونية العالمية قد استعانت على اغتصاب فلسطين بتزييف الحقائق التاريخية والدينية والقانونية، وما زالت سادّة في باطلها، تمهيدا للانتقال الى مرحلة الهيمنة الشاملة على العالم العربي والسيطرة عليه سياسيا وعسكريا واقتصاديا، فإننا نرى من الضروري عند البحث عن الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني أن نقف تحليليا أمام الوضع القانوني لفلسطين عند انشاء منظمة الامم المتحدة، ثم نبين هذه الحقوق في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٠، فالفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٧، ثم الفترة ١٩٦٧ حتى الآن، وذلك لاختلاف الوضع السياسي والقانوني للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني خلال هذه الفترات الثلاث، ثم نلقى نظرة سريعة على الموقف العالمي والعربي من نطاق هذه الحقوق، كي ننقل بعد ذلك لتحديد طبيعة هذه الحقوق في قرارات الامم المتحدة والقانون الدولي، ونختتم هذه الدراسة بتقييم دور الامم المتحدة حيث تستوقف انظارنا نتائج قانونية هامة نتخير منها ثلاثا، تكون بمثابة نتائج هذه الدراسة. وعليه تكون المباحث والعناوين الستة التالية، التي تتوزع عليها نظرتنا للموضوع.

- (١) سبق لنا أن خصصنا عدة رسائل دكتوراه بأشرافنا للقضية الفلسطينية بصفتنا رئيسا لقسم القانون الدول بكلية الحقوق جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية، كما أخرجنا بمناسبة مؤلفا بعنوان : مشكلة الشرق الاوسط، القاهرة ١٩٧١، كما كتبنا بصدد عدة أبحاث : العدوان الاسرائيلي على مطار بيروت - المجلة المصرية للقانون الدول المجلد الخامس والعشرين عام ١٩٦٩، موقف القانون الدول من تصريح الولايات المتحدة لرعاياها بالعمل في الجيش 'سرا'، المرجع ذاته، موقف الاتحاد السويصري من النزاع العربي الاسرائيلي على ضوء محاكمة الفدائيين الفلسطينيين، المرجع ذاته، دراسة تطور وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدول التقليدي والمعاصر - الجمعية المصرية للقانون الدول ١٩٧١، الولايات المتحدة الامريكية ومشكلة الشرق الاوسط - مجلة العلوم القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق جامعة عين شمس، يناير ١٩٧٣، تعريف الارهاب الدول - المجلة المصرية للقانون الدول، ١٩٧٤ الشروط القانونية لأي تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي - مطبوعات مركز الشرق الاوسط بجامعة عين شمس ١٩٧٨، دور حقوق الانسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية مع التطبيق على القضية الفلسطينية - مجلة الحقوق والشرية، السنة الخامسة العدد الرابع. هذا الى جانب الاثر للقضية الفلسطينية في سائر مؤلفاتنا في القانون الدول العام والمنظمات الدولية في طبعاتها المختلفة.

الوضع القانوني الدولي لفلسطين عند

انشاء منظمة الامم المتحدة

١ - يمكن اجمال الوضع القانوني الدولي لفلسطين عندما انشئت منظمة الامم المتحدة عام ١٩٤٥، بأن فلسطين كانت تتمتع بمقومات الشخصية الدولية، لانها كانت خلال مرحلة منظمة عصبة الامم - الممثلة الشرعية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين الاولى والثانية - تحت الانتداب فئة (أ)، مثلها في ذلك مثل كل من العراق وسوريا ولبنان. والتكييف القانوني لهذه الطائفة من طوائف الانتداب الثلاث التي أنشأها عهد عصبة الامم، أي الاقاليم التي تخضع للانتداب فئة (أ)، لم يلفت طورها السياسي المؤهل لها للاستقلال الكامل، لكنها لا تباشر اختصاص الدولة بذاتها، بل هي تابعة عنها في ذلك الدولة المنتدبة، التي كانت انجلترا في حالة فلسطين.

٢ - فلسطين عربية اقليما وشعبا وسيادة طبقا للقانون الدولي. نقف في هذه الفقرة قليلا أمام ادعاءات الصهيونية التي تؤسس عليها حقها في فلسطين. فهي تدعي ذلك على أساس تاريخي لما كان لليهود من دولة او دويلات في فلسطين، بعد خروجهم من مصر، حيث بقيت مملكة اسرائيل قرابة قرنين، حتى اندثرت، بين عامي ٧٣٣ - ٧٢١ ق. م عندما غزا الاشوريون فلسطين.

وهنا نتضح حقيقة تاريخية هامة، زورها اليهود وأذاعوها للدرجة اقناع العالم بها بهتاناً، بادعائهم أن عرب فلسطين كانوا غزاة لها، جاؤا اليها مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي، والحقيقة أن عرب فلسطين يشكلون السكان الاصليين حتى في العصور السابقة على الاسلام. وعلماء التاريخ المنصفون يعلنون ذلك صراحة، ونكتفي بأن نشير الى شهادة Maxime Rodinson في مؤلفه Israel and Arabs, 1968 Penguin Books حيث نقرأ في صفحة ٢١٦ أن «العرب في فلسطين كانوا سكانها الاصليين، وقد تعربوا وأسلم معظمهم مع الفتح الاسلامي في القرن السابع الميلادي،... وهم سلالة الفلسطينيين

والكنعانيين وغيرهم من القبائل القديمة .. عاشوا فيها باستمرار وبغير انقطاع منذ فجر التاريخ، حتى ليتمكن تعقب قدومهم واستقرارهم في فلسطين الى ما لا يقل عن اربعين قرناً» (٢).

ويتفق مع هذا المعنى أيضا ما كتبه الصحفي البريطاني مايكل آدمز في جريدة الجارديان البريطانية، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧: «منذ خمسين عاما لم تكن مشكلة فلسطين، لانها كانت جزءا من الامبراطورية العثمانية .. بيد أنها كانت جزءا من الوطن العربي ... سكنها العرب بغير انقطاع ما يزيد على ١٣٠٠ سنة» (٣).

ويفسر بعض الباحثين الاصل العربي لشعب فلسطين بأنه « منذ الالف الثالث قبل الميلاد على الأقل والجزيرة العربية تقذف من أحشائها دوريا كل ثلاثة أو أربعة قرون، موجات كانت تهجر مواطنها الاصلية في أعوام الجفاف والقحط وتلجأ الى أنهار الشمال في العراق وبلاد الشام، ومصر، ومنها من كان يضيق بها المقام هناك فيواصل مسيرته الى بلاد المغرب الادنى والاقصى ... ولذلك فكثير من المؤرخين المحترمين اليوم يميلون الى القول بأن المصريين القدماء ليسوا إلا ساميين «عروبيين» سبقوا اخوتهم الى مصر قبل رحيل اولئك الى العراق وبلاد الشام بعشرة قرون على الأقل، وأنهم واضعوا أساس ما يعرف بالحضارة الفرعونية القديمة .. فما يعرف بالوطن العربي اليوم بجناحيه الآسيوي والأفريقي، كان منذ أقدم عصور التاريخ وما يزال حتى اليوم، منطقة واحدة، تتبادل أجزاؤها التأثير والتأثير فيما بينها سلبا وإيجابا، جذبا ودفعاً» (٤).

وبدون الاستغراق في شهادة التاريخ على الجذور العميقة للسيادة العربية على فلسطين، فائنا نكتفي بالإشارة الى ما جاء في دراسة الدكتور فيصل خالد النفوري عن تاريخ فلسطين منه أنه «٤٠٠٠ سنة قبل المسيح سميت الكتابات السماوية المكتوبة على الاعمدة البابلية «مارتو» أي الأرض الغربية لانها غرب بابل، ٣٠٠٠ ق. م. «أمور» أي أرض

(٢) انظر في التفاصيل Maxime Rodinson : Israel and Arabs, 1968.

(٣) جريدة الجارديان البريطانية، عدد ٣ نوفمبر ١٩٦٧.

(٤) انظر داود عبد العفوسنقراط، ملحق جريدة الهدف ١٨ مارس ١٩٨٢.

الاموريين وهم ايضا اجداد العرب، ٢٧٥٠ ق . م يوحدتها بوحدة سورية الطبيعية سرجون الاول الاكادي الكبير، ٢٠٠٠ ق . م تصبح ارض كنعان وتبقى حتى ٩٥٠ ق . م حيث يستولى اليهود على قسم منها كدخلاء بعد مائة سنة من حروب طويلة، ٧٢٢ ق . م يوحد سورية «وفلسطين منها» سرجون الثاني ويقضى على اسرائيل، من ٦٠٥ الى ٥٨٦ ق . م يحطم نبوخذ نصر دولة يهوذا ويعيدها الى بيئتها الطبيعية ويسبى بقية اليهود الى بابل بمحاولة دمجها بالمجتمع البابلي، ٤٠٠ ق . م يزورها ويكتب عنها أبو التاريخ هيرودثس ويسمياها أرض سورية الفلسطينية، ٣٣١ ق . م يوحد الاسكندر الكبير الاجزاء السورية ومنها فلسطين، ١٩٨ ق . م تقوم فيها المملكة السورية السلوقية التي تشمل جميع تلك الارض حتى مجيء الرومان، ٦٣ ق . م يفتح الرومان بقيادة «بومباي» سورية، ويجعلونها ولاية رومانية ومنها فلسطين، ٧٠ بعد الميلاد يهدم تيتو الروماني الهيكل ويشرد ماتبقى من اليهود، وتبقى تحت حكم روما حتى ٦١٤ ميلادية، ٦٣٨ ميلادية يفتحها عمر بن الخطاب وتبقى موحدة مع سورية... حتى مجيء اول حملة صليبية سنة ١٠٩٩، ١١٨٧ م يحرقها صلاح الدين الايوبي من الغزو الاوربي ثم يوحدتها مع أمها سورية وتبقى كذلك حتى مجيء الاتراك، ١٥٦٦ م يأتي اليها الاتراك ويمكثون فيها حتى ١٩١٨، عندما احتلها الحلفاء وقسموا سورية ست دويلات بموجب معاهدة «سايكس بيكو» لتسهيل اقامة اسرائيل فيها، وكى لا تقوى هذه الامة على الدفاع عن نفسها في هذا الاعتداء الاثيم الذي لامثيل له في التاريخ...، ١٩٤٨ تقام الدولة الاسرائيلية للمرة الثانية في التاريخ مسنودة بحراب الانكليز وبالاعتراف الروسي والامريكي السريع ..(٥)».

كذلك نحيل على دراسة بعنوان : المدينة المقدسة عربية منذ ٤٤٨٠ عاما التي جاء بها أنه «في سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد نزحت من الجزيرة العربية باتجاه الشمال قبائل تدعى القبائل اليبوسية، ووصلت في رحلتها الى منطقة القدس الحالية وهناك اقامت برجا على جبل صهيون وأسست مدينة يوس ومن ملوك اليبوسيين ملك صادق الذي استقبل ابراهيم عليه السلام وقدم له الخبز والنيذ وكان محبا للسلام حتى أطلق عليه لقب ملك السلام، ومن هنا جاء للمدينة اسمها الجديد، فصارت تسمى مدينة السلام «أورشالم» وفي عهد الكنعانيين وهم من القبائل العربية ايضا دعت المدينة باسم «اورسالم» «وأور» تعنى باللغة

الكنعانية مدينته، ثم حُرف الاسم الى اورشليم، وهو الاسم الذي يطلقه عليها اليهود والاجانب اليوم. وعندما بدأ العبرانيون يهاجون البلاد تحالف اليوسيون مع الفراعنة والكنعانيين، وخضعت ييوس لسلطان الفراعنة في عهد تحتمس الثالث الذي عين لها حاكما مصرياً (١٤٧٩ ق.م) وكذلك في عهد اخناتون ورعمسيس الثاني الذي اعتبرها ضمن حدود مصر، عندما عقد معاهدة قابوش مع الحيثيين (١٢٩٢ ق.م). وعندما استولى عليها العبرانيون للمرة الاولى، كان أغلب السكان من الكنعانيين العرب، الذين قاوموا الاحتلال العبراني بكل شراسة مما اضطر اليهود معه لاختلاء المدينة ولم يعودوا لاحتلالها الا في زمن داود الذي جعلها عاصمة له بدلا من الخليل. وجاء سليمان بعد داود فبنى الهيكل بمساعدة الملك حيرام ملك صور الفينيقي، وبعد وفاته انقسمت الدولة اليهودية الى دولتين: اسرائيل وعاصمتها سبسطية قرب نابلس، وقد استمرت حتى ٧٢٢ ق.م عندما قضى عليها سنحاريب الآشوري، ودولة يهوذا وعاصمتها القدس، واستمرت حتى ٥٨٧ ق.م عندما استولى على المدينة نبوخذ الكلداني وسبى اهلها الى بابل.

وهاتان الدولتان حتى عند وجودهما كانتا تخضعان لنفوذ آشور مرة، ولنفوذ مصر مرة أخرى، ولم تكن سلطتهما تمتد الى ابعد من العاصمة وماحولها من القرى» (٦).

ولقد خص الاستاذ طلعت يونان، الاصل العربي لفلسطين بما في ذلك مدينة القدس، بدراستين، اولاهما نشرت بجريدة الاهرام صفحة ٧ من عدد ١٣ أغسطس ١٩٨٠ على اثر توحيد اسرائيل لمدينة القدس، فنقبتس مما جاء بها مايلى: «ومن الغريب ان اسرائيل تغلف منطقها في موضوع «القدس» بالتاريخ والتوراة». للتدليل على ان القدس «يهودية» منذ القدم. وهذا هو الاسلوب الذي يعرف به (مناحيم بيجين) وبالغ في ممارسته العملية لاضفاء الطابع التاريخي والديني على مسألة سياسية. ولكن اذا فاته ان يفهم القانون فلا يصح أن يفوته ادراك حقائق التاريخ. فالوقائع التاريخية والدينية تجمع على أن القدس عربية قبل دخول المسلمين لها سنة ١٧ هجرية - ٦٣٨ ميلادية، لان سكان القدس كانوا جميعا عربا من الموجات الارامية والكنعانية والعمورية وغيرها

من الشعوب والقبائل التي سبقت الاسلام. ونضع اليوم امام الراى العام العالمى الحقائق التالية:

* العرب أنشأوا القدس لأول مرة في التاريخ منذ نحو ٤٠٠٠ سنة ق.م واعتبروها مقدسة منذ نحو ٣٠٠٠ ق.م.

* اليهود غزوا القدس في نحو ١٠٠٠ ق.م واسسوا فيها مملكة داود وسليمان ولم يحكموها حكما موحدا الا لمدة سبعين سنة ثم تجزأت المملكة وانهارت أجزاؤها، وتوزع اليهود في الدول العربية وغيرها على شكل جماعات صغيرة، في حين ظل سواد الشعب والحكام في القدس عربا كنعانيين.

* خلال حكم اليهود للقدس خضعت لحكم المصريين، والدليل على ذلك أن حاكمها المصرى (حييا) نحو سنة ١٢٦٠ ق.م استنجد بفرعون مصر...

* نصف التوراة في سفر القضاة في قصة خالدة، صلة اليهود بالقدس نحو سنة ١١٥٠ ق.م اذ اقترح غلام اسرائيلي على سيده وقد أدركهما الليل، أن يعرجا على القدس ليبيتا فيها، فقال له سيده مانصه حريا «لا تمل الى مدينة غريبة، لا أحد فيها من بني اسرائيل».. وتشير التوراة في سفر القضاة، الى مقاومة أهل القدس العرب، لغزو اليهود لها.

* يؤكد التاريخ المسيحي انه في سنة ٧٠ ق.م قتل القائد الرومانى تيطس من كان في القدس من اليهود، واستباح اموالهم ودمر هيكلهم وقضى على كل اثر لهم (٧).

أما الدراسة الثانية للاستاذ طلعت يونان المنشورة في جريدة الاهرام عدد ١٤/١٢/١٩٨١، فإنه ينقل فيها رأى البطريك اغناطيوس الرابع هزيم، بطريك انطاكية وسائر المشرق للروم الارثوذكس، من أن اسرائيل «تزيّف التاريخ بهدف ابقاء المدينة موحدة تحت سيطرتها، بل انها تعود فتكتب تاريخ الاديان من جديد وعلى خلاف ما جاء في الكتب السماوية جميعا، كما انها تتجاهل القوانين الدولية وقرارات الامم المتحدة، وتصدر قانونا محليا تستولي به على مدينة لها وضعها الدولي...» (واستطرد البطريك

اغناطيوس يقول» ان اليهود عندما احتلوا القدس استطاعوا ان يجدوا حائط المبكى سليما بعد مئات السنين من وجود العرب في القدس. وهذا اكبر دليل على سماحة الاسلام العظيم. ولكن هل فعل اليهود ذلك مع مقدسات الاسلام والمسيحية».

الخلاصة : ان العرب هم من الناحية التاريخية أصحاب السيادة على فلسطين، وذلك عبر ما قبل التاريخ وحتى الآن، ولم يكن وجود اليهود في فلسطين في عصر ما قبل الميلاد الا بصفتهم غزاة، مثلهم في ذلك مثل سائر الغزاة في هذه الفترة من الاغريق والفرس والرومان... ولم يتدجوا في الاصل العرق الذي يتكون منه اهل فلسطين. وفي رواية لاحد الحجاج اليهود واسمه بنيامين التوديلي، زار الارض المقدسة ١١٧٠ - ١١٧١ م انه لم يصادف في كل فلسطين الا ١٤٤٠ يهوديا وفي رواية لحاج يهودي آخر يسمى عمان جبروندي انه في عام ١٢٦٧ لم يجد سوى عائلتين يهوديتين في القدس (٨).

ووفقا لاحصاء سكان فلسطين سنة ١٩٢٢، أى في بداية الانتداب البريطاني على فلسطين كان عدد اليهود ٨٣٧٩٤ من اصل السكان البالغ عددهم ١٨٢٧٥٧ (٩).

وطبقا لدراسة الامتاذ طلعت يونان في جريدة الاهرام بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٨٠ فإنه «عندما دخل عمر بن الخطاب القدس سنة ٦٣٨ كان اليهود جالية صغيرة جدا، وظل العرب في البلاد الى التاريخ المعاصر، وكان عدد اليهود في القدس في النصف الثاني من القرن السابع ١٥٠ شخصا، وفي أوائل القرن الثاني عشر (سنة ١١٧٠ م) لم يكن في القدس الا عائلة يهودية واحدة، اما في سنة ١٩٤٩ فقد زاد عدد اليهود بسبب الهجرة

(٨) انظر كتاب القدس شارل ت. بردجان رئيس مجلس الوصاية، بتاريخ ١٣ يناير ١٩٥٠: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة، ملحق رقم ٩، وثائق الامم المتحدة، أ/١٢٨٦، صفحة ١٣٠.

(٩) الاهرام، عدد ٣ أغسطس ١٩٨٠.

النتيجة عن سياسة وعد بلفور الاستعمارية الجائرة، فالقدس مدينة عربية منذ فجر التاريخ وقبل ان يحتلها داود بأكثر من ألفي سنة» (١٠).

كذلك نستخلص مما سبق أن اليهود، وإن دخلوا فلسطين غزاة، وحكموا لمدة قصيرة لا تقارن بالقرون العديدة الممتدة والمتواصلة عبر التاريخ القديم والحديث، فإن العرب قد آوهم قبل الاسلام، بعد ان اخرجهم منها الرومان في عام ٧٠ الميلادي، كذلك عندما تكشففت الهجرة اليهودية الى فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية، وقد كان ذلك بدعوى تعويضهم عما لحق بهم على يد المانيا النازية، اى ان الاروبيين في الحالتين هم المسؤولون عن تعويض الاضرار التي يزعم اليهود، وبذلك يكون مما يجافى المنطق والقانون، يأتي هذا التعويض على حساب العرب والمسلمين بانشاء دولة لاسرائيل!

٣ - أما الادعاء بأن فلسطين أرض الميعاد لليهود، وهو ما يعرف لدى مؤسسي اسرائيل بالاساس الديني، الذي لا يتميز في الواقع عن الادعاء بالحق التاريخي كما عرضناه في الفقرة السابقة، لان الامر هنا ينصرف الى تاريخ الاديان، والى كتبها المقدسة، وعلى هدى من هذا الادعاء، قال اليهود بضرورة ان تكون دولتهم صافية العرق لا يدخل فيها الا من كان يهودا، وللصلة الوثيقة بين الاصلين الديني والتاريخي رأينا في الفقرة السابقة الرابط بينهما لدى بعض من اقتبسنا عنهم، مما أظهر لنا تزيف اليهود للاديان وكتبها المقدسة، وقتلهم الانبياء، وبغضهم للمؤمنين، كما يخبر عنهم القرآن الكريم «لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا». ومع ذلك لا يكف اليهود في كتاباتهم القانونية، ولا في ادعائاتهم الاقليمية عن الاشارة الى الاصل الديني لدولتهم. واقرب دليل على ذلك ادعاؤهم بحق الاستيطان في اى مكان في فلسطين، بل وخارجها مثل سيناء والجلولان، وكما عبر عن ذلك مناحيم بيغن في اجتماعه بالرئيس فرانسا متيران بتاريخ ١٩٨٢/٣/٤ خلال زيارة الاخير الرسمية لاسرائيل، بقوله:

"Ceci est notre pays, notre terre, c'est là que notre civilisation est née, que notre temple a été Construit, que nos rois ont régné. C'est pourquoi mes parents m'ont toujours parlé de retourner en ERETZ ISRAEL... Nous n'y sommes pas des Occupants, et nous vivrons toujours....."

وهو يشير بذلك الى حق اليهود في الاستيطان في أى جزء من أرض اسرائيل، بما في ذلك الضفة الغربية لنهر الاردن، وقطاع غزة، ثم يستطرد منكرا على الفلسطينيين أى حق في فلسطين، ناهيك عن حقهم في تقرير المصير، فيذهب الى ابعد حد في مغالطاته التاريخية والدينية، فيقول:

“Aucun pays ne peut être libéré deux fois, et le nôtre l'a été en 1948 lorsque le dernier soldat britannique quitta

ونكتفى في الرد على هذا الادعاء بالاشارة الى ما ذكره الدكتور احمد سوسة في مؤلفه: العرب واليهود، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ من أنه «لا بد من التفرقة مبدئياً بين العبراني والاسرائيلي والموسوي واليهودي، وما جاء ذكره على لسان الآله في تورا اليهود من لعنة، وضروية ابادنة الكنعانيين، لا يمكن ان يصدر عن آله، ويحدد الدكتور سوسة ثلاث مراحل هامة واساسية في تاريخ فلسطين القديم أولاً: عصر ابراهيم الخليل، ويرجع الى القرن التاسع عشر قبل الميلاد، ولغة هذا العصر السامية العربية الام والديانة وحادانية ابراهيم الخالصة. ثانياً: عصر موسى، ويرجع تاريخه الى القرن الثالث عشر قبل الميلاد، ولغة هذا العصر اللغة المصرية في بداية الأمر ثم الكنعانية، أما الديانة فوحدانية أخناتون في بداية الأمر، ثم الانحراف الى الوثنية، ثالثاً: عصر اليهود، ويرجع تاريخه الى القرن السادس قبل الميلاد، ولغة هذا العصر الارامية والعبرية (أرامية التوراة)، التي كتبت بها التوراة، أما الديانة فوحدانية (يهود) الخاصة باليهود فقط، وتبدأ اليهودية المتمثلة بالتوراة ببداية هذا العصر». ويرى الدكتور سوسة ان «الديانة الحالية هي غير تورا موسى التي نزلت بالمصرية قبل ثمانمائة عام من الاسر البابلي لليهود» (١٢). هذا من ناحية علم تاريخ الاديان، أما من زاوية تاريخ القانون والاجتماع فاننا نشير الى الاستاذ الدكتور محمد بدر أستاذ تاريخ القانون، في مؤلفه: تاريخ النظم القانونية والاجتماعية، القاهرة (بدون

(١١) Le Monde Samedi, 6 mars, 1982, P. 3.

(١٢) انظر: الدكتور احمد سوسة: العرب واليهود، الطبعة الرابعة ١٩٧٥، والدكتور محمد بدر الاستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس بالقاهرة ج م ع، في مؤلفه تاريخ النظم القانونية والاجتماعية وانظر الدكتور محمد عبد السلام محمد: بنو اسرائيل في القرآن الكريم.

تاريخ)، صفحة ١٦٠ حيث نقرأ: «وقالوا لنبيهم اجعل لنا ملكا، واقم النظام الملكي، واشتعلت نار الحرب في كل اتجاه، واستقر الملك داود الذي استقام له مع الصلة بالله، وكذلك امكن الامر لوريثه على العرش سليمان، ولكن ما أن مات سليمان حتى شاع الخلاف ووقع الانقسام، وسدى حاول الانبياء العودة بالناس الى حياة الورع... وحاو بالقوم ماأندرتهم النصوص.. فاحتل الآشوريون عاصمة احتدى الملكتين: اسرائيل سنة ٧٢١ ق.م واستولى نبوخذ نصر على مملكة يهودا، ودمر المعبد سنة ٥٨٧ ق.م واخذ اهلها رقيقا الى بابل...»

ومرت آلاف السنين، وانصهر بنو اسرائيل في كل شعوب الارض، ودخلوا في مختلف الاديان الشريفة والموحدة، ثم جاء فريق من اليهود لم يرثوا اسرائيل بالدم والارث، ورثوا بعض افكار الغلاة من ابنائهم، ليختصروا، على سند من هذه الافكار ان الله ارضى لم يرد في الكتاب المقدس أى نص يعد بسكناها اليهود، من حيث سم يهود، وانما كان الوعد دائما لابراهيم، وابناء ابراهيم من حيث هم من دمه ودم بنيه، وأن يكون ذلك بغير علو في الارض ولا فساد».

وان من يتدبر الآيات ٢١ — ٢٦ من سورة المائدة في القرآن الكريم — باعتباره آخر الكتب السماوية المقدسة، والذي حفظه الله من كل تحريف لحق بما سبقه من الكتب، ليستقر في وجدانه، بأمانة وعن اعتقاد، أن اليهود على مر العصور كانوا أشد الناس عداوة للمؤمنين، وعصيانا للرسول، وخروجا على الدين والعرف والقانون، حيث تصفهم هذه الايات بكونهم «خاسرين» وانهم قاعدون «ومن القوم الفاسقين»... الخ واصبح الاعتقاد السائد الآن، بأن ادعاءات اليهود التاريخية والدينية وحاجتهم الى أن يأمنوا جيرانهم العرب، انما هي من قبيل الخرافات التي لا تستوقف أحدا، انظر على سبيل المثال فقط وليس على سبيل الحصر، وجهة نظر حديثة للغاية (١٣) حيث يرفض الكاتب ايضا ادعاء اسرائيل بأن قيام دولة فلسطينية، التي تكون محدودة الاقليم، بتعبيره STATE - MINI تعد خطرا على حياة اسرائيل.

واخيرا، نشير الى أنه حتى جدلا لو صح الحق الدينى الذي تدعيه اسرائيل والذي قامت عليه سنة ١٩٤٨، فإنه يعد مخالفا للقانون الدولى المعاصر، لما يتضمنه من عنصرية، تنهى عنها قواعد القانون الدولى، وقرارات الامم المتحدة لتعارضها مع النظام العام الدولى. وعلى هذا الاساس، صدر في عام ١٩٧٥ قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الذي اعتبر الصهيونية احدى صور العنصرية، وسنشير الى هذا القرار في الاجزاء التالية من دراستنا.

٤ - ملامح الشخصية الدولية لفلسطين في عهد الانتداب البريطانى: -

سبق أن رأينا في الفقرات السابقة التى أوجزنا فيها الحالة القانونية لفلسطين خلال عصور ما قبل التاريخ الميلادى، أن هذا القطر كان دائما جزءا اقليميا وشعبا، حسب النظام السياسى الذى كان مألوفاً في تلك العصور، وأنه شأنه في ذلك كسائر بقاع الأرض، عرف الغزو الأجنبى، الذى كانت احدى حلقاته الغزو اليهودى، قرابة قرنين، ثم جاء الفتح العربى الاسلامى عام ٦٣٧ ميلادية، والذي استمر في ظل الدولة العثمانية ابتداء من عام ١٥١٨ ميلادية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى، تخللتها فترة من التدخل الأوروبى الصليبي، وبذلك استمرت الحقوق الاقليمية لشعب فلسطين العربى منذ فجر التاريخ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، على أساس أن الحكم الاسلامى منذ سنة ٦٣٧ ميلادية كان اتداد للسيادة العربية. وبنهاية الحرب العالمية الأولى واستئصال الأقاليم العربية من السيطرة العثمانية، خضعت فلسطين مثل معظم هذه الأقاليم، لأول تنظيم دولى للأقاليم التى لا تباشر سيادتها، وهو نظام الانتداب، الذي لم يؤثر في استمرار الشخصية الدولية لفلسطين، وهذا ما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم التى تقضى بأن «بعض الجماعات التى كانت تتبع الدولة العثمانية فيما مضى، والتى بلغت درجة من الرقى والتقدم، يمكن الاعتراف باستقلالها، بشرط أن تقدم لها الدولة المنتدبة النصح والمعونة حتى يأتى الوقت الذي تستطيع فيه أن تعتمد على نفسها، ويجب أن تؤخذ رغبات هذه الجماعات بعين الاعتبار عند اختيار الدولة المنتدبة...»

ولقد عبر ميثاق جامعة الدول العربية في ملحقه الخاص بفلسطين عن هذه الشخصية الدولية لفلسطين، حيث جاء به أنه، «منذ نهاية الحرب العالمية الأولى سقطت

عن البلاد العربية المتسلخة عن الدولة العثمانية — ومنها فلسطين — ولاية تلك الدول وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأي دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها. وإذا لم تكن مكنت من تولي أمورها، فإن عهد عصبة الأمم في سنة ١٩١٩م، لم يقرر النظام الذي وضعه إلا على أساس الاعتراف باستقلالها. فوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه، كما أنه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى، وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لأسباب قاهرة، فلا ينسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها في أعمال مجلس الجامعة.

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظرا لظروف فلسطين الخاصة، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي فلسطيني للأشتراك في أعماله». وتطبيقا لهذا الملحق كان قرار مجلس جامعة الدول العربية، في عام ١٩٧٤، بناء على طلب مصر، الذي قضى باعطاء منظمة التحرير صفة العضو الكامل في الجامعة، بما في ذلك التمثيل الكامل في سائر أجهزة جامعة الدول العربية. ولنا تعليق على هذا القرار، من حيث مدى اتساقه مع أحكام العضوية في المنظمات الدولية، خاصة أن منظمة التحرير لم تعلن إنشاء حكومة فلسطين، كما كان الأمر في ظل حكومة عموم فلسطين. ويؤكد الشخصية الدولية لفلسطين. إبرامها المعاهدات الدولية خلال فترة الانتداب، ونكتفى بالإشارة إلى الاتفاقية المصرية الفلسطينية، التي صدق عليها مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٦ بشأن تبادل عربات الركاب بين مصلحتي سكك الحديد المصرية والفلسطينية، والاتفاقية المصرية الفلسطينية. بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٢٢ بشأن تسليم المجرمين.

كذلك كانت لفلسطين خلال فترة الانتداب جنسية متميزة عن جنسية دولة الانتداب، وهذا ما أشارت إليه صراحة المادة السابعة من وثيقة الانتداب، التي قضت بأن «تتولى إدارة فلسطين سن قانون الجنسية، ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم...»

وتبرز المادة الخامسة من ذات الوثيقة الشخصية الدولية لفلسطين ووحدة اقليمها بالنص على أن «تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن ضمان عدم التنازل عن أى جزء

من اقليم فلسطين الى حكومة دولة أجنبية، وعدم تأجيره الى تلك الحكومة، أو وضعه تحت تصرفها بأية صورة أخرى..» كذلك فإن المادة ١٩ من وثيقة الانتداب نصت على أن «تتضم الدولة المنتدبة بالنيابة عن فلسطين، الى كل ميثاق من الموائيق الدولية العامة التي سبق عقدها أو التي تعقدها فيما بعد بموافقة عصبة الأمم...» (١٤).

والإشارة هنا الى الجنسية الفلسطينية، لها أهميتها القانونية عند الدفاع عن السيادة العربية على فلسطين الموحدة، ذلك لأن فلسطين شأنها في ذلك كسائر الأقطار العربية كان سكانها ابان الحكم العثماني تسرى عليهم، الجنسية العثمانية، وعندما انتهت فترة الحكم العثماني نشأت الجنسية العربية في كل منها، وهذه بديهة قانونية لا يجادل فيها أحد، ولن نقف أمامها طويلا ويكفي في ذلك على سبيل المثال الرجوع الى مؤلفات الجنسية في مصر وغيرها مثل العراق وسوريا... الخ، ولذلك كانت الإشارة من جانبنا الى الحكم الذي تضمنته المادة السابعة من وثيقة الانتداب البريطاني على فلسطين، وهو أمر يغيب حتى عن بعض المتخصصين في القضية الفلسطينية من أبنائها الذين يرون في أنفسهم أنهم من كبار الدارسين لها، كما وصفوا أنفسهم بذلك (١٥).

ويكفي هنا أن نشير الى موقف القضاء الانجليزي من الجنسية الفلسطينية، كما يتضح من قضاء المحكمة العليا في فلسطين High Court of Palestine، وحكم محكمة الاستئناف الدائرة الجنائية The Court of Criminal Appeal في انجلترا في قضية R.V. Ketter الصادر عام ١٩٤٠، الذي أشار الى الجنسية الفلسطينية المتميزة Special Palestinian Citizenship حيث دارت وقائع النزاع في هذه القضية حول كون الطاعن ولد في فلسطين عام ١٩١١، وظل بها حتى عام ١٩٢٧ كأحد رعايا تركيا، ثم

(١٤) في شرح هذه النصوص وبيان مدلولها القانوني الدولي، نحيل على مؤلفنا: مشكلة الشرق الاوسط، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧١، ص ٩٣-٢٠٢.

(١٥) للأسف الشديد فإن بعض أبناء فلسطين ممن يرون في أنفسهم من كبار المتخصصين في قضيتهم تغيب عنهم هذه الحقيقة، نشير هنا على سبيل المثال الى ما قاله الدكتور محمد عبد العزيز ابوسخيلة، في تعقيبه علينا في ندوة الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني التي عقدت في كلية الحقوق جامعة الكويت مساء ١٩٨٢/٣/٢٤، كما تثبت ذلك تسجيلات الندوة.

استمرت إقامته في فلسطين حتى عام ١٩٣٧، عندما حضر إلى إنجلترا بجواز سفر، صادر عن المندوب السامي البريطاني في فلسطين.

وفي عام ١٩٣٨، أصدر وزير الداخلية البريطاني أمرا بطرده ولكنه لم ينفذ الأمر، مما أدى إلى تقديمه للمحاكمة، حيث حكم عليه بالحبس والطرده. وقد استأنف الحكم على أساس أنه لا يعتبر أجنبيا، بل رعية بريطانية British Subject، ولكن محكمة الاستئناف رفضت هذا الادعاء مقررّة:

أولا - أنه من الصعب عليها أن تقبل بأن جواز السفر الذي يدعى الطاعن بأنه جواز سفر بريطاني يجعله رعية بريطانية..

ثانيا - فيما يتعلق بدفع الطاعن المؤسس على أنه طبقا للمادة ٣٠ من معاهدة الصلح مع تركيا، فإن فلسطين قد ألحقت ببريطانيا العظمى، وأن كل «الرعايا الأتراك الذين يقيمون.. في إقليم اقتطع من تركيا يصبحون تلقائيا Ipso Facto طبقا لنصوصها.. رعايا للدولة التي ألحق بها هذا الإقليم..» فقد رفضت المحكمة هذا الادعاء بقولها «أنه ثمة أجزاء أخرى... قد ألحقت بدول أخرى بمقتضى هذه المعاهدة».... وأوضحت أن «الأثر الحقيقي للانتداب هو أن الدولة المنتدبة تتعهد بأن تمارس تيابة عن عصبة الأمم...، وأن أعمال أحكام قانون الاختصاص الأجنبي Foreign Jurisdiction Act الصادر في بريطانيا عام ١٨٩٠، والذي صدر تطبيقا له في عام ١٩٢٥ في بريطانيا، قرار الجنسية الفلسطينية The Palestinian citizenship Order، يكون الطاعن مواطنا فلسطينيا (١٦).

وعلى الرغم من قرار تقسيم فلسطين الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وإنشاء «إسرائيل» تطبيقا له، فإن الجنسية الفلسطينية من الناحية القانونية بقيت قائمة لإنشاء حكومة عموم فلسطين، وذلك حتى سنة ١٩٥٠ بالنسبة لسكان الضفة الغربية والقدس، لأنه ابتداء من هذا

(١٦) في تفاصيل هذه القضية، انحل على دراسة السيد محمد مقل البكري، بعنوان: المركز القانوني للأقاليم الموضوعية تحت الانتداب عند انتهاء هذا النظام، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد الرابع والثلاثون، ١٩٧٨، خاصة الصفحات ١٧٢ - ١٧٤.

التاريخ اكتسبوا الجنسية الأردنية، في حين بقيت الجنسية الفلسطينية لسكان اقليم غزة، لأنه ظل مشمولاً بالسيادة الفلسطينية، ولا يؤثر في ذلك خضوع هذا الاقليم للإدارة المصرية، لأن ذلك لا يجعله جزءاً من اقليم الدولة المصرية، ولا يستتبع بالتالي اكتساب سكانه الجنسية المصرية.

المبحث الثاني

الحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني في المدة ١٩٤٨ — ١٩٦٧

٥ — أوضاع فلسطين قبل صدور قرار التقسيم:

لن ندخل هنا في تفاصيل الوضع السياسي الذي ساد فلسطين خلال الانتداب البريطاني، وثورات الشعب العربي الفلسطيني، والمشروعات التي طرحت على بساط البحث في اللجان البريطانية أو الدولية لحل مشكلة السيادة على فلسطين. وإنما نشير فقط — لإبراز مدى إخلال بريطانيا بمسئوليتها الدولية — إلى مشروعها المعروف باسم خطة بيفن BEVIN PLANE ولو أصبحت عليها بريطانيا ولم تعلن انسحابها من فلسطين، لتغير كلية وجه المشكلة. وهي الخطة التي أعلنتها بريطانيا في فبراير ١٩٤٧ وكانت تقضي بوضع فلسطين تحت وصاية بريطانيا لمدة خمس سنوات، يتم خلالها الإعداد لاستقلال فلسطين، ويتم إدارتها بتقسيمها إدارياً خلال هذه المدة طبقاً لأغلبية السكان، على أن تدعى جمعية تأسيسية بالانتخاب بعد أربع سنوات، لإقرار اتفاق بين العرب واليهود، يعلن على أثره استقلال فلسطين، وفي حالة تعذر التوصل إلى هذا الاتفاق يترك الأمر لمجلس الوصاية، وعندما رفض العرب واليهود هذه الخطة، قررت بريطانيا في ١٢ أبريل ١٩٤٧ عرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة استثنائية، وكانت الدورة الاستثنائية الأولى، وصدر فيها القرار رقم ١٨١ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٧، وهو يترجم في عباراته الوضع المضطرب الذي كان يسود فلسطين، وعنوانه خير دليل على ذلك: «دعوة سكان فلسطين إلى الامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها، أو أي عمل آخر يمكن أن يخلق جواً ضاراً بتسوية المسألة

الفلسطينية تسوية مبكرة»، وقد صدر هذا القرار بالاجماع مع ملاحظة ان لجنة الامم المتحدة لفلسطين كانت عند صدور هذا القرار قد فرغت من اعداد تقريرها، كذلك تجب الاشارة الى اعلان بريطانيا الامم المتحدة بقرارها اتمام انسحابها من فلسطين في أول أغسطس ١٩٤٨، وبذلك تجمعت سائر التطورات التي أدت الى صدور قرار تقسيم فلسطين (١٧).

٦ - قرار التقسيم : صدر هذا القرار بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، وهو من أطول قرارات الامم المتحدة، يتكون من عشرة صفحات من القطع الكبير، وينقسم الى ثلاثة أجزاء ومقدمة تشير الى مبرراته القانونية، يلي المقدمة خطة تقسيم فلسطين الى دولتين احدهما عربية والأخرى يهودية يربطهما اتحاد اقتصادي، وتنقسم هذه الخطة الى : الجزء الأول ويتضمن «دستور فلسطين وحكومتها، والوضع القانوني للاماكن المقدسة والمواقع الدينية والحقوق الدينية، وحقوق الاقلية، وخطوات الاعداد للاستقلال، والمواطنة، والمواثيق الدولية والالتزامات المالية، وأحكام متنوعة تنصرف الى مسائل الاتحاد الاقتصادي والمرور بين الدولتين، وقبولهما في عضوية الامم المتحدة.. الخ.

أما الجزء الثاني، فإنه يتضمن بيانا دقيقا بأقليم كل من الدولتين وحدودهما المشتركة.

والجزء الثالث، يحدد الوضع القانوني لمدينة القدس، باعتبارها كيانا منفصلا تخضع للإدارة الدولية بإشراف الامم المتحدة، وأخيرا يأتي الجزء الرابع، الذي تدعويه الجمعية العامة، الدول التي تتمتع بنظام الامتيازات، الى التخلي عنه في الدولتين العربية واليهودية وفي مدينة القدس. وقد رفض العرب القرار وقبله اليهود فأعلنوا انشاء اسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨، وبدأت بذلك الحرب العربية الاسرائيلية الاولى.

(١٧) في تفاصيل التطورات التي أشرنا اليها، انظر مؤلفنا، مشكلة الشرق الاوسط المرجع السابق، ص ٨٤ - ١٠٤ كذلك انظر

ولن ندخل في تفاصيل هذا القرار، ولا في ما يشوبه من بطلان قانوني من وجهة النظر العربية، ونحيل في ذلك على مؤلفاتنا التي عالجت فيها الموضوع (١٨).

٧ - حدود الحقوق الاقليمية الفلسطينية في قرار التقسيم: نعتقد أن هذا الجزء من القرار ما زالت له أهميته القانونية، لسببين: أولهما ما تدعيه إسرائيل دائماً من ضرورة الاتفاق على هذه الحدود، وثانيهما، لما لهذا الموضوع من أهمية لفهم قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، الأمر الذي نعالجه فيما بعد. ولقد حددت السيادة الإقليمية لكل من الدولتين بدقة بالغة على الوجه الآتي:—

أ- الدول العربية:

يحد منطقة الدولة العربية في الجليل الغربي من الغرب البحر الأبيض المتوسط ومن الشمال حدود لبنان من رأس الناقورة الى نقطة شمالى الصالحة. ومن هناك يسير خط الحدود في اتجاه الجنوب تاركا منطقة الصالحة المبنية في الدولة العربية فيلاقي النقطة الواقعة في أقصى جنوب هذه القرية. ومن ثم يتبع خط الحدود الغربية لقرى علما والريحانية وطيطبة، ومنها يتبع خط الحد الشمالى لقرية ميرون فيلتقى بخط حدود قضاء عكا، صفد. ويتبع هذا الخط الى نقطة غربى قرية السموعى، ويلاقيه مرة أخرى في نقطة في أقصى شمالى قرية الفراسية. ومن هناك يتبع خط حدود القضاء الى طريق عكا — صفد العام ومن هنا يتبع الحدود الغربية لقرية كفر عنان حتى يصل خط حدود قضاء طبريا — عكا — مارا بغربى تقاطع طريقى عكا — صفد ولوية — كفر عنان. ومن الزاوية الجنوبية الغربية لقرية كفر عنان يتبع خط الحدود، الحدود الغربية لقضاء طبريا الى نقطة قرية من خط الحدود بين قرىتي المغار وعيلبون، ومن ثم يبرز الى الغرب ليضم أكبر مساحة من الجزء الشرقى من سهل البطوف، لازمة للخزان الذي اقترحتة الوكالة اليهودية لرى الاراضي الى الجنوب والشرق.

تعود الحدود فتلتقى بحدود قضاء طبريا في نقطة على طريق الناصرة — طبريا الى الجنوب الشرقى من منطقة مطرعان المبنية، ومن هناك تسير في اتجاه الجنوب، تابعة بادية

(١٨) في شرح هذا القرار، وبيان احكامه التفصيلية ومدى مشروعيتها القانونية، انظر مؤلفنا، مشكلة الشرق الاوسط، المرجع السابق، ص ١١١ — ١٣٠.

الامر حدود القضاء ثم مارة بين مدرسة خضوري الزراعية وجبل تابور الى نقطة في الجنوب عند قاعدة جبل تابور. ومن هنا تسير الى الغرب، موازية لخط التقاطع العرضي ٢٣٠ الى الزاوية الشمالية الشرقية من اراضي قرية تل عداشيم (١٩). ثم تسير الى الزاوية الشمالية الغربية من هذه الاراضي، ومنها تنعطف الى الجنوب والغرب حتى تضم الى الدولة العربية مصادر مياه الناصرة في قرية يافا. وحين تصل جنجار تتبع حدود اراضي هذه القرية الشرقية والشمالية والغربية الى زاويتها الجنوبية الغربية، ومن هناك تسير في خط مستقيم الى نقطة على سكة حديد حيفا - العفولة على الحدود ما بين قريتي ساريد والمجيدل وهذه هي نقطة التقاطع.

وتتخذ الحدود الجنوبية الغربية من منطقة الدولة العربية في الجليل خطا من هذه النقطة، مارا نحو الشمال على محاذة حدود ساريد وغفات الشرقية الى الزاوية الشمالية الشرقية من نهلاك، ماضيا من هناك عبر اراضي كفارها جوريش الى نقطة متوسطة على الحدود الجنوبية لقرية عيلوط، ومن ثم نحو الغرب محاذيا حدود تلك القرية الى حدود بيت لحم الشرقية ومنها نحو الشمال فالشمال الشرقي على حدودها الغربية الى الزاوية الشمالية الشرقية من ولدهايم ومن هناك جنوب الشمال الغربي عبر اراضي قرية شفا عمرو الى الزاوية الجنوبية الشرقية من رامات يوحانان. ومن هنا يسير شمالا فشمالا شرقيا الى نقطة على طريق شفا عمرو - حيفا، الى الغرب من اتصالها بطريق عبلين. ومن هناك يسير شمالا شرقيا الى نقطة على الحدود الجنوبية من طريق عبلين للبروة. ومن هناك يسير على تلك الحدود الى اقصى نقطة غربية لها، ومنها ينعطف الى الشمال فيمضي عبر اراضي قرية ثمرة الى اقصى زاوية شمالية غربية، وعلى محاذة حدود جوليس الغربية حتى يصل الى طريق عكا - صفد. بعد ذلك يسير صوب الغرب على محاذة الجانب الجنوبي من طريق عكا - صفد الى حدود منطقة الجليل - حيفا. ومن هذه النقطة يتبع تلك الحدود الى البحر.

تبدأ حدود منطقة السامرة اليهودية الجبلية على نهر الاردن في وادي المالح الى الجنوب الشرقي من بيسان، وتسير نحو الغرب فتلتقي بطريق بيسان - اريحا، ثم تتبع الجانب الغربي من ذلك الطريق في اتجاه شمالي غربي الى ملتقى حدود اقضية بيسان.

ونابلس وجنين. ومن هذه النقطة تتبع حدود مقاطعة نابلس - جنين في اتجاه الغرب الى مسافة تبلغ نحو ثلاثة كيلومترات ثم تنعطف نحو الشمال الغربي، مارة بشرقي المنطقة المبنية من قرى جلبون وققوعة الى حدود مقاطعتي جنين وبيسان في نقطة الى الشمال الشرقي من نورس. ومن هنا تسير باديء الامر نحو الشمال الغربي الى نقطة شمالى المنطقة المبنية من زرعين، ثم شطر الغرب الى سكة حديد العقولة - جنين، ومن ثم في اتجاه شمالى غربى على طول خط حدود المنطقة الى نقطة التقاطع على الخط الحديدي الحجازى. ومن هنا تتجه الحدود الى الجنوب الغربي بحيث تكون المنطقة المبنية وبعض اراضي خربة ليدخل ضمن الدولة العربية، ثم تقطع طريق حيفا - جنين في نقطة على حدود المنطقة بين حيفا والسامرة، الى الغرب من المنسى. وتتبع هذه الحدود الى اقصى نقطة جنوبي قرية البطيمات. ومن هنا تتبع الحدود الشمالية والشرقية لقرية عرعر ملتقية مرة اخرى بخط حدود المنطقة بين حيفا والسامرة في وادي عارة. ومن هناك تتجه نحو الجنوب فالجنوب الغربي في خط مستقيم تقريبا ملتقية بحدود قاقون الغربية ومتجهة معها الى نقطة تقع الى الشرق من سكة الحديد على حدود قرية قاقون الشرقية. ومن هنا تسير مع سكة الحديد مسافة الى الشرق منها نحو نقطة تقع شرقي محطة سكة الحديد في طولكرم، ومن هناك تتبع الحدود خطا في منتصف المسافة بين سكة الحديد وبين طريق طولكرم - قلقيلية - جلعولية رأس العين حتى نقطة تقع شرقي محطة رأس العين التي تسير منها في اتجاه سكة الحديد مسافة الى الشرق حتى نقطة على سكك الحديد جنوبي ملتقى سكك حيفا - اللد - بيت نابلا، ومن هنا تسير في اتجاه حدود مطار اللد الجنوبية الى زاوية الجنوبية الغربية، ومن ثم في اتجاه جنوبي غربي الى نقطة المنطقة المبنية من صرند العمار، ومن هناك تنعطف شطر الجنوب، مارة غربى المنطقة المبنية من ابو الفضل الى الزاوية الشمالية الشرقية من اراضي بير يعقوب. (يجب تحديد خط الحدود بحيث يسمح باتصال مباشرين الدولة العربية ومطار اللد)، ومن هناك تتبع خط الحدود حدود بلدة الرملة الغربية والجنوبية، الى الزاوية الشمالية الشرقية من قرية النعاني، ومن ثم يسير في خط مستقيم الى نقطة في اقصى الجنوب من البرية على محاذة حدود تلك القرية الشرقية وحدود قرية عنابة الجنوبية. ومن هناك ينعطف شمالا فيتبع الجانب الجنوبي من طريق يافا - القدس حتى القباب، ومنها يتبع الطريق الى حدود ابى شوشة، ويسير في محاذة الحدود الشرقية لابي شوشة وسيدون وحلدة حتى نقطة في اقصى الجنوب من حلدة. ويسير من هنا نحو الغرب في خط مستقيم الى الزاوية الشمالية الشرقية من أم كلخا، ومنها

يتبع الحدود الشمالية لام كلخا والقرازة وحدود المخيزن الشمالية والغربية الى حدود منطقة غزة، ومنها يسير عبر اراضي قرىتى المسمية الكبيرة وياصور الى النقطة الجنوبية من التقاطع الواقع في منتصف المسافة بين المناطق المبنية من ياصور والبطاني الشرقي.

تتجه خطوط الحدود من نقطة التقاطع الجنوبية نحو الشمال الغربي بين قرىتى غان يفسنه وبرقة الى البحر في نقطة تقع في منتصف المسافة بين النبي يونس وميناء القلاع ونحو الجنوب الشرقي الى نقطة غربي قسطينة، ومنها تنعطف في اتجاه جنوبي غربي مارة شرقي المناطق المبنية من الحوافير الشرقية وعبدس ومن الزاوية الجنوبية الشرقية من قرية عبدس تسير الى نقطة في الجنوب الشرقي من المنطقة المبنية من بين عفا، قاطعة طريق الخليل — المجدل الى الغرب من المنطقة المبنية من عراق سويدان، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي على محاذة الحدود الغربية لقرية الفالوجة الى حدود قضاء بئر السبع. ثم تسير عبر الاراضي القبلية لغرب الجبارات الى نقطة على الحدود ما بين قضاء بئر السبع والخليل الى الشمال من خربة خويلفة، ومن هناك تسير في اتجاه جنوبي غربي الى نقطة على طريق بئر السبع — غزة العام على بعد كيلومترين الى الشمال الغربي من البلدة. ثم تنعطف شطر الجنوب الشرقي فنصل وادي السبع في نقطة واقعة على بعد كيلومتر واحد الى الغرب منه. ومن هناك تنعطف في اتجاه شمالي شرقي وتسير على محاذة وادي السبع وعلى محاذة طريق بئر السبع — الخليل مسافة كيلومتر واحد، ومن ثم تنعطف شرقا وتسير في خط مستقيم الى خربة كسيفة لتلتقي بحدود المقاطعة بين بئر السبع والخليل. ثم تتبع حدود بئر السبع — الخليل في اتجاه الشرق الى نقطة شمال رأس الزويرة، ثم تنفصل عنها فتقطع قاعدة الفراغ ما بين خطي الطول ١٥٠ و ١٦٠.

وعلى بعد خمسة كيلومترات تقريبا الى الشمال الشرقي من رأس الزويرة تنعطف الحدود شمالا، بحيث تستثنى من الدولة العربية قطاعا على محاذة ساحل البحر الميت، لاييزيد عرضه على سبعة كيلومترات، وذلك حتى عين جدي، حيث تنعطف من هناك الى الشرق لتلتقي حدود شرق الاردن في البحر الميت.

تبدأ الحدود الشمالية للجزء الغربي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس، مارة بين المناطق المبنية من غان يفسنه وبرقة حتى نقطة التقاطع. ومن هنا تسير

في اتجاه الجنوب الغربي، مارة عبر اراضي البطاني الشرقي، على محاذاة الحد الشرقي، من اراضي بيت داراس وعبر اراضي جوليس، تاركة المناطق المبنية من البطاني الشرقي وجوليس في الغرب، وماضية حتى الزاوية الشمالية الغربية من اراضي بيت طيما. ومن هناك تتجه الى الشرق من الجهة عبر اراضي قرية البربرة، على محاذاة الحدود الشرقية من قرى بيت جرجا ودير سنيد ودمرة. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لدمرة تعبر حدود اراضي بيت حانون، تاركة الاراضي اليهودية من نيرعام صوب الشرق. ومن الزاوية الجنوبية الشرقية لبيت حانون تتجه الحدود الى الجنوب الغربي نحو نقطة الى الجنوب من خط التوازي ١٠٠، ثم تنعطف نحو الشمال الغربي مسافة كيلومترين، وتنعطف ثانية في اتجاه جنوبي غربي وتمضي في خط مستقيم تقريبا الى الزاوية الشمالية الغربية من اراضي خربة احزاعة ومن هناك تتبع خط حدود هذه القرية الى أقصى نقطة جنوبية منها. بعد ذلك تسير في اتجاه جنوبي على محاذاة خط الطول ٩٠ حتى نقطة تقاطعه مع خط العرض ٧٠. ثم تنعطف في اتجاه جنوبي شرقي الى خربة الرحبية وتمضي في اتجاه جنوبي الى نقطة معروفة باسم البها، حيث تعبر من خلفها طريق بئر السبع — العوجا العام الى الغرب من خربة المشرف، ومن هناك تلتقي بوادي الزياتين الى الغرب من البسيطة. ومن هناك تنعطف الى الشمال الشرقي ثم الى الجنوب الشرقي تابعة هذا الوادي ثم تمضي الى الشرق من عبدة فتلتقي بوادي النفخ. وتبرز بعد ذلك الى الجنوب الغربي على محاذاة وادي النفخ ووادي عجرم ووادي لسان حتى النقطة التي يقطع فيها وادي لسان الحدود المصرية.

تتكون منطقة قطاع يافا العربي من ذلك الجزء من منطقة تخطيط مدينة يافا التي تقع الى الغرب من الاحياء اليهودية الواقعة جنوبي تل ابيب، والى الغرب من امتداد شارع هرتسل حتى التقائه بطريق يافا — القدس، والى الجنوب الغربي من ذلك الجزء من طريق يافا — القدس الواقع الى الجنوب الشرقي من نقطة الالتقاء تلك، والى الغرب من اراضي مكفية بسرائيل، والى الشمال الغربي من منطقة مجلس حولون المحلي، والى الشمال من الخط الذي يصل الزاوية الشمالية الغربية من حولون بالزاوية الشمالية الشرقية من منطقة مجلس بات يام المحلي والى الشمال من منطقة مجلس بات يام المحلي. اما مسألة حي الكارتون فستبت فيها لجنة الحدود، بحيث تأخذ بعين الاعتبار، اضافة الى الاعتبارات الاخرى، الرغبة في ضم اقل عدد ممكن من سكانه العرب واكثر عدد ممكن من سكانه اليهود الى الدولة اليهودية.

ب — الدولة اليهودية —

تحد القطاع الشمالي الشرقي من الدولة اليهودية (الجليل — الشرقي) من الشمال والغرب الحدود اللبنانية، ومن الشرق حدود سورية وشرق الاردن. ويضم كل حوض الحولة وبحيرة طبريا وكل مقاطعة ييسان حيث يمتد خط الحدود الى قمة جبال الجلبوع ووادي المالح. ومن هناك تمتد الدولة اليهودية نحو الشمال — الغربي ضمن الحدود التي وصفت فيما يتعلق بالدولة العربية.

يمتد الجزء اليهودي من السهل الساحلي من نقطة بين ميناء القلاع والنبي يونس في مقاطعة غزة، ويضم مدينتي حيفا وتل ابيب، تاركا يافا قطاعا تابعا للدولة العربية. وتتبع الحدود الشرقية للدولة اليهودية الحدود التي وصفت فيما يتصل بالدولة العربية.

تتألف منطقة بئر السبع من جميع قضاء بئر السبع، حيث تضم النقب والجزء الشرقي من مقاطعة غزة، ولكنها لا تضم بلدة بئر السبع ولا تلك المناطق التي ذكرت فيما يتعلق بالدولة العربية وتضم شريطا من الارض محاذيا للبحر الميت ممتدا من خط حدود قضاء بئر السبع — الخليل الى عين جدي، وذلك كما وصف فيما يتعلق بالدولة العربية.

٨ — التحليل السياسي والقانوني لعملية التصويت على خطة التقسيم: وافقت على القرار ثلاث وثلاثون دولة: استراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، بروسيا، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدانمارك، الدومينيكان، ايكوادور، فرنسا، جواتيمالا، هاييتي، ايسلندا، ليبيريا، لوكسمبورج، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراجواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، اوكرانيا، جنوب أفريقيا، الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة الامريكية، اوروجواي، فنزويلا.

ورفضت القرار ثلاث عشرة دولة هي: افغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، ايران، العراق، لبنان، باكستان، العربية السعودية، سوريا، تركيا، اليمن.

وامتنعت عن التصويت عشر دول وهي: الأرجنتين، شيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، الحبشة، هندوراس، المكسيك، بريطانيا، يوغسلافيا.

ويلاحظ أن كلا من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، قد تباريا في تأييد القرار وحشد الاصوات اللازمة لحصوله على ثلثي اصوات الدول الاعضاء في الامم المتحدة، وذلك طبقا للمادة الثامنة عشرة من ميثاق الامم المتحدة، وقد كان الوصول الى هذه الاغلبية امرا صعبا للغاية، ومن ثم حشدت كلاهما وراء القرار الدول التي تدور في فلكها وتخضع لنفوذها السياسي والاقتصادي والعائدي، كما تلاحظ أن امتناع بريطانيا عن التصويت إنما كان انعكاسا لسياسة النفاق التي باشرت منذ بداية انتدابها، وما زالت حتى اليوم.

ويبدل على ضعف الاساس القانوني لقرار التقسيم ومواقف الدول المؤيدة له، أن العرب عندما رفضوا القرار طالبوا بعرض المشكلة على محكمة العدل الدولية، لكن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أدت الى رفض الجمعية العامة الاقتراح بأغلبية واحد وعشرين صوتا (٢٠).

وأدت الحرب العربية اليهودية الاولى سنة ١٩٤٨، بوسيط الامم المتحدة الكونت برنادوت الى التقدم بتاريخ ٢٧ يولية ١٩٤٨ بمقترحات لتسوية المشكلة الفلسطينية، من أهم ما جاء فيها :

- (١) ضم منطقة النقب بأكملها الى الدولة العربية.
- (٢) ضم القدس الى الدولة العربية مع منح الطائفة اليهودية استقلالاً ذاتياً.
- (٣) ضم منطقة الخليل بأكملها او جزء منها الى الدولة اليهودية (٢١).

ومما سبق، يتضح الدور الاساسي الذي قامت به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في انشاء اسرائيل وبعث الحياة فيها بالاعتراف بها، ومدها بالسلاح والمقاتلين لهزيمة العرب في حربهم الاولى معها، لان كلا من الدولتين كانت تريد أن تستغل هذا الكيان الاقليمي الجديد — وهو لا يعدو أن يكون مشروعا استعماريًا قائما على التعصب الديني — الى جانب مصالحها الاقتصادية والسياسية

(٢٠) انظر مؤلفنا مشكلة الشرق الاوسط، المرجع السابق، ص ٢٨٧.

(٢١) المرجع السابق، ص ١٣٠ — ١٣٢.

والعقائدية، ولكل من الدولتين تصورها الخاص بها في هذا المجال، فغالبية المؤسسين، والنازحين الى الكيان الجديد جاءوا من دول الكتلة الشيوعية في أوروبا الشرقية، كما أن لليهود سيطرة اقتصادية في الكتلة الرأسمالية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية (٢٢).

بل ان الامانة العلمية تقتضينا أن نشير الى أن الولايات المتحدة الأمريكية، اضطرت تحت تأثير واقعتين هامتين لإعادة النظر في موقفها، اولاهما الاشتباكات المسلحة بين العرب واليهود، وثانيهما تزايد حدة الخلافات بين المعسكرين الغربي والشرقي، حيث طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من مجلس الأمن، سنة ١٩٤٨ أن يرفض قرار الجمعية العامة رقم ١٨١، ويدعو الجمعية العامة لعقد دورة خاصة، للنظر في الغاء خطة تقسيم فلسطين، ووضع فلسطين بأكملها تحت وصاية الأمم المتحدة المؤقتة، ولكن اسرائيل تحركت سريعا لوأد هذا الاتجاه، ولم نقرأ في وثائق الأمم المتحدة اتجاهها روسيا مشابها.

واخير نلاحظ بأن حل التقسيم كان أحد الحلول التي احتلت مكانا بارزا بعد الحرب العالمية الثانية، كما يدل على ذلك انشاء دولتين في كل من ألمانيا، وكوريا وفيتنام، وشبه القارة الهندية.. الخ ومع ذلك فاننا نؤمن بأن هذا الحل لم يكن عادلا في القضية الفلسطينية، ومجافيا للحقائق التاريخية والبشرية، كما شرحنا ذلك تفصيلا في مؤلفاتنا، ولهذا السبب كان امتناع يوغسلافيا - مع انتسابها الى الكتلة الشرقية عند صدور قرار التقسيم - عن التصويت عليه، خوفا من آثاره عليها لان هذه الدولة تتكون من عدة قوميات.

٩ - انتهت الحرب العربية الاسرائيلية الاولى بعدة آثار قانونية هامة على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني نجلها فيما يلي :

أولا : احتلال اسرائيل لاجزاء هامة من اقليم الدولة العربية في فلسطين كما حددته خطة التقسيم التي أقرتها الأمم المتحدة، وضم هذه الاجزاء الى اسرائيل لم

(٢٢) في تفصيل هذه الحقيقة الهامة، انظر الصفحات ١٠٢ - ١٠٤، من المرجع الثاني المشار اليه في هامش ١٧ من هوامش هذه الدراسة.

تعترف به قط الأمم المتحدة، لأن إسرائيل حددت أقليمها وبينت حدودها — وإن
لتم ترسم على الطبيعة — في خطة التقسيم، وأعلنت إسرائيل على أساسها، ويهنا هنا
أن نقبس عن هذا الاعلان الذي أعلنه بن جوريين من تل أبيب، في الساعة ١٤ من يوم ١٤
مايو ١٩٤٨، مايلي:—

“... en ce jour où prend fin le mandat britannique ... et
conformément à l'Assemblée Générale des Nations Unies nous
proclamons la création d'un état juif en terre d'israel...”

“demandait” aux nations unies d'aider le peuple juif à édifier
son Etat et de recevoir l'Etat d'israel dans la famille des nations ...”

كذلك نشير الى أن قرار الأمم المتحدة بقبول إسرائيل عضوا بها يؤكد أن
المنظمة لا تعترف لإسرائيل إلا بالأقليم الذي حدده لها قرار التقسيم، حيث جاء في
قرار قبول إسرائيل عضوا بالأمم المتحدة أن «الجمعية العامة... تذكر وتأخذ علما
بالتصريحات التي أبدتها ممثل حكومة إسرائيل أمام اللجنة الخاصة في الأمم المتحدة بالتزامها
واحترامها لقرارات الأمم المتحدة...» بل إن وزير خارجية إسرائيل في البرقية التي
أرسلها الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية يؤكد المعنى السابق عندما يذكر
صراحة «أن دولة إسرائيل قد أعلنت جمهورية مستقلة داخل حدود وافقت عليها
الجمعية العامة في قرارها بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧».

ثانيا — بعد نهاية الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، اتحدت الضفة الغربية
مع الأردن، وبذلك تكون هذه المنطقة خلال هذا الوضع القانوني، من حق الشعب
الفلسطيني حيث أنه، طبقا للقانون الدولي فإن قيام الروابط الاتحادية وانهاؤها يجب أن
يتم بإرادة طرفيها أو أطرافها، نزولا على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، فإذا ما أراد
الفلسطينيون انشاء دولتهم المستقلة فيجب أن تحترم رغبتهم، وعلى ضوء ذلك يمكن فهم قرار
قمة الرباط سنة ١٩٧٤ باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الوحيد الشرعي للشعب
الفلسطيني، وأيضا الإشارة في قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة الى حق الشعب
الفلسطيني في تقرير مصيره، ولكن ذلك يقتضي إعلان الدولة الفلسطينية، وإلى أن يتم
ذلك تبقى الضفة الغربية مشمولة بالسيادة الأردنية من وجهة نظر القانون الدولي،
وقرارات الأمم المتحدة، خاصة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧.

ثالثاً — أدت نهاية الحرب العربية الاسرائيلية الاولى الى اخضاع قطاع غزة الى الادارة المصرية، وبذلك بقيت اقليما فلسطينيا كما هو كذلك في قرار التقسيم، يعود الى الدولة الفلسطينية عند انشائها.

رابعاً — كنتيجة للاوضاع العسكرية بعد الحرب العربية الاسرائيلية، استولت اسرائيل على القدس الجديدة أو الغربية واستولت الاردن على القدس الشرقية، واعلنتها بعد توحيد الضفة الغربية باقليمها، العاصمة الثانية للمملكة الأردنية الهاشمية، ولم تعترف الأمم المتحدة، ولا أى من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولا الغالبية الكبرى من دول العالم، بهذين الوضعين، وبذلك يكون الوجود الاسرائيلي والاردني في القدس من وجهة نظر الامم المتحدة مجرد احتلال عسكري لمنطقة تخضع للادارة الدولية طبقاً لقرار تقسيم فلسطين.

ولا يحق لأية دولة عضو في الامم المتحدة أن تتخذ من القدس — مقسمة أو موحدة — مقراً لبعثاتها الدبلوماسية في اسرائيل، ومن هنا نفهم سحب عدد من الدول التي اتخذت من القدس العربية مقراً لبعثاتها هذه المقار الى مدينة تل أبيب بعد توحيد اسرائيل للقدس واعلانها عاصمة موحدة وأبدية لها، وعلى ذات الأساس يكون اعلان كل من كوستاريكا وزائير في مايو سنة ١٩٨٢ اعادة فتح مقربة كل منهما في القدس، أمراً مخالفاً لقرارات الامم المتحدة والوضع القانوني لمدينة القدس طبقاً لهذه القرارات، هكذا كانت الاوضاع القانونية الدولية للسيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني حتى حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧، وهي المرحلة التي نعالجها في المبحث الثالث من دراستنا، حيث تحاول اسرائيل طمس هذه الحقائق القانونية، مستندة على قوتها العسكرية، متجاهلة في ذلك حكم القانون، مستعينة بمظلة الحماية السياسية التي تمدها بها الدول التي تشد من أزرها عسكرياً.

المبحث الثالث

الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني في المرحلة التي بدأت في يونيو ١٩٦٧ حتى الآن

١٠- الملامح العامة لهذه المرحلة :-

تحدد معالم هذه المرحلة القاسية من تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي بالمؤامرة التي شاركت فيها أطراف عديدة، عملية ودولية، لتحطيم إرادة الامة العربية، بحيث جاء الاعداد والاخراج بصورة محكمة للغاية، فكانت الهزيمة العسكرية، واحتلال اسرائيل لكامل اقليم فلسطين، وسيناء والجولان، مما اعتقدت معه أنها قد أصبحت «قاب قوسين أو أدنى» من تحقيق حلم الصهيونية بانشاء اسرائيل الكبرى. وتحت مظلة الحماية السياسية في الامم المتحدة والعسكرية والاقتصادية، من جانب انصار اسرائيل وعلى رأسهم، الولايات المتحدة الامريكية، جاء قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ سنة ١٩٦٧، الذي يعتبر أساس البحث المعاصر في الحقوق الاقليمية للامة العربية عامة، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة، الى جانب عدد كبير من قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة، كذلك تميزت هذه المرحلة بتطورات هامة منها الاعتراف العربي بالصفة التمثيلية لمنظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والاعتراف العالمي لها بهذه الصفة باعطائها وضع المراقب والتحدث امام سائر أجهزة الامم المتحدة في كل ما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني، ثم الاعتراف بالعضوية الكاملة لفلسطين في جامعة الدول العربية. وهذه التطورات الثلاثة الهامة تحققت منذ عام ١٩٧٤ الى الآن والى جانب ذلك أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تحظى بالاعتراف العالمي، كما يدل على ذلك قرار حصولها على صفة المراقب في الامم المتحدة - الذي تم بناء على مبادرة مصرية - فقد حصل على تأييد مائة وأربعة وثلاثين صوتاً، ولم تصوت ضده سوى اسرائيل وكوستاريكا وجواتيمالا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد امتنعت عن التصويت. كذلك شهدت هذه المرحلة الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة، المعروفة بحرب اكتوبر ١٩٧٣، والخطوات التي أدت الى اتفاقتي كامب ديفيد سنة ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في ٢٦ مارس ١٩٧٩،

وانعقاد مؤتمر القمة العربى في بغداد بين الحدين الاخيرين، وما ترتب عليه من آثار في العلاقات المصرية العربية. وهكذا نجد أن هذه المرحلة مليئة بالاحداث السياسية والعسكرية، والتطورات القانونية التى تترك آثارها المباشرة وغير المباشرة على موضوع دراستنا. ونظرا لأن الامر يتعلق بمحاضرة او ندوة وليس ببحث عميق، كما أن الحيز المسموح به محدود للغاية كما أشرنا في المقدمة العامة، فاننا لن ندخل في التفاصيل، ونكتفى بالبحث عن ملامح الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطينى في ظل هذه التطورات السياسية والعسكرية والقانونية.

١١- الولايات المتحدة الامريكية تشل مجلس الامن لصالح اسرائيل، باصرارها على مجرد وقف القتال بدون اشارة الى الانسحاب من يونه الى نوفمبر ١٩٦٧، حتى كانت الولادة العسيرة للقرار رقم ٢٤٢ في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. على الرغم من قسوة العدوان الاسرائيلى على فلسطين يمثلها الاردن من الناحية القانونية، وسوريا ومصر في حرب يونية ١٩٦٧، فان الولايات المتحدة الامريكية التى ساندت اسرائيل اقتصاديا وعسكريا على الوصول الى هذا الوضع الخطير، أصرت على أن يكتفى مجلس الامن بالاهتمام بوقف القتال، بدون ادانة او طلب انسحاب القوات الاسرائيلية من الاقاليم العربية المحتلة، متذرعا في ذلك بعدر أقبح من الذنب، وهو تعذر تحديد الطرف المعتدى في حرب ١٩٦٧، وكانت تلك سابقة خطيرة في الامم المتحدة، وقد تجسدت هذه النتيجة الشاذة في التهديد من جانب الولايات المتحدة الامريكية باستعمال الفيتولاسقاط سائر الاقتراحات التى تقدم بها اعضاء مجلس الامن المتضمنة ادانة اسرائيل وارغامها على الانسحاب الفوري، مثل مشروع القرار الهندي الذى قدم الى مجلس الامن في ٦/٦/١٩٦٧، ومشروع القرارين السوفيينيين في ١٣/٦/١٩٦٧، ومشروع القرار الباكستاني في ١٤/٦/١٩٦٧. الخ (٢٤)، وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الامريكية أن تكتم وتخمد انفس مجلس الامن خلال المدة يونية - نوفمبر ١٩٦٧ أى حوالى ستة أشهر كانت لازمة وضرورية لكى يثبت الاحتلال الاستعماري الاسرائيلى من أقدامه في الاقاليم العربية، و يصدر أخطر القرارات التى ينوى عن طريقها، التأثير في الهوية، والمستقبل القانوني لهذه

(٢٤) وفي تفاصيل موقف مجلس الامن بعد حرب ١٩٦٧ ومقدمات ونتائج تلك الحرب، نرجل على مؤلفنا: مشكلة الشرق الاوسط، المرجع السابق، الصفحات ١٥٣ - ١٨٢.

الاقاليم، مثل القرار الذي أصدرته اسرائيل خلال هذه المدة باعتبار الاقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧، «أقاليماً غير تابعة للعدو»، والاجراءات العملية لتوحيد القدس... الخ من الاجراءات الاسرائيلية التي كانت الاساس الفعلي لما تلى ذلك من اجراءات الضم، والمستوطنات، والتهويد (٢٥). وعندما انتهت هذه المهلة وعاد مجلس الامن في نوفمبر ١٩٦٧ للنظر في العدوان الاسرائيلي على الامة العربية، حرصت الولايات المتحدة الاميركية على اسقاط سائر المشروعات التي تدين بصراحة سلوك اسرائيل، مثل المشروع المقدم من الهند ومالي ونيجيريا، الذين يدين الاحتلال واكتساب الاقاليم بالغزو ويطالب بالانسحاب الكامل، ومن ذلك أيضا المشروع الذي قدمه الاتحاد السوفيتي في ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧، الذي أنصف بالصراحة في الصياغة والدعوة الصريحة للانسحاب الى حدود ٥ يونيو ١٩٦٧، ونقتبس من هذا المشروع بعض عباراته الآتية لاهميتها هنا وفي اجزاء أخرى من هذه الدراسة.

“Les parties au conflit retirent sans délai leur troupes sur les positions qu’elles occupaient avant le 5 juin 1967, vu l’inadmissibilité de l’acquisition de territoires du fait de la guerre....”

ولقد اقترن التصدي الاميركي لمشروعات القرارات الجادة التي ذكرنا أمثلة لها، بادخال مجلس الامن في متاهات الصياغة المبهمة المتعمدة، وهو الاسلوب الذي تقشى بعد ذلك في أوصال قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢. وبدأت الخطة محكمة الحلقات بمشروع القرار الاميركي الذي نحا نحوا مغايراً للمشروعات الاولى، حيث بدأ المشروع الاميركي بتأكيد التزام سائر الدول باحترام ميثاق الامم المتحدة دون تحديد أو ابراز، أن الاحتلال، ثم اكتساب الاقاليم بالقوة يخالف الميثاق. والمشروع الاميركي وان دعا الى تحقيق سلام عادل ودائم ولكن عن طريق انسحاب قوات مسلحة من أقاليم محتلة، بدون اشارة صريحة الى القوات الاسرائيلية وبما يعنى لدى البعض عدم التزام اسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة، وعلى وجه الخصوص القدس الشرقية. ثم تلقفت بريطانيا الكرة، لتقدم مشروعاً يوفق في صياغته بين المشروعات المتعارضة، وهكذا ولد القرار رقم ٢٤٢.

(٢٥) في معرفة الموقف الاميركي بصورة شاملة ومفصلة، نحيل على بحثنا بعنوان الولايات المتحدة الاميركية ومشكلة الشرق الاوسط...، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، السنة الرابعة عشرة، العدد الاول، يناير ١٩٧٣، وهو بحث يصل في حجمه الى مرتبة المؤلفات في موضوعه.

١٢ - أهم أحكام القرار رقم ٢٤٢ : بدون الدخول في الصياغة الحرفية والكاملة لهذا القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧، وبالإجماع، نشير إلى ماينهمنا في بحثنا من أجزائه.

وفي المقدمة يشير القرار إلى الوضع الخطير الذي يسود الشرق الأوسط ويركز على عدم جواز الاعتراف باكتساب الأقاليم بالحرب، وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم، لتتمكن سائر دول المنطقة من العيش بسلام.

أما عن الالتزامات الواردة فيه فهي:-

- (١) انسحاب إسرائيل من الأقاليم (أو أقاليم) التي احتلت في نزاع ١٩٦٧.
- (٢) إنهاء سائر دعاوى الحرب، وحالاتها، والاعتراف بالسيادة الإقليمية ووحدتها، والاستقلال السياسي، والعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، بعيدة من التهديد بأعمال القوة.
- (٣) ضرورة حماية حرية الملاحة في الطرق المائية الدولية.
- (٤) التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين.

وفي نهاية القرار نجد تكليف الأمين العام بالعمل على تنفيذ القرار. ولقد ثار الخلاف حاداً بين الدول والشراح حول الطبيعة القانونية للقرار رقم ٢٤٢، وعن سنده من ميثاق الأمم المتحدة، فحسب وجهة نظر أيديها بل ربما بدأها العرب، أن هذا القرار/وقد صدر بالإجماع، فإنه أقرب إلى الفصل السابع من الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، وبديهي أن الغاية من هذه النظرة الوصول إلى القول بأن القرار واجب التنفيذ بالقوة في نطاق نظام الأمن الجماعي في ميثاق الأمم المتحدة. في حين قامت وجهة نظر أخرى أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية ترى في القرار مجرد خطة للتفاوض على أساسها بين أطراف النزاع، ولا يمكن فرضها قسراً على أطراف النزاع، والمقصود بذلك في المنطق الأمريكي، حماية إسرائيل، والترديد لفهمها من حيث ضرورة إبرام معاهدات صلح بينها وبين الدول العربية. وإذا كان للمنطق القانوني أن يسود على الباطل، فإن الرأي الأول هو الذي يتفق مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي،

لأن أحكام القرار مأخوذة من منطق قواعد آمرة تتعلق بالنظام العام في القانون الدولي، ومن ثم لا يمكن محاسبة من يخرق هذه القواعد وهو المعتدي، على حساب من يدعو إلى احترام ذات القواعد وهو الطرف المعتدي عليه، (٢٦) وللأسف الشديد فإن التطورات برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣، قد سارت في هذا الاتجاه!

وبلاحظ أن القرار يعد وحدة غير قابلة للانقسام *Un tout indivisible*، بمعنى أن انسحاب القوات الاسرائيلية وانتهاء حالة الحرب... الخ أمور أساسية لحل النزاع نهائياً، بما في ذلك الاعتراف المتبادل، واحترام حقوق السيادة وحدود كل دولة في المنطقة، ولا فرق في ذلك بين الدول العربية واسرائيل، والمقصود هنا الاعتراف القانوني الكامل بالوجود والعيش في سلام

Une existence de jure et à vivre en paix .

١٣ - مدلول القرار رقم ٢٤٢، طبقاً للنظرية القانونية للاحتلال الحربي، في تحديد السيادة الفلسطينية (٢٧).

la Théorie juridique de L'occupation de guerre

ينظر القانون الدولي المعاصر إلى الاحتلال العسكري على أنه واقعة وليس وضعاً قانونياً *moins un état de droit qu'un état de fait*، كما يستفاد ذلك صراحة من ملحق اتفاقية لاهاي الرابعة لسنة ١٩١٧، واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، بحيث صارت نظرية الاحتلال العسكرية تقوم على مبادئ أساسية هي:-

(٢٦) في تفاصيل هذه المواقف، والأحكام الدولية، التي لا تختمها طبيعة هذه الدراسة ولا حجمها، نحيل على دراستنا بعنوان: وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدولي التقليدي والمعاصر.. مطبوعات الجمعية المصرية للقانون الدولي ١٩٧١، وبحثنا بعنوان: الشروط القانونية لاية تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي، مطبوعات مركز دراسات الشرق الاوسط، جامعة عين شمس، ١٩٧٧.

(٢٧) في تفاصيل أحكام هذه النظرية نحيل على بحثنا بعنوان: تطور وظيفة معاهدات الصلح.. وبحثنا بعنوان: الشروط القانونية للتسوية السلمية للنزاع العربي الاسرائيلي، مرجعين مشار إليهما سابقاً.

أولاً: إن الاحتلال لا ينقل السيادة L'occupation n'est pas translatrice de Souveraineté
بمعنى أن السيادة القانونية وما يتفرع عنها من اختصاصات تبقى للدولة صاحبة السيادة على
الاقليم le Souverain Légal.

ثانياً: وتقرّباً على ما سبق، لا يعترف القانون الدولي لسلطات الاحتلال الا
بالقيام بالأجراءات الضرورية لإدارة الاقاليم المحتلة، دون أن يؤثر ذلك في السيادة
الاقليمية وما يتفرع عنها من اختصاصات قانونية. ولا تحترم اسرائيل المبدأين
السابقين لأنها تعلن صراحة أنها لن تعيد سائر الاقاليم العربية المحتلة، بدعوى أنها
ليست مجرد «اقاليم محتلة» حتى ينطبق عليها المبدأان السابقان بل تصفها تارة بأنها
«اقاليم غير تابعة للعدو»، وأخرى بأنها «اقاليم محررة»، كما أنها تغير في المعالم
الديموجرافية والبشرية لهذه الاقاليم بإنشاء المستوطنات، أو بالضم، كما فعلت بالقدس في
عام ١٩٨٠، وهضبة الجولان عام ١٩٨١، وتطبيق الادارة المدنية على الضفة الغربية وغزة
منذ أول نوفمبر ١٩٨١ أو الادعاء بأن عرب هاتين المنطقتين ليس لهم سوى الوضع
القانوني للاقلية في مفهومها لاتفاقتي كامب ديفيد، ومن ثم فإنها لن تعطيهما الا مجرد
الحكم الاداري الذاتي، مما يعنى في الواقع ضم هاتين المنطقتين، و ينسجم مع تصورهما هذا،
الشروع في اقالة رؤساء بلديات الضفة الغربية في نهاية مارس ١٩٨٢، مما أدى الى ثورة
الفلسطينيين في هاتين المنطقتين، مما يعنى عملاً إنهاء سيادة الشعب الفلسطيني على سائر
اجزاء فلسطين. وهذا الوضع فضلاً عن مخالفته لقرار التقسيم، فإنه بكل تأكيد باطل
ومخالف للقانون الدولي. ولا نعلم شهادة حق في هذا المجال، تتردد في بعض
الكتابات الحديثة، منها نشير، على سبيل المثال، الى مايلي:

Certes, cette annexion est contraire à la charte, non pas au regard
de droits qui appartiendraient à la Jordanie mais bien vis-à-vis de
la communauté internationale, et donc de l'organisation des
Nations Unies ... C'est la première fois qu'un Etat ne lèse plus un
autre Etat, mais l'ensemble des Etats... On peut encore soutenir
que cette annexion est illégale au regard des palestiniens...

(٢٨) انظر المصفحات ٢٢٤ - ٢٢٦ من المرجع الثاني المشار اليه في هامش ١٧ من ذات الدراسة، وهي
رسالة دكتورة تيرقشت في بلجيكا سنة ١٩٧٩، صاحبها كما يبدو من اسمها يهودية. ان كانت تغالط
احياناً، الا انها لم تستطع طمس المعالم البارزة للقانون الدولي المعاصرة في حقبة السبعينيات التي تلتها معنها
حرفياً، وذلك على الرغم، من محاولتها - التي تسيطر على كامل شوقها - ان تفسد عن تشرع قانوني =

واذا نظرنا الى ضم اسرائيل للقدس الذي بدأت خطواته الاولى بعد انتهاء معارك سنة ١٩٦٧ مباشرة، وحيث تجسد بمعدور قانون القدس سنة ١٩٨٠ - ومايسرى على القدس ينطبق بالكامل على سائر اجراءات اسرائيل غير المشروعة في الضفة الغربية وغزة، والتي أشرنا اليها في هذه الفقرة - فان الاساس القانوني الوحيد الذي استندت اليه اسرائيل، كان مبدأ العودة الى الاوضاع السابقة على معارك سنة ١٩٤٨، ولكن هذا الفهم لا يتفق مع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي تقضي ببطلان سائر الاجراءات الاسرائيلية في القدس وغيرها من الاقاليم العربية المحتلة. ومن هذه القرارات نشير على سبيل المثال الى قرار مجلس الامن رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٦٨ الذي أدان الاعداد لقيام اسرائيل بعرض عسكري في القدس، وقراره رقم ٢٥١ بتاريخ ٢ مايو ١٩٦٨ الذي استنكر فيه قيامها فعلا بهذا العرض، والقرار رقم ٢٥٣ بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٨ الذي قضى بعدم مشروعية الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل لتغيير الوضع القانوني للقدس، وقرار الجمعية العامة رقم ٢٢٥٣ الصادر في ٤ يولية ١٩٦٧ في ذات الموضوع، وقرار مجلس الامن رقم ٢٦٧ بتاريخ ٣ يولية ١٩٦٩، ورقم ٢٧١ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٩٧٩ الصادرين بعد حريق المسجد الاقصى. والمضمون القانوني لهذه القرارات وان انصب على مدينة القدس بالذات، إلا أنه ينصرف الى سائر الاجراءات الاسرائيلية التي تؤثر في حقوق السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني في سائر المناطق التي تعطيها لهم قرارات الامم المتحدة ابتداء من قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، وهنا نشير الى شهادة صادرة عن باحثة لا يمكن وصفها بالتحيز الى جانب الحقوق العربية، حيث نقرأ لها، في تحديدها للقيمة القانونية لقرارات الامم المتحدة المشار اليها، مايلي:-

“On peut discerner... une évolution dans les différentes résolutions: ce n'est plus en se référant à la situation particulière de Jérusalem, mais sur la base générale du principe de l'inadmissibilité de l'acquisition de territoires par la force que se prononcent les Nations Unies ...”

لتصرفات اسرائيل المخالفة للقانون الدولي، والتي من بينها نشير الى محاولة التشكيك في السيادة العربية على القدس، بدعوى ان وجود العرب فيها بعد ١٩٤٨ كان مخالفاً لقرار التقسيم الذي قضى بتدويل المدينة، فهو في نظرها وضع يستند الى الاحتلال الحربي، وفي ذلك تقول حرفياً بأن الاردن

ne détenait le secteur est, qu'à la suite des combats de 1948, et n'était que puissance occupante”.

لكنها مع ذلك لا تطبق ذات المعيار على وجود اسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ في القدس الغربية، مع أنه يخضع بكل تأكيد للتدويل، كما ينص على ذلك صراحة قرار التقسيم!

بل أننا نجد ما هو أكثر صراحة لدى المؤلفة ذاتها، عندما نقرأ لها ما يلي :-

“... Les territoires occupés doivent être rendus aux autorités qui les détenaient sous leur souveraineté le 5 juin 1967. » (٢٩).

مما سبق يتضح أن عدوان ١٩٦٧ لم يؤثر في حقوق السيادة للشعب الفلسطيني بالمعنى الذي تحدده قرارات الأمم المتحدة، وهذه نتيجة هامة، حرصنا على إبرازها، قبل الانتقال الى الفقرة التالية من دراستنا، حيث معركة التفسير الخاطيء لقرار مجلس الامن، من جانب اسرائيل، وعدد من الدول، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الامريكية.

١٤ - مشاكل تفسير القرار رقم ٢٤٢ واثرها على الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني. المشروع الانجليزي للقرار كان يشير الى الانسحاب من سائر الاقاليم العربية المحتلة، (٣٠) وأثناء المناقشات التي انتهت بالقرار رقم ٢٤٢ كانت هناك صياغات مختلفة تشير منها الى الصيغتين الاتيتين :- الاولى :- الانسحاب من جميع الاقاليم المحتلة: (٣١) Withdraw from all occupied territories والثانية صيغة المشروع الامريكي التي تعنى الانسحاب من اقاليم محتلة، (٣٢) withdraw from occupied territories ويهمننا الان أن نقف على الموقف الرسمي للدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن، والمجتمع الدولي ممثلا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مع تقييم هذه المواقف على ضوء أحكام القانون الدولي، كما شرحناها في الفقرة السابقة. أما عن موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الامن فهناك الموقف الامريكي الذي يمثل مفهومها للقرار، الى جانب المفهوم الفرنسي، الذي يعبر بصورة عامة عن موقف الاتحاد السوفيتي والصين وانجلترا.

(٢٩) انظر صفحة ٣٢٨ من المرجع المشار اليه في الهامش السابق.

(٣٠) انظر الوثيقة Document S / 82 47, 16 november 1967.

(٣١) انظر الوثيقة Document S / 82 27, 7 november 1967.

(٣٢) انظر الوثيقة Document S / 82 29, 7 november 1967.

أ- الموقف الأمريكي : استمرت الولايات المتحدة الأمريكية في الدفاع عن مفهومها الذي عبرت عنه في مشروعها الذي سبقت الإشارة إليه. وهو موقف متحيز لإسرائيل ومخالف للقانون الدولي. ومن بين الوثائق الأمريكية الرسمية، نكتفى بالإشارة على سنيل المثال إلى بعضها. في مارس ١٩٧١ وفي رسالته عن أحوال العالم إلى الكونجرس، أشار الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون إلى التزام إسرائيل بالانسحاب من أقاليم محتلة فقط to withdraw from occupied territories وأنه على العرب أن يقبلوا حلاً يضمن لهم عودة أقاليم فقدوها في حرب ١٩٦٧ Recovery of territories lost in the 1967 war

ومن ذلك رفض نيكسون للمساعي السوفيتية لانسحاب إسرائيل الكامل في مقابل إبرام اتفاقية سلام بين طرفي النزاع. ومن ذلك أيضاً ما أعلنه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى مجلة لوموند الدبلوماسية الفرنسية، والذي جاء به مايلي:

“Nous N'avons jamais interprété la resolution du conseil de securité du 22 novembre 1967, comme exigeant dans tous les cas le retrait totale, des israeliens sur les lignes d'avant le 5 juin 1967. A notre avis, la resolution du conseil de securité ne reconnait, ne rejette les lignes de 1967 comme les frontières définitives, sûres, et reconnues, mentionnées dans la resolution... Nous reconnaissons que dans certaines cas, il faut laisser ouverte la possibilité d'apporter des changements aux lignes d'armistice d'avant juin 1967, lorsqu' un retour à ces lignes laisserait un élément du conflit non resolu... » (٣٣).

ومن الواضح أن هذا الموقف يتبنى ادعاء إسرائيل بأنه لم تكن لها حدود نهائية عندما اندفعت لغزو الدول العربية واحتلال أقاليمها في يونيو ١٩٦٧، وهو ادعاء حرصنا على دحضه، بالرجوع إلى وثائق الأمم المتحدة، كما فصلنا ذلك في الفقرة السابعة من دراستنا.

ب- الموقف الفرنسي وهو يعبر عن الاتجاه الغالب لدى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، والذي يتفق مع القانون الدولي، ونقصد بذلك الموقف الذي دافع عنه الجنرال ديغول غداة عدوان يونيو ١٩٦٧، والذي استمر حتى عودة الاشتراكيين إلى رئاسة الرئيس فرانسوا ميتران في ربيع ١٩٨١ إلى الحكم، وهؤلاء الاشتراكيين هم الذين تأمروا مع

اسرائيل في عدوان ١٩٥٦ على مصر. ولقد عبر الرئيس الفرنسي السابق جورج بومبيدو في يناير ١٩٧١ على النحو الآتي:—

ان فرنسا ترى أن «دولة اسرائيل لها الحق في الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها، بشرط أن تنسحب من سائر الاقاليم التي احتلتها في حرب الايام الستة

à la Condition qu'Israël se retire de "tous les territoires occupés à la suite de la guerre des ses jours" (٣٤). ١٩٦٧.

ونكرر أن المفهوم الفرنسي يتفق مع قواعد التفسير في القانون الدولي، فضلاً عن اتفاهه مع ميثاق الأمم المتحدة، لما هو معلوم من أن قرارات الأمم المتحدة تحرر باللغات الرسمية للمنظمة، وهي الانجليزية والفرنسية والروسية والصينية والاسبانية، وكلها لها ذات الحجّة في فهم هذه القرارات، وسائر صور القرار رقم ٢٤٢ المحررة بالفرنسية والروسية والصينية والاسبانية تشير صراحة الى الانسحاب من الاقاليم المحتلة في حرب ١٩٧٦، كما أن الفصول الذي أثاره تلاعب الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل بما ورد في النص الانجليزي للقرار الذي خلا من اداة التعريف «اقاليم احتلت في حرب ١٩٦٧»، دفع أحد المتخصصين في الادب الانجليزي وقواعد النحوي هذه اللغة إلى دراسة القرار من هذه الزاوية، وانتهى الى أن حذف أداة التعريف «the» من القرار يعنى الانسحاب من كل جزء من الاقاليم العربية المحتلة (٣٥) كما أن التفسير الاسرائيلي الأمريكي يتعارض تماماً مع المبدأين الاساسيين اللذين تصدراً قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ (٣٦).

جـ — موقف الأمم المتحدة من تفسير القرار رقم ٢٤٢، ومدلوله في بيان الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني. ازاء الموقف الاسرائيلي المتعنت من الحقوق

(٣٤) Le monde, 23 and 28 janvier 1971, "Itatiques sont les notres".

(٣٥) Claude FOURDET: la paix et la grammaire, le monde 27 aout 1970.

(٣٦) في تفصيل مدى فساد التفسير الاسرائيلي الأمريكي للقرار، وبيان قواعد تفسير قرارات الأمم المتحدة، ومقارنة النص الانجليزي بالنصوص الاربعة الرسمية الاخرى، وشرح استخدام القانون الدولي المتصلة بالموضوع، نجيل على مؤلفنا مشكلة الشرق الاوسط، المرجع السابق، المبتدئات ٣٦٢ جـ ١٩٧٤.

الاقليمية للشعب الفلسطيني، وتلاعبها عن طريق التفسير اللفظي واللفوي لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، قادت الجمعية العامة للأمم المتحدة المعركة القانونية الصحيحة للدفاع عن هذه الحقوق. وقد بدأت هذه المرحلة الهامة من قرارات الجمعية العامة بالدورة الخامسة والعشرين، أثناء مناقشة مشكلة الشرق الأوسط في الفترة ٢٦ أكتوبر - ٤ نوفمبر ١٩٧٠، حيث صدر القرار رقم ٢٦٢٨ (XXV) في ٤ نوفمبر، الذي أعلن في وضوح وجلاء أن احترام حقوق الشعب الفلسطيني شرط لا غنى عنه لاقامة السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، على ضوء أحكام القرار رقم ٢٤٢، وهذا يعد تفسيراً رسمياً لهذا القرار.

"Le respect des droits des Palestiniens était un élément indispensable à l'établissement d'une paix juste et durable au moyen Orient... La prompte et complète mise en Oeuvre de la Résolution 242."

ويعزى هذا الموقف المتشدد للجمعية العامة تجاه اقتات اسرائيل على حقوق الشعب الفلسطيني الى عدة عوامل من أهمها:

(١) الصدى الدولي للجهاد التحرري الذي قاده بطولة الشعب الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها لمقاومة الاحتلال الاسرائيلي، مما دفع الجمعية العامة - على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية - الى الاعتراف لهم بصفة مناضلي حركات التحرير، وما يترتب على ذلك من نتائج قانونية من أهمها المعاملة كأسرى حرب وفقاً لاتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩ وليس كإرهابيين أو مخربين كما تدعي اسرائيل (٣٧).

(٢) أن الجمعية العامة في تشكيلها المعاصر - على عكس الحال سنة ١٩٤٨ - لم تعد تعكس مجرد آراء الدولتين العظميين والدول التابعة لكل منهما، بل إن ظهرت داخلها مجموعة هامة من الدول الجديدة الأفروآسيوية.

(٣٧) في البيان التفصيلي لهذه القرارات، من حيث الموضوع والتواريخ، نحيل على مؤلفنا: مشكلة الشرق الأوسط، المرجع السابق، الصفحات ٣٧٤ - ٣٨٧.

(٣) اقتناع الدول التي تخلصت من ربة الاستعمار بحصولها على الاستقلال في ظل النظام القانوني الدولي الجديد الذي تمثله الأمم المتحدة، بأن الموقف الاسرائيلي من حقوق الشعب الفلسطيني، ذو طابع استعماري لا يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة، وإنما ينتمى الى مرحلة القانون الدولي التقليدي الذي كان يعترف بمشروعية الاستعمار وفضلا عما سبق، فإن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة قد ألغى ما كان معروفا في القانون الدولي التقليدي بحق الفتح *Le Droit de Conquête*، وعلمته بأنها ترى ان الحقوق الدولية لدول المنطقة لا يمكن المساس بها تحت أي غطاء من عبارات القرار رقم ٢٤٢، مثل «الحدود المعترف بها والامنة»، وهي العبارة التي سلطت اسرائيل عليها البصوة فقط من بين سائر أحكام القرار رقم ٢٤٢، لهذا فان هذه الدول رفضت فكرة الحدود المؤسسة على الاحتلال أو الضم، وهو موقف جوهري للغاية في موضوع الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني، لما هو معروف لدى الكافة من أن اسرائيل في حروبها الأربعة مع العرب منذ سنة ١٩٤٨، دائما تكرس واقعا جديدا، وتدعى كذبا بأن حدودها لم تدخل بعد مرحلة التخطيط النهائي، ولعلنا لم ننس بعد، ما أطلقه الاسرائيليون بعد حرب سنة ١٩٦٧ من أن حدودهم تنتهي حيث يقف جنودهم، وما دونوه على الكنيست من أن حدودهم من الفرات الى النيل، أو ما يطلقونه من شعار حق الاستيطان الاسرائيلي في أي مكان من أرض اسرائيل... الخ.

من أجل هذه الادعاءات التي لا سند لها في القانون الدولي، فان قرار ٤ نوفمبر ١٩٧٠ حرص على التأكيد بأن اكتساب الأقاليم بالقوة غير مقبول *inadmissible*، وأن الأقاليم التي تحتل بهذه الوسيلة يجب اعادتها الى الدول المعتدي عليها، وهذا التعبير يعنى استعادة العرب سائر الأقاليم المحتلة بما في ذلك مدينة القدس:

(٣٨) "La restitution de tous les territoires d'anc de Jérusalem ..."

ومن الأهمية ملاحظة أنه خلال المناقشات التي سبقت صدور هذا القرار، عبّرت انجلترا عن وجهة نظر مفادها أن أي اتفاق بخصوص مدينة القدس، يجب أن يتضمن النص على حرية الوصول الى الأماكن المقدسة، وحمايتها، وأن يكون ذلك شرطا

(٣٨) . انظر صفحة ٢٤٨ من رسالة الدكتورة JOELLE LE MORZELLE، مرجع سبقت الإشارة اليه.

أساسيا لأي حل يتعلق بهذه المدينة، ولكن الوفد الأردني رد على ذلك بأن الموقف البريطاني يشكل مناورة لجعل مدينة القدس مشكلة مستقلة عن المشكلة الأم، وكان هذا الرد الأردني دحضاً لادعاء إسرائيل بأن الوضع القانوني للقدس ليس محلاً للتفاوض «non-négociable» لأنها عاصمتها الموحدة وللأبد!

وقد أعادت الجمعية العامة في قرارها الصادر بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧١
أداة ادعاء إسرائيل السيادة أو أي حق اقليمي بمقتضى احتلالها

L'inadmissibilité de l'acquisition des territoires par la Force

Retrait des territoires Occupés par Israël ضرورة جلاء إسرائيل

عن هذه الأقاليم المحتلة واعتبار ذلك التفسير السليم للقرار رقم ٢٤٢، حيث ذكرت بأحكامه الأساسية، كذلك أكدت على أن التطبيق السليم لهذا القرار يتضمن كشرط أساسي احترام حقوق الفلسطينيين.

وفي عام ١٩٧٢ أصدرت الجمعية العامة عدة قرارات هامة، مؤكدة القرارات التي اعتبرت مكتملة لقرار التقسيم سنة ١٩٤٧ المتضمنة: حق اللاجئين من الاقاليم التي حددت لدولة إسرائيل في العودة أو التعويض، وأداة سياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين في الأقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ من حيث الطرد، ونقل السكان، والتهجير، وإقامة المستوطنات، مع التأكيد على ضرورة احترام أحكام اتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، وهو الأمر الذي ترفضه إسرائيل، بدعوى أن وجودها في الضفة وقطاع غزة ليس احتلالاً بالمعنى المعروف في القانون الدولي، ولذلك لا يجد من الأهمية أن نشير إلى ما كتبه إحدى الباحثات، عن الأهمية القانونية لهذه القرارات:

“C'est la conséquence de toute une série de résolutions affirmant par exemple le droit des réfugiés Palastiniens à l'autodétermination, à leur retour dans leurs anciens foyers, à leur indemnisation et condamnant l'évocation, le transfert et l'expulsion des habitants des territoires occupés “en violation de la convention de Genève relative à la protection des personnes civiles en temps de guerre du 12 Août 1949, en vue d'implanter des

colonies dans les territoires occupés, Y compris **DONC** la partie occupée de Jérusalem; comme étant des mesures nulles et non avenues... » (٣٩)

ديسمبر ١٩٧٢، والقرار رقم ٢٥٣٥ (ب) بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٦٩، والقرار ٢٦٤٩ بتاريخ ٣٠ نوفمبر ١٩٧٠، والقرار ٢٧٩٢ بتاريخ ٦ ديسمبر ١٩٧١، والقرار ٢٨٥١ بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧١، والقرار ٢٩٦٣ بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٧٢، والقرار ٣٠٠٥ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٢، وقرار لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتاريخ ١٣ مارس ١٩٧٣، والقرار ٣٢١٠ بتاريخ ١٤ أكتوبر ١٩٧٤ الذي أعطت به الجمعية العامة منظمة التحرير الفلسطينية صفة المراقب ودعت رئيسها للاشتراك في مناقشات المشكلة الفلسطينية، وهذا يعني الاعتراف بصفتها التمثيلية للشعب الفلسطيني، والاعتراف بمشروعية موقفها من القضية الفلسطينية عامة. والوضع القانوني لمدينة القدس على وجه التحديد. بل يذهب البعض الى القول بأن هذا القرار يعتبر قبولاً ضمناً من جانب الأمم المتحدة لوجهة النظر الفلسطينية التي تشكك في مشروعية إسرائيل، كدولة وكعضو في الأمم المتحدة:

“Le point culminant de l'intransigeance de l'Assemblée Générale à l'égard de la politique israélienne correspondit à l'invitation faite à l'organisation de libération de la Palestine, et donc à son chef Yasser Arafat de “Participer aux délibérations de l'Assemblée Générale sur la Palestine en séances Plénières”. C'était admettre l'effectivité de la représentativité de l'Organisation pour l'ensemble des Palestiniens, reconnaître implicitement le bienfondé de leurs arguments et leurs conséquences, l'existence contestée d'Israël au proche-Orient, ainsi que les revendications concernant Jérusalem. L'Assemblée Générale adoptait donc une attitude diamétralement opposée à celle de 1947, elle mettait en doute le droit à l'existence d'un Etat qu'elle avait contribué à créer. Or l'intransigeance de l'Assemblée peut avoir pour terme d'expulsion d'Israël de l'Organisation des Nations Unies.” (٤٠).

(٣٩) انظر صفحة ٣٣٠ من المرجع السابق.

(٤٠) انظر صفحة ٣٥٠ من المرجع السابق.

وبعد هذا التطور الهام في موقف الجمعية العامة من حقوق الشعب الفلسطيني، أصدرت القرار ٣٢٣٦ بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٩٧٤ أكدت فيه أن هذه الحقوق لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها Les droists inliénables du peuple Palestinien وأن هذه الحقوق تقع في فلسطين En Palestine وليس كما يدعى البعض كما جاء على لسان الرئيس فرانسوا ميتران بأن مكانها تحدده المفاوضات التي قد تسفر عن أنها في الأردن وهو ما تدعيه إسرائيل، وأن هذه الحقوق تشمل على الحق في تقرير المصير بدون وصاية أجنبية، والاستقلال والسيادة الوطنية:

Y Compris le droit à l'autodétermination sans ingérence extérieure et le droit à l'indépendance et à la souveraineté nationales."

وقد حرصنا على نقل عبارات القرار باللغة الفرنسية لدلالاتها القانونية القاطعة، خاصة في الوقت الحاضر حيث تحاول إسرائيل فرض الإدارة المدنية توطئة لمعاملة الفلسطينيين كأقلية تتمتع فقط بالإدارة الذاتية الشخصية، بدعوى أن الأقاليم الفلسطينية جزء من أرض إسرائيل، وهو تلاعب لفظي، يعني في جوهره الضم النهائي لهذه الأقاليم، وهو ما أفصح عنه التصريحات الإسرائيلية الرسمية في أول أبريل ١٩٨٣، من أن رئيس وزرائها ابلغ الرئيس ريجان عبر مبعوث خاص من رجال الدين اليهود، بأن انشاء دولة فلسطينية يعني اعلان الحرب من جانب إسرائيل! كذلك جاء في هذا القرار النص على حق الشعب الفلسطيني الأباي في العودة الى مواطنهم، وفي أموالهم التي جردوا منها، وأن الاحترام الكامل لساير الحقوق التي جاءت بالقرار، وتنفيذها، شرط ضروري، لاغنى عنه لحل المشكلة الفلسطينية، وذلك طبقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، كما طالبت الجمعية في القرار سائر الدول والمنظمات الدولية بمساعدة الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع لاستعادة هذه الحقوق.

وكان التطور السابق في نظرة الجمعية العامة للأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطينية مؤديا بالضرورة والمنطق الى اعتمادها القرار رقم ٣٢٣٧ بتاريخ ٢٢

١٩٣

نوفمبر ١٩٧٤ بدعوة منظمة التحرير الفلسطينية بصفة مراقب دائم، الى الدورات aux Sessions والأعمال Travaux، وجميع المؤتمرات الدولية التي تعقدها أو ترعاها الجمعية العامة.

ولقد سمحت الجمعية العامة من مناهضتها لأساليب اسرائيل غير المشروعة في مواجهة الشعب الفلسطيني وحقوقه، باعتمادها القرار رقم ٣٣٧٩ في ١٠ نوفمبر ١٩٧٥، الذي اعتبرت فيه الصهيونية من الأساليب العنصرية Le Sionisme est une forme de Racisme والقرار رقم ٣٣٧٦ الذي أنشأ لجنة حقوق الشعب الفلسطيني، وتكليفها بوضع خطة لتحقيق حصوله عليها:

Un Comité spécial chargé d'établir un programme pour permettre aux Palestiniens d'exercer leurs droits à l'autodétermination à l'indépendance et à la souveraineté nationale. Ce Comité doit encore les aider à retourner dans leurs foyers et à récupérer leurs Biens.

كذلك أصدرت الجمعية العامة سنة ١٩٧٥ القرار ٣٤١٤ الذي طلبت فيه من مجلس الأمن ان يتخذ - تنفيذاً لمسؤوليته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة - الإجراءات الضرورية التي تكفل التنفيذ السريع والكامل لسائر القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة ومجلس الأمن، بشأن اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة، في نطاق حل شامل، يتم التوصل اليه مع سائر الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يكون ذلك في اطار منظمة الأمم المتحدة، بحيث يكفل الانسحاب الاسرائيلي الكامل من سائر الأقاليم العربية المحتلة، والاعتراف بجميع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

وقد حاول مجلس الأمن أن يقتضى أثر الجمعية العامة في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني بالمعنى الذي تفهمه الجمعية العامة، والذي أحطنا في ايجاز بخطوطه الرئيسية، أثناء المناقشات التي دارت في المجلس في الفترة ٦ - ١٤ يونية ١٩٧٣، حيث عكف المجلس على مشروع قرار يدين الاحتلال الاسرائيلي للأقاليم العربية سنة ١٩٦٧، وأن الحل العادل سلمياً لمشكلة الشرق الأوسط يقتضي احترام السيادة الوطنية، وسائر الحقوق الاقليمية لدول المنطقة، والحقوق والتطلعات المشروعة للفلسطينيين: «des droits et aspirations Légitimes des Palestiniens »

ولكن هذا المشروع سقط في الجلسة ١٧٣٥ بتاريخ ٢٦ يولييه ١٩٧٣ باستعمال الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو، وقد علل ممثلها موقفها من مشروع القرار، بأنه متحيز وغير متوازن Tandancieux et déséquilibré، ويشكل عقبة أمام مفاوضات جادة بين الأطراف:

“n'aurait fait qu'ajouter un obstacle supplémentaire à l'engagement des négociations sérieuses entre les parties.”

كذلك أسقطت الولايات المتحدة في يناير ١٩٧٦ مشروع قرار يدعو الى انشاء دولة فلسطينية، كما أسقطت في ١٩٨٢/٤/٢ مشروع قرار يدين اسرائيل لأساليبها العنصرية في قمع ثورة الشعب الفلسطيني التي بدأت في الثالث الأخير من شهر مارس ومازالت مستمرة حتى كتابة هذا البحث، ومن قبل أسقطت الولايات المتحدة الأمريكية في يناير ١٩٨٢ مشروع قرار يفرض جزاءات على اسرائيل لضمها مرتفعات الجولان السورية في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨١ الخ

١٥ - الأهمية القانونية لقرارات الأمم المتحدة التي ذكرناها:

وعندما نبحث عن الاثر القانوني لقرارات الأمم المتحدة في تأكيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، نجد أن قرارات الجمعية العامة أكثر أهمية من حيث القيمة القانونية، لأنها تصدر عن سائر أو الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يزيد من قوتها وقيمتها من حيث الاعتراف بهذه الحقوق، أي من حيث السند القانوني الدولي لهذه الحقوق، أما قرارات مجلس الأمن فهي أقل أهمية من حيث الطابع التشريعي، وإن كانت أكثر أهمية من حيث القوة التنفيذية، لكن عدم قيام مجلس الأمن بمهمته الأساسية، وهي تنفيذ قرارات الجمعية العامة - كما دعت الى ذلك في مجال حقوق الشعب الفلسطيني - الجمعية العامة في أحد قراراتها التي أشرنا اليها، يولد مجرد وضع أو موقف سياسي، يرجع أساسا الى موقف الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم فإنه لا يعد ذا قيمة تشريعية في مجال مشروعية حقوق الشعب الفلسطيني. وما يؤكد صدق وجهة نظرنا هذه، تبني موقف الجمعية العامة - باعتباره صدى سياساتنا - لأحكام القانون الدولي - من قبل طائفة من قرارات المنظمات الدولية. ومن أدلة ذلك نشر

الى قرار اليونسكو بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٧٥ الذي خلع على اسرائيل طابعا استعماريا (٤١) une étiquette Colonialste، وبالمثل أدانت منظمة الصحة العالمية انتهاك اسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، ومن أمثلة ذلك قرارها بتاريخ ١٧ مايو ١٩٧٦ (٤٢)، وغيرهما من المنظمات الدولية العالمية المتخصصة.

كذلك أدانت منظمة العفو الدولية اسرائيل بسبب أوضاع المعتقلين والمُسجونين العرب في سجون اسرائيل، كما استتكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان في دورة فبراير ١٩٨٢ مفاوضات الحكم الذاتي التي تديرها مصر واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وفي داخل اسرائيل، استتكرت الرابطة الاسرائيلية لحقوق الانسان التصرفات الاسرائيلية العنصرية (٤٣). ويمكن الاشارة الى المظاهرات التي تزعمتها هذه الرابطة في ٢٠ فبراير ١٩٧٢ احتجاجا على قرار الحكومة الاسرائيلية اغلاق جامعة بيرزيت لمدة ثلاثة أشهر، والمظاهرات التي قادتها في شهر مارس ١٩٨٢ مساندة وتضامنا مع ثورة الشعب الفلسطيني في أعقاب عزل السلطات الاسرائيلية بعض رؤساء بلديات الضفة الغربية بسبب عدم اعترافهم، وامتناعهم عن التعامل مع الادارة المدنية التي أنشأتها اسرائيل متجاوزة بذلك السلطات التي يخولها اياها القانون الدولي باعتبارها سلطة احتلال. وبدون الاسترسال في حصر القرارات التي تؤيد ادانة الأمم المتحدة لاسرائيل لأنها عديدة للغاية، فإننا لا يمكن أن نغفل شهادة حق جاءت من حكومة صديقة للغاية لاسرائيل - ونعني بذلك تأكيد الطابع العنصري لاسرائيل الذي دمغتها به الجمعية العامة للأمم المتحدة - على نسان وزير خارجية فرنسا السيد كلود شيسون، بتاريخ ٢٧ مارس ١٩٨٢ على اثر عمليات القمع الاسرائيلية للشعب الفلسطيني، حيث لم يتردد وزير خارجية فرنسا، بوصف هذه الاجراءات بالعنصرية:

"Il faut dénoncer catégoriquement la répression. Il faut dénoncer des mesures qui sont incontestablement illégales: destituer des maires qui ont été élus, empêcher les autorités démocratiquement

(٤١) Le monde, 19 Décembre 1975.

(٤٢) Le monde, 19 Mai 1976.

(٤٣) انظر للمؤلف الاسرائيلي.

nommées d'assurer leurs fonctions. Mais il faut aller au-delà de cela. A la télévision, nous avons vu ces Palestiniens qui ont peur, qui sont angoissés, mais qui, maintenant, ne craignent plus d'affronter les troupes. Nous avons vu, d'un autre côté, des colons juifs, israéliens, qui croyaient qu'ils étaient là pour l'éternité et qui prennent leurs armes et tirent... une évolution semblable à une évolution de racisme." (٤٤).

(١٦) موقف الدول العربية من مفهوم الأمم المتحدة للحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني. ان الأمانة العلمية تجعلنا نقرر أن المفهوم الرسمي للغالبية الجاشدة من الدول العربية لهذه الحقوق أضيق مما تعنيه قرارات الأمم المتحدة (٤٥) وهذه النتيجة

(٤٤) Le monde, Dimanche 28 - Lundi 29 Mars, 1982, page 3.

(٤٥) يشير البيان الختامي لقمة بغداد الصادر في ٥ نوفمبر ١٩٧٨ صراحة الى النتيجة التي أشرنا اليها، حيث جاء به مايلي «ومن خلال دراسة الوضعين العربي والدولي أكد المؤتمر التزام الأمة العربية بأن السلام العادل والدائم في المنطقة يقوم على أساس انسحاب إسرائيل شامل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس، وضمان الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة عن ترابه الوطني...»، وما هو جدير بالملاحظة أن منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثلة لفلسطين كمضو في جامعة الدول العربية، حضرت تلك القمة، ولم يرد فيما أعلن من وثائق، تحفظها على هذا الجزء من بيان المؤتمر. ومن المعلوم أن مصر لم تحضر هذه القمة بسبب ابرامها واثاق كامب ديفيد، الا أن موقفها من الحقوق الفلسطينية حتى سنة ١٩٧٠ بعد قبولها للقرار رقم ٢٤٢ كان على أساس أن هذا القرار خاص فقط بإزالة آثار عدوان ١٩٦٧، ولقد تغير هذا الموقف بعد تطورات عام ١٩٧٨، خاصة اذا لاحظنا ما جاء في واثاق كامب ديفيد من ترديد للموقف الأمريكي بشأن نطاق الانسحاب الإسرائيلي من الاقاليم التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، حيث أشارت هذه الوثائق الى انسحاب من «أقاليم» وليس من «الأقاليم» التي احتلت، وقد بينا فيما سبق فساد المفهوم والتفسير الأمريكيين للقرار رقم ٢٤٢. أما عن المبادرة السعودية التي تقوم على ثمانية بنود، جرى الحديث عنها لأول مرة في ٧ أغسطس ١٩٨١، فأنها لا تختلف عن موقف مؤتمر قمة بغداد، ويستفاد ذلك من البند الأول صراحة، الذي يطالب بأن يتم «انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية». كما أن ولي عهد المملكة السعودية الأمير فهد، والذي تعرف هذه المبادرة باسمه، في حوار أجرته معه وكالة الأنباء السعودية، ونشرته جريدة الأنباء الكويتية بعددها الصادر بتاريخ ١١/٣/١٩٨١، قد قام بشرح المبادئ التي حولتها المبادرة، ونقتبس منه ما جاء في خاتمته من قوله «والمطلوب الآن من ادارة الرئيس ريجان أن تشرع في المعركة الأكبر والأهم والتي لا بد أن تخوضها من أجل اقرار السلام العادل والشامل في منطقتنا. وهذا السلام لن يتحقق الا بانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة والجولان وعودة الشعب الفلسطيني الى وطنه وقيام الدولة الفلسطينية وإزالة جميع المستعمرات الاسرائيلية التي اقيمت منذ عام ١٩٦٧. وهذه أمور تجاهلتها كلها اتفاقات كامب ديفيد وينص عليها اعلان المبادئ السعودي».

نستخلصها من واقف هذه الدول خاصة بعد حرب ١٩٦٧، حيث التركيز من جانبها على انسحاب اسرائيل من الأقاليم العربية التي احتلتها في هذه الحرب. ويلاحظ أن قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يعالج آثار هذه الحرب لكنه لا يُلغى قرار الجمعية العامة الصادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، ومن المعلوم أن هذا القرار الأخير يضمن للشعب الفلسطيني السيادة على سائر الأقاليم التي حددها للدولة العربية، وهذا القرار من الناحية القانونية أعلى قيمة من القرار رقم ٢٤٢، لأنه منشئ لاسرائيل، وعلى أساسه قبلت عضواً في الأمم المتحدة، وعليه تكون له، كما تدل عليه عباراته ذاتها — قيمة دستورية، ونتيجة لذلك فإن الأقاليم التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٤٨ وما بعدها، مستجاوزة قرار التقسيم، تبقى مشمولة بالسياسة الفلسطينية. وتكون يد اسرائيل عليها، مجرد احتلال عسكري. ويعكس الموقف العربي مواقف عديدة، اكتفينا بالإشارة منها — لضيق الوقت — بمثالين مستفادين من قمة بغداد سنة ١٩٧٨، والمبادرة السعودية.

١٧ — الموقف الفلسطيني من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ يرفض الفلسطينيون هذا القرار منذ صدوره، وقد أدى قبول مصر لهذا القرار، ثم موافقتها في ١٩٧٠ على المبادرة الأمريكية التي عرفت باسم وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية مست. روجرز، إلى تأزم العلاقات بين مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية. كما أدى الموقف الفلسطيني من هذا القرار إلى مبادرة مجموعة الدول العربية تؤيدها مجموعة دول عدم الانحياز إلى محاولة تعديل هذا القرار، ولكن هذه المحاولة فشلت بالنيتو الأمريكي في صيف عام

== كذا لك فان سوريا باسم وزير اعلامها الدكتور احمد اسكندر في مناسبتين حرص على الإعلان عن شروط ثلاثة لانتهاء الحرب مع اسرائيل أولاً «الانسحاب الاسرائيلي من جميع الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس العربية الشرقية».. وقد نشر ذلك لأول مرة في مجلة Monday Morning البيروتية: نقلته جريدة القيس بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢١ وفي جريدة «التايمز» اللندنية، ونقلت جريدة الوطن بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣.

ونكرر ما سبق أن أشرنا إليه من أن الأمم المتحدة لا تعترف بالاسرائيل التي أنشأتها بقرار الجمعية العامة سنة ١٩٤٧، وبأقاليمها وحدودها، المبينين بدقة تامة في هذا القرار، وكل ما عدا ذلك من أقاليم تعتبر مشمولة بالسيادة الفلسطينية حتى سنة ١٩٥٠، ثم الأردنية ابتداء من هذا التاريخ بعد ضم الضفة والقدس الشرقية للأردن، أو خاضعة للإدارة المصرية ومشمولة بالسيادة الفلسطينية في حالة نيل غزة، أو خاضعة للاحتلال الاسرائيلي غير المشروع منذ عام ١٩٤٨، وبذلك يجب أن نفرض في شأن السيادة الفلسطينية بين الأقاليم الفلسطينية المحتلة في حرب ١٩٤٨، وتلك التي احتلتها إسرائيل بحرب ١٩٦٧، حتى وإن كان القرار رقم ٢٤٢ لا يشير إلا إلى الأخيرة فقط.

١٩٧٩، ويرجع سبب الرفض الفلسطيني للقرار ٢٤٢ الى أن هذا القرار لا يشير الى حقوقهم المشروعة، ويعتبرهم مجرد لاجئين، ونحن نعتقد أن الفهم السليم لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، كما سبق لنا بيانه، والأخذ بعين الاعتبار كذلك حقيقة أن هذا القرار لا يمكن أن يمس قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧، لا يبرر رفض الفلسطينيين للقرار رقم ٢٤٢. أما أن هذا القرار لم يشر الى حقوق الفلسطينيين فهو غير صحيح، لأن الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني كما سبق أن شرحنا ذلك يجب التمييز فيها بين: (١) المناطق التي تدخل في الدولة الفلسطينية حسب قرار التقسيم والتي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٤٨، فإن السيادة الفلسطينية عليها لا يمكن التيل منها حسب قرارات الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، فوجود اسرائيل فيها انما هو احتلال عسكري. (٢) الضفة الغربية، وقد كانت سنة ١٩٦٧ جزءاً من الأردن. وقد تم احتلالها في هذا التاريخ، ومن ثم تكون اسرائيل ملزمة بالانسحاب منها طبقاً للقرار ٢٤٢. (٣) قطاع غزة وقد كانت تحت الادارة المصرية عندما احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧، وهو مشمول بالتزام اسرائيل بالانسحاب منه طبقاً للقرار ٢٤٢.

وهكذا، فانه لم يكن مما يستقيم مع المنطق القانوني أن يشير القرار رقم ٢٤٢ صراحة الى الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني بسبب الوضع القانوني لهذه الحقوق عندما احتلتها اسرائيل سنة ١٩٦٧، وأهم مظاهر هذا الموقف ضم الضفة الى الأردن ١٩٥٠، ولعل هذا الوضع القانوني المعقد الذي لا يتفق مع انشاء دولة فلسطينية بمقتضى قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، حمل مجلس الامن على ألا يصف الاقاليم المحتلة سنة ١٩٦٧ بأنها مصرية وسورية وأردنية، بل اكتفى بالنص على التزام اسرائيل. من «الاقاليم التي احتلتها خلال نزاع ١٩٦٧».

أما الإشارة الى «حل عادل لمشكلة اللاجئين» في القرار رقم ٢٤٢، فإنها لها ما يبررها، خاصة اذا ما أدركنا أن حرب ١٩٦٧ كانت سبباً في موجات العنف الاسرائيلي، قد نتج عنها نزوح عدد كبير من الفلسطينيين اما بارادتهم خوفاً على مصيرهم، واما قسراً وابعاداً من جانب السلطات الاسرائيلية التي تسعى الى تفريغ فلسطين منهم.

كذلك نشير الى أن البعض قد يعتقد بأن هناك تضارباً بين القرار رقم ٢٤٢، وقرارات الجمعية العامة التي أشرنا اليها التي رأينا أنها تشير الى حق الشعب

الفلسطيني في تقرير مصيره، وإلى حقوقه التي لا تقبل التنازل عنها.. الخ. والحقيقة أن الامم بتطورات القضية الفلسطينية تاريخياً وسياسياً وقانونياً، يساعد على فهم مدلول كل من هاتين الطائفتين من قرارات الأمم المتحدة، لأن الجمعية العامة عندما تشير إلى حقوق لم ترد في القرار ٢٤٢ تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات، ومن بينها تشكيك المنظمات الفلسطينية في شرعية ضم الضفة إلى الأردن، وتطلعاتهم المعاصرة في تكوين دولتهم المستقلة، وفي هذا المعنى كان اصرارها في قراراتها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولكن ما توجه النظر إليه هو أن تختلط الأمور بما يضر بالقضية الفلسطينية، كما نراه في بعض الكتابات التي ترى أن مشكلة الشعب الفلسطيني مع إسرائيل هي في نطاق حق الشعب في تقرير مصيره، وليست احتلالاً غير مشروع، وهذا مانيته تفصيلاً في الاجزاء التالية من هذه الدراسة.

المبحث الرابع

الموقف الدولي من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية لشعب الفلسطيني

نعرض هنا بإيجاز شديد لموقف الدول من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة بالصورة التي شرحناها في الاجزاء السابقة من دراستنا، وفي هذا الصدد تجب التفرقة بين مايلي:-

(١٨) موقف الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن. يمكن القول هنا بأن الولايات المتحدة الامريكية أكثر هذه الدول الخمس تحيزاً لإسرائيل، وهذا ما يستفاد من موقفها من قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، حيث مفهومها له بأن لا يزام إسرائيل بالانسحاب من سائر الاقاليم التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، ومن باب أولى فإن الولايات المتحدة الامريكية لا تدعو إسرائيل إلى الالتزام بقرار الجمعية العامة بتقسيم فلسطين، بل سادر في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧.

أما الاتحاد السوفيتي والصين وانجلترا وفرنسا، فأيضا تساهمون في تكوين القرار رقم ٢٤٢، شأنه بالانسحاب إسرائيل من سائر الاقاليم التي احتلت في حرب ١٩٦٧،

وعن موقفها من انسحاب إسرائيل من الأقاليم الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٤٨. فليس لدينا من الوثائق الرسمية ما يجعلنا نقف بجلاء على موقفها الحقيقي.

(١٩) الموقف العام للدول الاخرى. يمكن القول بأنه فيما عدا الدول المنحازة لاسرائيل، فإن الغالبية الكبرى من الدول، عندما توافق على القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة الداعية الى انسحاب اسرائيل من سائر الاقاليم التي تعترف بها الامم المتحدة للشعب الفلسطيني، فإنها بذلك تؤيد مفهوم المنظمة الدولية لحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني، وفي مقدمة هذه الدول تقف مجموعة دول عدم الانحياز، حيث نجد في وثائقها التمييز الدقيق بين الانسحاب من الاقاليم الفلسطينية والانسحاب من الاقاليم المحتلة بحرب ١٩٦٧، مما يحمل في طياته أنه بالنسبة للاقاليم الفلسطينية فإن الامر لا يقف فقط عندما تم احتلاله منها في هذه الحرب، أي القدس والضفة الغربية وغزة، وهذا ما يفهم من سائر وثائق مجموعة دول عدم الانحياز. ونكتفي هنا بالإشارة الى البيان الصادر عن مكتب تنسيق هذه المجموعة في الكويت بتاريخ ٨/٤/١٩٨٢، في اجتماعه الذي خصصه لتأييد حقوق الشعب الفلسطيني، حيث جاء به مايلي: -

«انسحاب اسرائيل انسحابا كاملا وشاملا وغير مشروط من جميع الاراضي الفلسطينية وجميع الاراضي العربية المحتلة الاخرى، بما فيها القدس، وفقا للمبادئ الاساسية التي تقضى بعدم جواز الاستيلاء على الاراضي بالقوة...»، وهذه الصيغة تتفق تماما مع الفهم الصحيح لقرارات الأمم المتحدة بالمعنى الذي حددناه عند دراستنا لها في المبحثين الثاني والثالث، أي أن الاساس القانوني لهذه الحقوق مرجعه الاصلى والثابت، هو قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، ولا يؤثر في ذلك ما تلاه من أوضاع قانونية نشأت حتما بسبب طمس معالم الدولة الفلسطينية أما بقية الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية لدولة الاردن، وأما بوضع اقليم غزة تحت الادارة المصرية، كذلك لا يتأثر نطاق الحقوق الإقليمية بهذا المعنى الشامل بعد الإشارة إليها صراحة في قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢، وذلك للأسباب التي شرحناها فيما سبق.

(٢٠) موقف دول منظمة المؤتمر الاسلامي، وهي ذات صلة وثيقة بدول عدم الانحياز، وتنتمي اليها، ولهذا كان موقفها في مؤتمر الطائف، في القرار المتعلق بفلسطين

والشرق الاوسط، مسائراً لمفهوم الامم المتحدة، حيث يشير هذا القرار الصادر في ٢٣-يناير ١٩٨١ الى أن «السلام العادل في المنطقة لا يمكن أن يقوم الا على اساس انسحاب اسرائيل الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني».

(٢١) الموقف العربي: هذا الموقف في مجلته أدنى من مفهوم الامم المتحدة للحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني، لان هذه الدول في القرارات التي صدرت عن مؤتمرات القمة (٤٦) بما في ذلك مؤتمر قمة بغداد سنة ١٩٧٨، وكذلك مما تعكسه مواقفها من المبادرة السعودية لا تطالب الا بالانسحاب من جميع الاقاليم العربية المحتلة في حرب ١٩٦٧ وفي تفصيل ذلك نحيل على الفقرة ١٦ وهامش ٤٥ من هذه الدراسة. وقد عبر عن ذلك الشيخ صباح الاحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام في كلمته التي القاها في افتتاح اجتماعات مكتب تنسيق دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٦ حيث أشار الى «انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس...» وهذا الموقف لا يشذ عنه بصورة رسمية معلنة الا ما صرح به وزير خارجية العراق الدكتور سعدون حمادي في اجتماعات مكتب تنسيق مجموعة دول عدم الانحياز بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧ من «أنه لا غرابة في أن يضمم الكيان الصهيوني عداء خاصا تجاه العراق... أن العراق هو البلد العربي الوحيد الذي شارك حرب ١٩٤٨، ورفض التوقيع على أية اتفاقية للهدنة... كما رفض قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ الجائر ويرفض الاعتراف بالدولة اليهودية... وهذا الاعلان الصريح لا يمنعنا أيضا من التساؤل عن مدى اتساقه مع قرارات مؤتمر قمة بغداد الذي اشرنا اليه حرفيا في الاجزاء السابقة من دراستنا. والذي وافقت عليه منظمة التحرير الفلسطينية».

(٤٦) عن موقف جماعة الدول العربية ومؤتمرات القمة العربية، فأنا نقبل شهادة الامين العام السابق لهذه المنظمة السيد/ محمود رياض التي ادلى بها الى جريدة المبدل ايست اللندنية والتي نقلتها جريدة الوطن الكويتية في الصفحة ١٤ من عدد ٩ ابريل ١٩٨٢ والتي جاء بها ما يلي: «ليس فيما يسمى مشروع فهد اي جديد رغم ان الرجل قد بذل جهده بصورة واضحة. فهو يساهم عادة الى القرارات المتفق عليها في مؤتمرات القمة العربية في الجزائر والرباط وهذه القرارات قالت اننا كما متعدين لتقبل السلام بشرطين هما: الانسحاب الاسرائيلي الى حدود ١٩٦٧، وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسطينية».

واخيراً نشير إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، قد اعتمدت المبادرة السعودية اساساً لتحركها الدولي في سبيل حل قضية النزاع العربي الاسرائيلي عامة، والحقوق الفلسطينية خاصة، وقد بينا في الاجزاء السابقة من دراستنا أن هذه الدول تطلب باستعادة الاقاليم التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ (٤٧).

(٤٧) نكتفي هنا بالإشارة إلى ما أعلنه الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي السيد/ عبدالله بشارة، إلى جريدة «مستدعي مورنتج» اللبنانية والمشار إليه أيضاً في جريدة «القبس» الكويتية في صفحة ١٩ من عدد ١٩٨١/١٢/٢١، من أن مجلس التعاون الخليجي «تبنى بالإجماع دون تحفظ في اجتماعه في الطائف في شهر سبتمبر الماضي»، وهو يقصد بذلك المشروع السعودي.

ولقد أشار تشارلز ليزبري رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي إلى هذا التطور في الموقف العربي، ونفتيس مما أعلنه بعد زيادته لغالبية وأهم الدول العربية، مايلي: «لقد زرت رؤساء أربع عشرة دولة من ضمنها اسرائيل وثلاثا العالم العربي.. الالتزام بسلام عادل متفاوض عليه أمر اساسي. وبطلبه هذا قبولاً بقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨، والاعتراف بحق جميع الأمم في المنطقة في العيش بحرية، حدود مقبولة وآمنة. وكان هناك العديد من الدول العربية البطيئة جداً في الاعتراف بحقيقة الحياة هناك. على الدول العربية البطيئة جداً في الاعتراف بحقيقة الحياة هناك. مثل الدول العربية أن تقبل اسرائيل علناً وبشكل رسمي وليس بشكل خاص وسري، وتوافق أن تترسل إلى جهد لاقامة علاقات طبيعية في إطار سلام عادل».

لقد كانت هذه الرحلة الحديثة إلى الشرق الأوسط من وجهة المشطة مدتها سنة شاهداً من قبل في الدول العربية مثل هذا الاستعداد للاعتراف بحقوق الفلسطينيين في القدس وبنها. النقطة السابعة في خروجه فقد ترجمت عموماً لنقطة واحدة وكل دول المواجهة «تقبل الفرضية القائلة بأن النزاع العربي الاسرائيلي يجب أن يسوى على أساس مفاوضات تعتمد على قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨» وحتى سوريا فعلت ذلك رسمياً عام ١٩٦٤ عندما قبلت القرار ٣٣٨ الذي يشمل انقراض ٢٤٢، وقد أحرزنا أيضاً أنه يقبل القرار» انظر تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي عقده تشارلز ليزبري في اللجنة الكونغرسية بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٨ منشوراً في الصفحة ١٨ بجريدة القبس عدد أول مارس ١٩٨٢.

المبحث الخامس

الطبيعة القانونية للحقوق الإقليمية للشعب الفلسطيني
في قرارات الأمم المتحدة

٢٢- تزيف إسرائيل للمفاهيم القانونية الدولية:-

تتكبر إسرائيل على الشعب الفلسطيني سائر حقوقه القانونية ومتخفية وراء مسميات زائفة ولا سند لها من القانون والتاريخ، ولكنها تحاول أن تصبغ عليها طابعا قانونيا عرفيا، مستهدفة بذلك تضليل الرأي العام الدولي، مستعينة بسيطرتها على وسائل الاعلام الدولية ومتواطئة معه في ذلك، وهي بذلك تخوض معركة قانونية ضد الحقوق العربية، وهي معركة أعدت نفسها لها منذ كانت حُلما تخطط له المؤتمرات على المؤامرات الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر. وعندما وجدت على الخريطة السياسية في العالم العربي ابتداء من ١٩٤٨، استمرت سادرة في تزيف الاوضاع القانونية، واشتدت هذه المعركة بعد عدوانها عام ١٩٦٧ توطئة لفرض السياسات التي تطبقها الان. من ذلك نشير الى انه غداة حرب ١٩٦٧ بدأت تظهر مصطلحات جديدة في علم القانون الدولي، من ذلك ادعاء اسرائيل بان الاقاليم العربية التي احتلتها بعد هذه الحرب انما هي اقاليم غير تابعة للعدو، أو هي «اقاليم محررة» Territoires Libérés، أو مناطق مدارة Zones administrées، أو مناطق الحكم الذاتي الاداري الشخصي Zones de gouvernement administratif أو الأقليات العربية في أرض إسرائيل.. الخ

وأمام هذا التزيف القانوني كان من الضروري لقرارات الاسم المتحدة أن تكون واضحة في الكشف عن الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني، وهذا ما نعالجه باليجاز شديد.

٢٣- الأمم المتحدة في قراراتها تؤكد السيادة الفلسطينية وما يتفرع عنها من حقوق أهلها حق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة:

رأينا في الاجزاء السابقة ان الجمعية العامة للأمم المتحدة حرصت منذ أول السبعينات وحتى الان، على ان تشير في قراراتها الى «حقوق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة»

والتصرف فيها» ويكفى هنا ان نشير الى القرار الذي اصدرته الجمعية العامة في ختام دورتها الخاصة التي استغرقت اسبوعا حول القضية الفلسطينية وقد صدر هذا القرار بتاريخ ٢٩ يولية ١٩٨٠، فقد جاء في الفقرة الثانية منه، الدعوة الى ان تنسحب اسرائيل من كافة الاقاليم الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس. والتأكيد في الفقرة الرابعة على «الحقوق الثابتة في فلسطين للشعب الفلسطيني ومنها حق تقرير المصير دون تدخل خارجي، وفي الاستقلال والسيادة الوطنية، والحق في اقامة دولة مستقلة وذات سيادة». وطالبت الجمعية العامة في هذه الفقرة «اسرائيل بالانسحاب الكامل وبدون شرط من كافة الاقاليم الفلسطينية... بما فيها القدس مع عدم المساس بالملكات والمرافق...».

وعندما قامت اسرائيل بضم القدس في اغسطس ١٩٨٠ ادان مجلس الامن في ٢٠ اغسطس هذا الاجراء، واعتبره انتهاكا للقانون الدولي ولا أثر له على استمرار تطبيق معاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩،... وان الاجراءات والاحكام التشريعية والادارية التي اتخذتها اسرائيل - القوة المحتلة - والتي تستهدف تغيير طابع ووضع مدينة القدس... باطلة وعديمة الاثر القانوني ويلزم الفأؤها على الفور. وعدم الاعتراف بها، ويطلب من سائر اعضاء الأمم المتحدة التي اقامت بعثات دبلوماسية لها في القدس سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة... ومع نهاية شهر اغسطس ١٩٨٠، كانت بعض الدول الارربية مثل هولندا ودول امريكا اللاتينية التي نقلت مقار سفاراتها من تل ابيب الى القدس، قد انسحبت الى قرار مجلس الامن، وقد بلغ مجموع هذه الدول ١٢ دولة، وبذلك لم تبقى القدس مقرا لاية بعثة دبلوماسية معتمدة لدى اسرائيل، وهكذا يكون مقرا للأمم المتحدة عسريا فيما يتعلق برفض ضم أي جزء من اقليم الدولة الفلسطينية، كما حذرت قرار التقسيم سنة ١٩٤٧، الى اسرائيل.

٢٤ - المشروعات الاسرائيلية لتهديد سائر اجزاء فلسطين...

نذكر مشروعات عديدة، لعل اهمها مشروع ايجال آلون وزير خارجية اسرائيل السابق الذي اعلنه بتاريخ ٢١ اكتوبر ١٩٧٥، ومشروع مناحيم بييجين المعلن بتاريخ ٢٨ ديسمبر ١٩٧٦ وهي مشروعات اذنتها صراحة، من حيث الموضوع، قرارات الأمم المتحدة

التي أشرنا إليها، مادامت هذه القرارات تدين سائر التغييرات التشريعية والادارية وطمس معالم السيادة الاقليمية للشعب الفلسطيني.

٢٥ - المستوطنات الاسرائيلية:

لا تعترف قرارات الامم المتحدة ايضا بهذا الاجراء الذي يهدف الى تهويد الاقاليم الفلسطينية، والذي بدأت اسرائيل بعد حرب ١٩٦٧، بحيث أصبح عددها الان يتجاوز المائة بكثير والتي تشغل ما يقرب من ثلثي مساحة قطاع غزة والضفة الغربية. ولقد كشفت صحيفة «هاآرتس» الاسرائيلية في عددها الصادر ٧٧/٧/٣ أن الغاية من هذا المشروع الذي تقوم به اسرائيل، «توفير الظروف الملائمة لكي يصبح عدد سكان اسرائيل في نهاية القرن الحالي ثمانية ملايين» علما بأن عددهم الان نحو ٣٣ مليون نسمة وهو ما يتفق مع الخطط الصهيونية المرسومة منذ ١٩٠٦، الداعية الى انشاء اسرائيل الكبرى.

«ويمكن القول بأن اسرائيل كظاهرة استيطانية تتضمن من حيث جوهرها التاريخي وتطوراتها المتلاحقة، ثلاث ظواهر، متداخلة فيما بينها: أولاها - ظاهرة الاستعمار الاستيطاني والتي تتمثل في اغتصاب اليهود لاراضي الغير وابادة سكانها وثانيها - ظاهرة التوسع الاقليمية وهو تعبير صهيوني عن مصطلح ابتدعته النازية واصبح يعرف في فقه القانون الدولي بنظرية المجال الحيوي، وغايته النهائية انشاء دولة اقليمية عظمى، ووسيلته العملية الاحتلال العسكري ثم الضم الفعلي، كما هي الان سياسة اسرائيل في الضفة الغربية وغزة، او الضم القانوني كما فعلت اولا في القدس ثم اخيرا في الجولان. وثالثها - ظاهرة التوسيط الاستعماري، التي تعد احد نماذج الاستعمار الجديد، وجوهرها الاساسي ان يصبح الاستيطان اداة للسيطرة على العالم العربي بعد ان تنتهي الى الابد مشكلة التشكيك في مشروعية الدولة الاسرائيلية، وتنقلها الى غريمها الشعب الفلسطيني رغم انه صاحب الحق الاصيل فلسطين، ووسيلتها الى ذلك الاصرار على اساليب قانونية مثل «التفاوض المباشر»، والخوارق الثنائي، وإبرام مفاوضات، السلع... الخ.

ومن هنا تبدو خطورة هذا الاسلوب الصهيوني الاستعماري، ومن اجل ذلك كان

الموقف الصائب الذي تبنته الأمم المتحدة في قراراتها التي أشرنا إليها، لأن هذه السياسة الصهيونية لا تجد لها أى سند في القانون الدولي لعدة أسباب نوجزها للغاية فيما يلي:

أولاً: إقامة المستوطنات ينطوي على انتهاك فادح للسلطات والاختصاصات التي يخولها القانون الدولي للدولة التي تحتل إقليمًا تابعًا لدولة أخرى، لأن هذه السلطات تدور أساسًا حول مفهوم محدد للغاية، وهو ألا تتعدى بأية حال مجرد الإدارة للأقاليم المحتلة، بدون مساس بأوضاعها السياسية والقانونية والديمقراطية والبشرية.

ثانيًا: أثبت الواقع العملي أن إسرائيل تتخذ من هذا الاجراء ستارا للضم الواقعي حتى تحين الفرصة للضم القانوني، ومن ثم كان تلاعبها بالنظم القانونية الدولية، وتزييفها، كما أشرنا في مقدمة هذا البحث. ونعطي مثالين فقط من أمثلة لا حصر لها مستقاة من من سلوك إسرائيل. فعندما مهدت لضم القدس كما أشرنا لذلك، بدأت باستصدار قانون يعلن فقط عن توحيد القدس، وهو الأسلوب الذي تباشره الآن في الضفة وغزة، في صورة ماتسمية الإدارة المدنية، دون الإفصاح صراحة عن الضم، مع أن هذا الاجراء، قاطع في الكشف عن هذا القصد، والمثال الثاني، فأخذ من الموقف الاسرائيلي في ديسمبر ١٩٨١ من هضبة الجولان حيث اصدرت قانونا يقضي بسريان الاختصاص التشريعي والقضائي على المنطقة بدون حديث عن ضمها، في حين أن سريان اختصاصات الدولة التشريعية والقضائية والإدارية، لا تسري طبقا للقانون الدولي إلا على إقليمها كقاعدة عامة وإساسية، ثم اشفعت إسرائيل اجراءها السابق بفرض جنيتها على سكان الجولان العرب، ولكن بعد فترة من الزمن، بحيث سمحت لاصدقائها بأن يجحدوا لانفسهم مخرجا قانونيا لمعارضة فرض الجزاءات عليها من مجلس الامن، بدعى ان اسرائيل لم تشر إلى ضم الجولان، وهكذا كان الموقف الامريكى صراحة، والموقف الفرنسي على استحياء مزيف، في جلسات مجلس الأمن في يناير ١٩٨٢ وهذه المواقف المخالفة للقانون الدولي دفعت مناحيم بييجن في أواخر مايو ١٩٨٢ بأن يذهب في مغالطاته الجنونية لحد لم يتوقعه أحد، مدعيا «أنه لا يعقل أن تضم الدولة أقاليمًا تعد جزءا منها؟».

ثالثاً: ان إقامة المستوطنات يشكل اعتداء على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، المبدأ الذي لا يتخلو من الإشارة إليه أي قرار من قرارات الأمم المتحدة لأن

الغرض الاساسي من هذه المستوطنات ان يصبح الفلسطينيون اقلية في دولة اسرائيل، وقد سبق ان اشرنا الى انه قبل نصف قرن تقريبا من وجود اسرائيل اي منذ سنة ١٩٠٦، والمؤتمرات الصهيونية تخطط لاسكان ثمانية ملايين يهودي في فلسطين.

رابعا : كما ان وجود هذه المستوطنات يتنافى مع حقوق الانسان، وهذا ما اشارت اليه اللجنة الخاصة بالتحقيق في التدابير الاسرائيلية التي تؤثر على حقوق الانسان لسكان الاقاليم العربية المحتلة، وهي اللجنة التي أنشأتها الجمعية العامة سنة ١٩٦٩، فقد حرصت اللجنة على ان تثبت في تقريرها ان «حكومة اسرائيل تلجأ الى التعلل بالأمن لتبرير ما تتخذ من اجراءات للنسير في تنفيذ سياسة الاستيطان وضم الاقاليم ومصادرة الممتلكات، فضلا عن عمليات الطرد الجماعي للسكان العرب واجبارهم على الانتقال الى اقاليم اخرى....»

٢٦ - الحكم الاداري الذاتي:

وتلك وسيلة اخرى من الوسائل التي لا تتفق مع الطبيعة القانونية لحقوق الشعب الفلسطيني. فالحكم الذاتي ابتكرته الدول الاستعمارية في اوائل القرن العشرين لتطبيقه على مستعمراتها التي تطالب بالاستقلال، بحيث تكون السكان سلطة الادارة المحلية لبعض شئونهم ومراقبتهم مثل الصحة والتعليم والخدمات العامة والشؤون الدينية. أما المقومات الاساسية للسيادة التي تتعلق بالأمن الداخلي والخارجي والسياسة الخارجية، فتبقى للدولة المستعمرة. وبمراجعة التشريعات الامم المتحدة المطروحة نجدتها اسوأ من ذلك، لانها تجرد الشعب الفلسطيني من سائر حقوقه بما في ذلك موارد المياه. وننتصر هنا على الاشارة الى بعض ما جاء في الوثيقة الاسرائيلية التصفية للحكم الذاتي، التي اعلنتها اسرائيل في اول فبراير ١٩٨٢، والتي تعبر عن الفكر الصهيوني كما يلي:

١ - تشكيل سلطة حكومية ذاتية «مجلس اداري» بالبلد العربي، ود او السامرة

وغزة».

٢ - حصر اختصاصات هذا المجلس الاداري في الشئون الداخلية والاحوال الشخصية والزراعية، والمالية، والاشغال العامة، والتعليم والثروة المائية والبيئة، وكان

والنقل والمواصلات، والمروء، والبريد، والهاتف، والبرق، والشئون الاجتماعية والبلدية، والخدمات الدينية لكل الطوائف العربية.

٣- مراعاة حرية التنقل بين الاقاليم المستقلة ذاتيا واسرائيل، وسوف يتم الاتفاق على تسويات في بعض المجالات بين سلطة الحكم الذاتي واسرائيل من اجل التعاون وتنسيق الأنشطة..

تلك هي الخطوط العريضة لما تقصده اسرائيل من الحكم الذاتي الاداري للشعب الفلسطيني، وهذا يعنى انه خطوة من الخطوات او المراحل الثلاث التي تكلمنا عنها في هذا المبحث في السلوك والخطط الصهيونية، ويمثل مرحلة او خطوة على طريق الضم القانوني للاقاليم الفلسطينية، ولا يتردد حكام اسرائيل في الافصاح عن ذلك صراحة، من ذلك ماأعلنه اريل شارون وزير حرب اسرائيل بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٣ من عزم اسرائيل على «ضم الضفة الغربية اذا لم تسفر مفاوضات الحكم الذاتي عن نتائج ايجابية..» وهو يقصد بالنتائج الايجابية هنا الاخذ بالمفهوم الاسرائيلي للحكم الذاتي الذي ترفضه مصر الآن، كذلك كشف في ذات التاريخ وزير خارجية اسرائيل اسحق شامير المفهوم الاسرائيلي، حيث ابلغ لجنة الشئون الخارجية والامن في الكنيست «ان اسرائيل لن توافق على التفاوض الى الابد حول مسائل الحكم الذاتي..».

ولقد جاءت الاشارة الى الحكم الذاتي في «اطار السلام في الشرق الاوسط» احدى وثائقي كامب دايفيد التي وقعت من مصر واسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، في ١٧ أكتوبر ١٩٧٨. والذي نقبس منها مايلي:-

١- تتفق مصر واسرائيل .. على ان تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات. ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة، فإن الحكومة الاسرائيلية العسكرية، وادارتها المدنية تنسحبان منهما بمجرد ان يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان..

٢- تجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة وعلاقتها مع سائرهما.. بين مصر واسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربية وغزة...»

كذلك اشار الاتفاق التكميلي بين مصر واسرائيل بخصوص الضفة الغربية وقطاع غزة، والملحق باتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية الموقعة سنة ١٩٧٩ والتي بدأت في السريان منذ ٢٥ ابريل ١٩٧٩، الى موضوع الحكم الذاتي، والى اشتراك الولايات المتحدة الامريكية اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات.

ويمكن ان توجه انتقادات قانونية جوهرية الى ما جاء في كل من اتفاقتي كامب دايفيد، واتفاقية الصلح المصرية الاسرائيلية المشار اليهما، سواء من حيث الشكل او من حيث الموضوع.

فمن حيث الشكل، لا يمكن الاعتراف لكل من مصر والولايات المتحدة الامريكية، ومن باب اولى لاسرائيل، بحق التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني بدون تفويض من هذا الشعب. لهذا فأننا نرى ان ما جاء في الوثائق المشار اليها لا يولد التزامات قانونية دولية يلتزم بها الشعب الفلسطيني، وانما نرى على اكثر الفروض انها تعد مبادرة مثل المبادرة الاوروبية والمبادرة السعودية.... الخ اى انها مجرد خطه تعرضها الدول الثلاث الموقعه على وثائقها، على من يملك سلطة التمثيل القانونية للشعب الفلسطيني، طبقا لقواعد القانون الدولى، ويكون له مطلق حرية الاختيار بين القبول، فتتحول بنودها الى التزامات قانونية، او الرفض فتسقط نهائيا. ولما كان الممثل القانوني للشعب الفلسطيني الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية قد اعلنا صراحة رفضهما الكامل، فأننا نرى ان هذه الخطة قد سقطت واختفت كلية ولم يعد لها من آثار قانونية يمكن فرضها على الشعب الفلسطيني كما تدعى اسرائيل. وهذا هو منطق القانون الدولى، كما تعبر عنه العبارات الصريحة للمادتين ٣٤ و ٣٥ من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات الدولية لسنة ١٩٦٩.

ولكن العيب الموضوعى والجوهري لاتفاقتي كامب دايفيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية، يكمن من وجهة نظرنا في ان احكامهما المتعلقة «بالحكم الذاتى» في التفسير المصرى، «والحكم الادارى الشخصى» بالمفهوم الاسرائيلى لهذه الاحكام - حتى لو سلمنا جدلا بتوافر الشكل - فان هذه الاحكام قد جاءت باطللة بطلانا مطلقا لتعارضها مع النظام العام الدولى وقواعد القانون الدولى المعروفة، وذلك

طبقاً للمادة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة، والمادة ٦٤ من اتفاقية قانون المعاهدات الدولية المشار اليهما سابقاً، وذلك لأن أحكام الإدارة الذاتية في وثائق كامب دايفيد بالمفهوم الاسرائيلي تعنى تعطيل احكام ميثاق الأمم المتحدة التي تنهى عن العدوان، والاستيلاء بالقوة او التهديد بها للاستيلاء على اقاليم الدول الاخرى، وذلك بالمعنى الذي حددته قرارات الأمم المتحدة بخصوص الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني، فضلاً عما تعطيه احكام الادارة الذاتية، لاسرائيل من تحكم في تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وهو حق لا يعطيها اياه القانون الدولي، لان وجودها في الاقاليم المحتلة مجرد واقعة مادية لا يكسبها اياً من حقوق السيادة، وتلزمها قواعد هذا القانون بالانسحاب الكامل بدون شرط، او تغيير للاوضاع القانونية والسياسية للاقاليم المحتلة، كما شرحنا ذلك تفصيلاً (٤٨).

ولذلك، فإننا نرى في تمسك اسرائيل بمفهومها للإدارة الذاتية الشخصية، ومحاولتها البحث عن اساس قانوني لهذا المفهوم في وثائق كامب دايفيد او اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية، لا يختلف من وجهة نظرنا عن تمسكها في الماضي بتصريح بلفور سنة ١٩١٧، لاتنا في الحالتين نجد انفسنا امام عدوان ضهيوني على حقوق الشعب الفلسطيني، مؤسس على وثائق دولية لم تصدر عن الممثل القانوني لهذا الشعب.

ومن أجل ذلك، فإن الوثائق الرسمية لمؤتمر منظمة المؤتمر الاسلامي، وبمجموعة دول عدم الانحياز التي أشرنا اليها سابقاً، قد تبنت وجهة نظر الأمم المتحدة، التي عبرت عنها في العديد من قراراتها التي صدرت ابتداء من ١٩٧٨ حتى الان، ونكتفي بالإشارة الى قرار الجمعية العامة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٨٠، بموافقة ١١٢ دولة وامتناع ٢٤، ورفض اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ودول السوق الاوربية المشتركة، فيما عدا فرنسا التي كانت من المستنصرين، وان كان الموقف الفرقي الآن مغايراً، خاصة في ربيع ١٩٨١ في ظل الحكومة الاشتراكية، برئاسة فرانسوا ميران الموالية الى حد كبير لاسرائيل. ولقد أكد قرار الجمعية العامة المقدم للافات كامب دايفيد، وان كان قد تم، بل قد تم هذا

(٤٨) في تفصيل الاحكام القانونية التي اشرنا اليها بايجاز، نحيل على دراستنا بعنوان: تطور وظيفة المعاهدات المصالح في القانون الدولي مشار اليه سابقاً، وال مؤلفنا: مبادئ القانون الدولي العام، صفحة ١٧١ وما بعدها، دار الطبعة العربية، القاهرة ١٩٧٥، وتفصيل اكبر نحيل على ذات المؤلف، في سنة ١٩٨٠، القاهرة دار النهضة العربية.

بالإشارة الى رفض الاتفاقيات التي تنتهك او تنكر الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني. لانه لايجب لاية دولة اتخاذ اجراءات او الشروع في اجراءات او مفاوضات قد تؤثر على مستقبل الشعب الفلسطيني دون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية كطرف كامل...».

٢٧- الأمم المتحدة تدين قرار إسرائيل بالسماح لليهود بشراء الارض العربية:

نجد انفسنا هنا امام ظاهرة استعمارية لجأت اليها الصهيونية العالمية في فلسطين منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولكنها كثفت منها بعد حرب ١٩٤٧، خاصة في مناطق القدس والضفة الغربية وغزة، كي تتحكم في المستقبل السياسي والقانوني لهذه المناطق بما يتفق وخططها المرسومة منذ ١٩٠٦، اي تهويد سائر اجزاء فلسطين وتفريغها من السكان العرب. وجاءت هذه الادانة في قرار اصدرته بتاريخ ١٩٧٩/٩/٢٠، لجنة الامم المتحدة من اجل ممارسة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وطالبت اللجنة بمقد جلسة طارئة لمجلس الامن لاتخاذ اجراءات فعالة، ودراسة الوسائل الكفيلة باجبار حكومة العدو على الغاء قرارها بالسماح للاسرائيلين بشراء الاراضي في الضفة وقطاع غزة المحتلين. ووصفت هذا الاجراء الاسرائيلي بأنه يهدف الى احكام السيطرة الاسرائيلية على الاقاليم العربية وانكار الحقوق الاساسية للشعب الفلسطيني، ومحو الطابع العربي في تلك المناطق.

٢٨- وهكذا فان الامم المتحدة تمسكت بالسياسة الفلسطينية وجميع الحقوق

الاساسية المتفرعة عنها. وبما سبق يتضح بجلاء مدى الامة القانونية لموقف الامم المتحدة من الحقوق الاقليمية للشعب الفلسطيني. وذلك في مواجهة النية المبيتة لاسرائيل لضم سائر الاقاليم التي تعترف الامم المتحدة للشعب الفلسطيني بالسيادة عليها. وليست هذه النية وليدة اليوم كما شرحنا ذلك، كما انها ليست ايضا راجعة الى الاختلاف بين اسرائيل ومصر في تحديد طبيعة الحكم الذاتي بالمعنى المشار اليه في اتفاقيات كامب دايفيد، لان اصطلاح الحكم الذاتي الاداري من اختراع العقلية الاسرائيلية الاستعمارية، بدأ بمشروع رئيس وزرائها مناحيم بييجن قبل ابرام هذه الاتفاقيات، حتى اذا ما سجلته هذه الاتفاقيات، أغرقت اسرائيل مفاوضات الحكم الذاتي في متاهات قانونية، اعدت لها بعناية ودقة، وليس اصرار اسرائيل على تولي رئاسة وفدها في هذه المفاوضات وزير داخليتها يوسف بورج وبالرغم من اعتراض وزير خارجيتها السابق موشى ديان،

ووزير حربيتها السابق عزرا وايزمان لمطالبة كل منهما برئاسة وفد دولته الى هذه
 المفاوضات، الاول على اساس مسئوليته عن العلاقات الخارجية، والثاني على اساس
 مسئوليته عن الاقاليم المحتلة عسكريا، الا لأن اسرائيل لم تكن تنظر الى مستقبل الاقاليم
 المحتلة باعتبارها مشكلة بين دولتين هما الدولة المحتلة (اسرائيل) والدولة صاحبة السيادة
 على هذه الاقاليم، ولا تعد كذلك هذه الاقاليم موجودة تحت ادارتها بفعل الاحتلال
 العسكري وبذلك تخضع لاختصاص وزارة الحربية، وانما تعامل هذه الاقاليم فعلا على انها
 جزء من اسرائيل، وان الامر يتعلق بنوع من الادارة المحلية، في داخل دولتها، ومن ثم فانه
من الناحية القانونية يكون الاختصاص لوزير الداخلية، وليس لوزارة الخارجية او وزارة
الحربية وهو يعنى الضم الفعلي للاقاليم الفلسطينية، بدون اشارة صريحة لذلك. وهو اسلوب
تبعه دائما اسرائيل في علاقاتها بالدول العربية، ويدخل في مجال احكامها الدقيق لمعركتها
القانونية، ولذلك منذ نشأتها ومفاوضات اتفاقيات كامب دايفيد تدور بين اطرافها الثلاثة
 بصورة غير متجانسة، حيث تدخل في مسئولية وزارة الخارجية بالنسبة لكل من مصر
 والولايات المتحدة الامريكية، وتعد من مسئولية وزارة الداخلية الاسرائيلية، ومن هنا ايضا
 كانت هذه المفاوضات اشبه بحوار الصم، لان كلا من هذه الاطراف الثلاثة، كما يقول
 المثل العربي - يغنى على ليله، فمصر ترى الحكم الذاتي الكامل مرحلة انتقالية يقرر
 بعدها الشعب الفلسطيني مصيره بما في ذلك حقه في انشاء دولته، بينما اسرائيل ترفض ذلك
 لانها قررت نهائيا ضم الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يبقى الموقف الامريكى غامضا
 بل وغير حاسم، وقد عودتنا الولايات المتحدة الامريكية على الانحياز الكامل لمصلحة
 ادعاءات اسرائيل غير المشروعة في الاقاليم العربية المحتلة، ولهذا يعزى السبب الرئيسى في
 الفشل الذي اصاب مفاوضات الحكم الذاتى الثلاثية خلال السنوات الثلاث الماضية،
 ونعتقد انها لن تحقق أية نتائج في المستقبل، لان اسرائيل قد قررت نهائيا مصير الاقاليم
 الفلسطينية المحتلة، وضمتها فعليا بانشاء الادارة المدنية، وهو امر غير مشروع في القانون
 الدولى، كما شرحنا ذلك، وهنا يكمن العيب الجوهرى لاتفاقيات كامب دايفيد فيما
 يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني كما حددتها قرارات الأمم المتحدة.

المبحث السادس

الاهمية القانونية والعملية لمفهوم الامم المتحدة لحقوق
الاقليمية للشعب الفلسطيني

٢٩- الاهمية القانونية:

تعد هذه القرارات السند القانوني الصحيح لحقوق الشعب الفلسطيني لانها صادرة عن الامم المتحدة، المنظمة العالمية التي تضم الغالبية العظمى لسائر دول العالم، ويسرى ميثاقها في المسائل المتعلقة بالمحافظة على السلام والامن الدوليين على سائر دول العالم، حتى غير الاعضاء في المنظمة، كما تنص على ذلك الفقرة السادسة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة. ولقد حرصت سائر قرارات الجمعية العامة على ان تضع حقوق الشعب الفلسطيني في اطار هذا النص، بالاشارة الصريحة فيها الى ان احترامها يعد شرطاً اساسياً ولازماً، لاجل السلام العادل في الشرق الاوسط.

ويكفي للدلالة على الاهمية القانونية لموقف الامم المتحدة، ان نتذكر جيداً، ان اسرائيل تمسكت بوثيقة دولية باطلة قانوناً لاقتناع العالم بحقيقتها في الوجود، ونقصه بذلك وعد بلفور سنة ١٩١٧، ثم انها ذاتها نشأت بقرار من الجمعية العامة ١٩٤٧، من ذات الطبيعة القانونية لقرارات ذات الجهاز بخصوص حقوق السيادة للشعب الفلسطيني.

ثم ان قرارات الامم المتحدة لها دلالتها القانونية الهامة من حيث اغلاق الباب امام اسرائيل لاثارة بعض النظم القانونية الدولية، مثل التنازع، او تبرير اتفاقيات دولية تبرمها مع اى طرف حتى ولو كانوا ممن تحاول اسرائيل الان اعدادهم لهذه المهمة، مثل روابط القوى، لانها تكون من حيث الموضوع، فضلاً عن عيوب الشكل، باطلة بطلاناً مطلقاً، كما شرحنا ذلك في هذه الدراسة.

٣٠- الاهمية العملية أو القيمة التنفيذية لقرارات الامم المتحدة:-

يجرى التساؤل في العالم العربي على المستويين الرسمي والشعبي من جدوى قرارات الامم المتحدة من الناحية العملية. وبدون الخوض في الاعمال القانونية التي

المشكلة، نكتفى بالإشارة إلى أن النظام القانوني للأمم المتحدة لا مجرد هذه القرارات من قيمتها التنفيذية ولكن علينا أن ندرك، أن الأمم المتحدة تجعل الوسائل التنفيذية أساساً من اختصاص مجلس الأمن، وأن التصويت في هذا المجلس تتحكم فيه مواقف الدول الأعضاء الدائمين الخمسة، وأن الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية (٤٩)، تحيط

(٤٩) انظر بحثنا بعنوان: دور حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مع التطبيق على القضية الفلسطينية، مجلة الحقوق والشرعة العدد الرابع، السنة الخامسة، ديسمبر ١٩٨١. خاصة الصفحات ٧٥ - ٧٩. ويضاف إلى ما هو مذكور في هذه الصفحات مواقف جديدة للولايات المتحدة الأمريكية - ضد الحقوق العربية، منها استعمال الفيتو لاسقاط مشروع قرار بتوقيع العقوبات على إسرائيل بسبب ضمها لضمية الجولان السورية، وقد تم ذلك في يناير ١٩٨٢، وعندما دعت الجمعية العامة لدورة استثنائية طبقاً لأحكام، ميثاق الأمم المتحدة، هددت الولايات المتحدة الأمريكية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لانسحابها من الموافقة على قرار الجمعية العامة بتوقيع العقوبات، ولكن هذه الدول بالرغم من ذلك وافقت مع الحق العربي بالموافقة على قرار الجمعية العامة بتوقيع العقوبات على إسرائيل. وأنني هنا أقبل شهادة إنسان فاضل هو الدكتور عبد الرحمن العوضي وزير الصحة العامة بدولة الكويت الذي رأس وفد دولته إلى اجتماعات الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية لضم الجولان، فقد صرح في حديث منشور في جريدة القبس بتاريخ ٨/٢/٨٢ أشار في ما رآه من هول العلاقة بين الوفدين الإسرائيلي والأميركي في الأمم المتحدة، لدرجة أن الوفد الأخير خضع تماماً للوفد الأول، ويتلقى منه الأوامر، ويتكلم باسمه!

ومن الجدير بالذكر أن وزارة الخارجية الأمريكية اتصلت بالدول التي صوتت لصالح قرار الإغاثة، من أجل إجهاضها بقطع المساعدات الاقتصادية، كذلك فإن الكونغرس يدرس منذ نهاية شهر مارس ١٩٨٢، مشروع قانون يقضي بقطع مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية في ميزانية الأمم المتحدة، إذا ما بدت عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

ونشير كذلك إلى استعمال الولايات المتحدة الأمريكية - الفيتو في مساء الجمعة ٢/٤/١٩٨٢ لاسقاط مشروع قرار بدين وسائل قهر إسرائيل للشعب الفلسطيني لأرغامه على قبول الإدارة المدنية الإسرائيلية، وهي الثورة الشعبية التي أسفرت عن عزل ثلاثة من رؤساء البلديات في الضفة الغربية، وقتل عدد من أبناء الشعب الفلسطيني، بالرغم من أن هذه الإجراءات الإسرائيلية أخطر وأشدّ تسوؤاً من مجرد إعلان الحكم العسكري في بولندا - الذي من أجله وقعت الولايات المتحدة، وساندتها دول الغرب، عقوبات على بولندا، وعلى الاتحاد السوفيتي باعتباره شريكاً من وجهة نظر هذه الدول، في هذه الإجراءات.

كما استعملت الولايات المتحدة الأمريكية في ساعة مبكرة من صباح الأربعاء ٢١ أبريل سنة ١٩٨٢ الفيتو في مجلس الأمن لاسقاط القرار الذي أجمع عليه المجلس لإدانة العدوان الذي وقع على المسجد الأقصى في ١١ أبريل سنة ١٩٨٢.

اسرائيل بحمايتها الكاملة ضد فرض الجزاءات التي تستحقها لعدوانها على الدول العربية، وهي الجزاءات المنصوص عليها في المواد : ٤٢، ٤١، ٦، ٥ من ميثاق الأمم المتحدة وبذلك تكون هذه الدول المساندة لاسرائيل في الأمم المتحدة، شريكة لها في عدوانها على الحقوق العربية، على أقل تقدير من الناحية القانونية، ان لم يكن الوضع من الناحية الواقعية يجعل بدفعها الفاعل الأصلي، وما الاجراءات الاسرائيلية سوى اداة لتنفيذ خطة رسمت بدقة لها من قبل الدول التي أنشأت اسرائيل!

كما ان الدول العربية توجد في حالة دفاع شرعي طبقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، ومن هنا ان تتخذ سائر الاجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية ضد اسرائيل والدول التي تساعد على اغتصابها للحقوق العربية السياسية أو العسكرية، لأن من واجب سائر الدول طبقا للمفهوم الصحيح للمادة ٥/٢ من الميثاق ان تمتنع عن مساعدة الدولة المعتدية. وفي اعتقادنا ان الدول العربية لم تحسن ادارة معركتها القانونية في الاتجاه الذي يخدم مصالحها المشروعة، لانها وان كانت قد حاولت ذلك في مواجهة اسرائيل، الا انها لم تأخذ بعين الاعتبار موقف الدول المساندة لاسرائيل، وبالرغم من وسائل الضغط التي تملكها الدول العربية، في المجالات السياسية والاقتصادية، ضد هذه الدول! ولقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية، مثلا رائعا للدول العربية، في الالتزام البولندية، عندما وقعت جزاءات على الاتحاد السوفيتي بدعوى مذبائده لحملة انتهاك حقوق الانسان في بولندا، وساندت الدول الغربية بما في ذلك اليابان وجهة النظر الأمريكية! كذلك كان الموقف الأمريكي وموقف الدول الأوروبية في الازمة السريوطانية الارحنتينية بخصوص جزر فوكلاند، في مجلس الامن عندما اصدر قراره رقم ٥٠٢ بتاريخ ٣/٤/٨٢، كذلك لا يمكن ان ننسى الجزاءات التي وقعت لها الولايات المتحدة الأمريكية، ضد ليبيا سنة ١٩٨٢، ولا تلك التي اتخذتها ضد الاتحاد السوفيتي بسبب تدخله في افغانستان في أول يناير ١٩٨٠.

٢١- كذلك تجب الإشارة الى أن الموقف العربي بانقساماته، وكذلك حروبه الداخلية، وتساهله او تفاضيه عن انتهاك حقوق الانسان، يضعف من دفاعه على المستوى العالمي، كما أنه يتجلبه أحيانا عندما يتصدى أمام الأمم المتحدة، للدفاع عن حقوق الانسان في الاقاليم المحتلة.

٣٢- نلاحظ أيضا الاخطاء القانونية في مجال الدفاع عن الحقوق العربية، من ذلك طمس الشخصية الدولية الفلسطينية بانهاء حكومة عموم فلسطين، وايضا عندما تعرض مشكلة الشعب الفلسطيني في اطار حق الشعوب في تقرير مصيرها، لانه اذا كان هذا الطرح صحيحا في علاقة الشعب الفلسطيني بالدول العربية، الا أنه غير سليم من الناحية القانونية في مواجهة اسرائيل، لان الوضع الصحيح للمشكلة من هذه الزاوية، هو علاقة احتلال عسكري، وهو وضع اكثر اخلايا بقواعد القانون الدولي، والذي يعده جرم دولة (٥٠)، في حين أن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وان كان من المبادئ الاساسية للقانون الدولي في الوقت المعاصر، الا أنه يهدف الى تصفية الاوضاع الاستعمارية المتخلفة عن القانون الدولي التقليدي، التي كانت مشروعة طبقا للمفاهيم التقليدية في القانون الدولي التي كانت تميز الاستعمار الناتج عن السيطرة العسكرية، وهي وان كانت قد اصبحت الان غير مشروعة الا انها تسير في اجراءات معقدة للغاية، لما استقر من روابط عبر قرون، مثل الاوضاع السابقة لدول عديدة في افريقيا، وفي آسيا، بل وفي الخليج العربي (٥١)، في حين أن التركيز على الوجود الاسرائيلي في الاقاليم العربية المحتلة بأنه مجرد احتلال عسكري غير مشروع، يجرد اسرائيل من اللعب بالنظم القانونية واستعمالها في غير موضوعها، مثل «الادارة الذاتية الشخصية»، أو اعطاء «عرب اسرائيل الوضع القانوني للاقلية...» وإلى غير ذلك مما أشرنا اليه في هذه الدراسة.

٣٣- نلاحظ أننا اذا ما قارنا الموقف الفلسطيني والموقف الاسرائيلي بمفهوم الامم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني لوجدنا الاسرائيليين ينكرون جوهر هذه الحقوق، في حين أن الفلسطينيين يدعون الى «دولة فلسطين العلمية الديمقراطية الموحدة» التي يعيش فيها جميع من ينتمى الى فلسطين من يهود ومسيحيين ومسلمين، واذا ما استرجعنا قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧، نجده أنه أنشأ دولتين مع رابطة اتحاد اقتصادي بينهما، واذا راعينا أن ما تدعوا اليه منظمة التحرير الفلسطينية من قبول انشاء دولة على أى جزء يتم تحريره من فلسطين، وكلنا يذكر تصريح «دولة اريحا»، وكذلك فان أحد زعماء منظمة التحرير

(٥٠) انظر مؤلفنا المدخل لدراسة حقوق الانسان، الطبعة الاولى، الكويت، ١٩٨٠، صفحة ٨٩ وما بعدها.

(٥١) انظر في المعنى الصحيح لحق الشعوب في تقرير مصيرها، المرجع السابق الصفحات ٢١٥ - ٢٢٤.

الفلسطينية وهو السيد شفيق الخوت، في عدة مقالات في جريدة الانباء الكويتية، في ١٩٨١/١١/٥ و ١٩٨١/١١/٢٦، ١٩٨١/١١/١٢، يؤكد مثلاً في مقال ١٩٨١/١١/١٢ «على اقامة دولة فلسطين على أى جزء من فلسطين يتم تحريره أو تنسحب منه قوات الاحتلال الصهيونية بالضغط السياسي». ويشير كذلك الى أن هذه «الدولة محطة على الطريق...» وفي مقاله بتاريخ ١٩٨١/١١/١٩ يشير الى أن مفهوم الدولة الفلسطينية الموحدة «ليس في حقيقته وجوهره سوى رد فعل استراتيجى لمقاومة الاستراتيجية الواضحة الاهداف والاساليب، وأن أى مراجعة لاهداف الحركة الصهيونية تكشف أن الهدف النهائي لهذه الحركة هو اسرائيل الكبرى، أى تهويد وصهيئة ما بين النيل والفرات عن الارض العربية» وهذا يعنى أنه لا مانع لدى الفلسطينيين من التخلي عن مفهوم الاستراتيجية، اذا ما تخلى الاسرائيليون عن ذات الهدف كذلك، مما يؤدي عملاً الى التخلي عن الجانبين بدولتين في فلسطين، احدهما عربية والاخرى يهودية. ونذكر جهود مرة ثانية الى عما اتجهت اليه الامم المتحدة سنة ١٩٤٧.

٣٤- لا يمكن أن نستخدم هذه الدراسة بدون الاشارة الى الاهداف المعاصرة لاسرائيل، فهي تخطط لبسط سيطرتها الاستراتيجية في الثمانينات على سائر الدول العربية منحتى الموجزة على شواطئ البحر الابيض المتوسط والافرن وتتميز بامتلاكها توكيا وايران وباكستان....» (٥٢).

كذلك تصر اسرائيل على ان تقاوم الجهود العربية لبناء فوتين العسكرية، للابقاء على التفوق العسكري الاسرائيلي (٥٣)، وعلان اسرائيل بعد تأسيسها المنشآت النووية

(٥٢) تصريح وزير حرب اسرائيل ارييل شارون، منشور في مجلة لافيل افراسير العدد ١٢٠٠، المشار اليه في جريدة الهدف الكويتية بتاريخ ١٩٨٢/١/٢١.

(٥٣) انظر في ذلك تصريح الجنرال وافائيل ايتان رئيس الاركان الاسرائيلي في ١٢ مارس ١٩٨٢ في القدس اسرائيل عملية ضد السعودية في حالة اقامة الرياض لتفاعل نووي، لأن ما لا يخفى من ان اسرائيل.. الاهرام ١٩٨١/١٢/١٣.

العراقية (٥٤) في اغسطس ١٩٨١، بأنها ستقوم بذلك أيضا إذا ما حاولت اية دولة عربية أخرى الحصول على هذه المنشآت. وعزمها أن تقاوم بالقوة أى تحرك للقوات العربية، في اتجاه كل من الاردن والعراق، ورسمها لحدود متعددة الالوان داخل لبنان لا يمكن تجاوزها والا قاومتها بالقوة، وإذا ما اخذنا بعين الاعتبار محاولتها محو الاسماء العربية للاقاليم التى تحتلها مثل اليهودا والسامرة في فلسطين، وأوفيرا وياमित في سيناء، ثم تشكيكها في الحدود الدولية العربية، مثل المشكلة التى تثيرها الان في منطقة طابا واقامة فندق عليها، ورفضها التحكيم الدولى بصدد دعاها، مدعية أن التحكيم الدولى لن يكون الا متحيزا ضد اسرائيل، وأن الامم المتحدة متحيزة ضدها أيضا، كما أن اسرائيل عندما تتحدث عن معاهدات الصلح مع الدول العربية انما تعنى بذلك معاهدات الصلح بالمفهوم الذى كان سائدا في القانون الدولى التقليدى، وتوضح ذلك سجلات الامم المتحدة (٥٥)، وانتهى كاتها للمجال الجوى للدول العربية مثل السعودية والعراق والاردن ولبنان... الخ.

فكل هذه الوقائع والممارسات العملية، تنبىء عما تخطط اسرائيل لمستقبل علاقاتها بالدول العربية، بحيث تصبح هذه الدول مجرد محميات تدهور في فلك اسرائيل الكبرى، وتخضع ليمنتها الكاملة، سياسيا واقتصاديا وقانونيا، وهو ما يتفق مع الافكار والمخططات الالهية للصهيونية العالمية!!

(٥٤) نصريح رئيس وزراء اسرائيل، امام الكنيست في ١٩٨٢/١/٣١، منشور بجريدة الوطن الكويتية بتاريخ اول فبراير ١٩٨٢.

(٥٥) انظر في ذلك بحثا بعنوان: وظيفة معاهدات الصلح في القانون الدولى، مرجع مشار اليه سابقا.

